العلاقات بين الحكومة والمنظمات الأهلية:
شراكة وتعاون

وقائع جلسات
المؤتمر الدولي

بإشراف:
تجمع مؤسسة التعاون
بالتشاور مع
البنك الدولي

شباط 2000

تحرير:
د. محمد شديد، مدير تجمع مؤسسة التعاون
كارولين قطينة، تجمع مؤسسة التعاون
شباط 2000
رام الله

المحتويات

المحتويات
الشكر والتقدير
تمهيد
مقدمة
الإثنين 2000/2/14
<u>الجلسة الافتتاحية</u>
د. محمد خ. شديد، مدير هيئة إدارة المشروع، تجمع مؤسسة التعاون/ الأمين العام للمؤتمر.
كلمات ضيوف المؤتمر:
* د. نبيل شعث، وزير التخطيط والتعاون الدولي
* السيد وليم روبن، المنسق: *المنظمات الأهلية، ووحدة المجتمع المدني، البنك الدولي، البنك الدولي والمجتمع المدني: علاقة دائمة التطور*
*السيد حسن عصفور، وزير شؤون المنظمات الأهلية
* د. مصطفى البرغوثي، رئيس اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية، ممثل قطاع المنظمات الأهلية في المؤتمر
* د. رفيق الحسيني، نائب المدير العام لمؤسسة التعاون
عرض مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية
* د. محمد شديد، مدير هيئة إدارة المشروع، تجمع مؤسسة التعاون
* السيدة ميرا رزق، مديرة العمليات في تجمع مؤسسة التعاون
<u>الجلسة الأولى:</u> أعمال المجتمع المدني: الماضي، والحاضر، والمستقبل
مجموعة النقاش الأولى:
رئيس الجلسة: الأستاذ إبراهيم أبو لغد، مؤسسة التعاون
إسهام المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في السياقين الدولي والمحلي
المتكلمون:
* د. محمد شتية، الخبير الاقتصادي والمدير الإداري لبكدار
* الأستاذ جيم توركزينر، جامعة ماكجيل وتجمع مونتريال لحقوق الإنسان
* د. جورج جقمان، عميد كلية دراسات الخريجين في جامعة بير زيت. منظورات المجتمع المدني في فلسطين
المنظمات الأهلية الفلسطينية قبل قيام الحكومة الفلسطينية وبعده: حقائق وأرقام

* السيدة زهيرة كمال، المدير العام لمديرية تطوير وتخطيط النوع الاجتماعي/ وزارة التخطيط والتعاون الدولي. *دور المجتمع المدني في تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وبعده.*
المناقشة
مجموعة النقاش الثانية:
رئيس الجلسة: الأستاذ مايك هاردي، المجلس الثقافي البريطاني
تطور عمل المنظمات الأهلية وأدوارها في بلدان أخرى: نظرة إجمالية
المتكلمون:
*د. محمد الدجاني، بكدار *(ورقة مكتوبة بالاشتراك مع د. دنيس سوليفان، جامعة نورث ايسترن، بوسطن)*، المنظمات *الأهلية والتنمية في العالم العربي: الأهمية الحاسمة لقيام شراكة قوية بين الحكومة والمجتمع المدني*
* د. علاء صابر، مدير، مؤسسة الشرق الأدنى، مصر: *دراسة حالة من مصر*
* السيد تاج الإسلام، بنغلادش. (قدم الورقة السيد غسان كسابرة، مدير مشروع هيئة إدارة مشروع تجمع مؤسسة التعاون.) *دراسة حالة من بنغلادش*
المناقشة
الثلاثاء 2000/2/15
<u>الجلسة الثانية:</u> الإطار التنظيمي للمنظمات الأهلية الفلسطينية
مجموعة النقاش الأولى:
رئيس الجلسة : د. أنيس القاسم، المحامي
الأطر التنظيمية للمنظمات الأهلية الفلسطينية: العهد العثماني، والانتداب البريطاني، ومصر، والأردن، وإسرائيل: منظور تاريخي.
المتكلم:
* د. راجي الصوراني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة
قانون المنظمات الأهلية الفلسطينية لعام 1999: العملية، والمخرجات، والتضمينات للتعاون بين الحكومة والمنظمات الأهلية.
المتكلمون:
* السيدة عواطف عبد الغني، ديوان الفتوى والتشريع
* د. زياد أبو عمرو، المجلس التشريعي الفلسطيني
*د. مصطفى البرغوثي، اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية

المناقشة
مجموعة النقاش الثانية:
رئيس الجلسة: السيدة راوية الشوا، المجلس التشريعي الفلسطيني
الوضع القانوني للمنظمات الأهلية في سياق مقارن: نظرة إجمالية
المتكلمون:
*د. عبد الباسط بن حسن، مركز العالم العربي لحقوق الإنسان، تونس.
* السيد جلال عبد اللطيف، المجموعة بين الإفريقية، إثيوبيا. *دراسة حالة من إثيوبيا*
المناقشة
<u>الجلسة الثالثة</u>: الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية: علاقات المبادرة والإمكانات المستقبلية.
مجموعة النقاش الأولى:
رئيس الجلسة: السيدة وجدان صيام، وزارة الصحة
أمثلة من التعاون القطاعي
المتكلمون:
* السيد خليل محشي: المدير العام في وزارة التربية. *وزارة التربية الفلسطينية* والمنظمات الأهلية: التعاون والشراكة الممكنة
* د. نجاة الأسطل، طبيبة/ *الصليب الأحمر الفلسطيني. أمثلة للتعاون والتنسيق بين المنظمات الأهلية ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية – وزارة الصحة*
* السيد عرسان إبراهيم، الاتحاد العام للمؤسسات الخيرية الفلسطينية
المناقش: السيدة آسيا حبش، مركز مصادر الطفولة المبكرة
المناقشة
مجموعة النقاش الثانية:
رئيس الجلسة: د. سليمان خليل، الوفد الفلسطيني للمؤسسات الوطنية
دور المنظمات الأهلية والتخطيط المحلي والوطني
المتكلمون:
* السيد بريان موهولو، رئيس شبكات المنظمات الأهلية في جنوب إفريقيا
القطاع غير الربحي في جنوب إفريقيا: السياق والتحديات

تعزيز العلاقات بين المنظمات الأهلية والحكومة الفلسطينية
* د. فتحي درويش، وكيل الوزير، وزارة شؤون المنظمات الأهلية
* السيد وليد سالم، بانوراما، مدير مكتب القدس، *العلاقة الشاملة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجمعيات الخيرية الفلسطينية: الواقع والتوقعات.*
المناقش: د. علي جرباوي، مدير اللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان
المناقشة:
الأربعاء: 2000/2/16
<u>الجلسة الرابعة:</u> منظورات المانحين، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والمنظمات الأهلية لتمويل قطاع المنظمات الأهلية.
مجموعة النقاش الأولى
رئيس الجلسة: د. رفيق الحسيني، نائب المدير العام لمؤسسة التعاون
جدول أعمال المانحين وحاجات المجتمع الفلسطيني
المتكلمون:
* السيد وليم روبن، البنك الدولي
* السيد رتشارد سكستون بالنيابة عن السيد جو سابا، البنك الدولي
* السيد عزت عبد الهادي: مركز بيسان للبحوث والإنماء، *أولويات التنمية الفلسطينية ومنظورات المانحين*
سياسات التمويل عند المانحين: الآليات، والمعايير، والإنفاق، والمستفيدون
المتكلمون:
* السيد غافن إيفانز: القائم بأعمال ممثل اللجنة الأوروبية
* السيد تيموثي روثرمل، الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
* السيد بيتر باوك، نائب رئيس مكتب ممثلية النرويج
المناقش: د. ريكس برينن، جامعة ماكجيل، كندا

المناقشة
مجموعة النقاش الثانية:
رئيس الجلسة: السيد فكتور قشقوش، مستشار تنموي *منظورات الحكومة الفلسطينية لمساعدة المانحين*
المتكلمون
*د. رياض الزعنون، وزير الصحة
* د. أحمد صبح، المدير العام، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
قضايا استدامة المنظمات الأهلية
المتكلمون:
* السيدة جيني هيات، مؤسسة المساعدات البريطانية، المملكة المتحدة
المناقشة
توصيات المؤتمر
ملحق: أوراق مختارة في المؤتمر
* منظورات المجتمع المدني – د. جورج جقمان
* المنظمات الأهلية والتنمية في العالم العربي: الأهمية الحاسمة لقيام شراكة قوية بين الحكومة والمجتمع المدني – د. دنيس ج. سوليفان و د. محمد الدجاني
* التحدي الذي تواجهه علاقات الحكومة والمنظمات الأهلية: حالة من أثيوبيا – السيد جلال عبد اللطيف
* وزارة التربية الفلسطينية والمنظمات الأهلية: التعاون والشراكات الممكنة – السيد خليل محشي
* القطاع غير الربحي في جنوب إفريقيا: السياق والتحديات – السيد بريان موهولو
* السعي إلى الاستدامة: دراسة في البحث عن العمليات – السيدة جيني هيات

شكر وتقدير

لقد شارك كثيرون في تنظيم هذا المؤتمر والإعداد اللاحق لمادة هذا الكتاب؛ إننا نقدر ما قدموه من مشورة وعون حق قدرهما، وأنا أتقدم بالشكر الجزيل للحماسة والدعم اللذين قدمهما البنك الدولي وبخاصة السيدة صوفي كلوديت.

كما أود أن أعبر عن تقديري الكبير لأعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وبخاصة شركائنا الذين يمثلون لجنة محافظي مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية: السيد عرسان إبراهيم، *الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الفلسطينية؛* والسيدة رنا بشارة، *شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية؛* والسيد يونس سمرين، *وزارة التخطيط والتعاون الدولي*، و د. فتحي درويش، *وزارة شؤون المنظمات الأهلية؛* و د. سليمان خليل، وفد المنظمات الأهلية الفلسطينية؛ والسيد هاني سابا؛ والسيد رياض صيدم؛ والسيد محمد الريس.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى "مسار" للجهد الكبير الذي بذلته في توثيق المؤتمر، وبوجه خاص، السيد مازن اسعد، والسيده شيرين شاهين، والسيد حسين ياسين، وكذلك السيد إبراهيم عنتر *من الكترونيات عنتر: الصوت والضوء*، لإدارته الفنية الرائعة للمؤتمر.

ولا أنسى هنا الإعراب عن شكري العميق للأستاذ إبراهيم أبي لغد، رئيس لجنة الإشراف، ولأعضاء لجنة التوجيه لما قدموه من نصح ودعم مستمرين. وكذلك أود التقدم بالشكر الوافر إلى هيئة إدارة المشروع، وبخاصة هيئة المؤتمر، التي أدارت هذا الحدث العظيم وأسهمت بقوة في إنجازه.

إن مشاركة جميع المعنيين من منظمين ومتكلمين محليين ووافدين، وممثلين للمنظمات الأهلية الفلسطينية، والحاضرين من ممثلي السلطة الوطنية الفلسطينية – إن هذه المشاركة هي التي أسهمت دون شك في إنجاح هذا الحدث العظيم وجعلت منه حدثاً مشوقاً ومرموقاً.

محمد شديد

الأمين العام للمؤتمر.

تمهيد

لم يقتصر العمل الخلاق الذي أسهمت به المنظمات الأهلية الفلسطينية على تقديم الخدمات في إبان غياب حكومة وطنية، أي قبل قيام السلطة الوطنية في عام 1994، بل اشتمل أيضاً على إسهامها في تنمية المجتمع الفلسطيني وازدهاره – وصموده في أشد الظروف عسراً ونكراً. وهي تواجه الآن تحديات في ابتكار أساليب إبداعية لحّل قضايا ومشكلات مع السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن رسم دور واضح، ومنتج، ومستديم، ومكمّل لدور السلطة الوطنية الفلسطينية في عملية إعمار فلسطين وتنميتها.

تشتمل هذه التحديات على تنفيذ برامج تنموية مكملة للخدمات التي تقدمها السلطة الوطنية الفلسطينية، وإسداء مدخلات ذات شأن في تطوير السياسة الحكومية في مجالات خبرة هذه المؤسسات، وتوثيق عرى الارتباط وتأسيس آلية مشاركة من أجل تبيان الحاجات وبرامج التطوير المطلوبة للمجتمع، والقيام بدور أكبر كثيراً في برامج تقليص الفقر، وبخاصة في المجتمعات الريفية المهمشة.

وبالرغم من إصدار تشريعات فلسطينية حسنة للمنظمات الأهلية، فإن الحاجة ما تزال قائمة للعمل من أجل تطوير آلية ذاتية التنظيم، وفعالة لهذا القطاع، وذلك بالتعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية ومشاركتها. وقد كان الجو الذي ساد المؤتمر مثيراً للإعجاب لدى كل من المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وكان الحوار وتبادل الأفكار يمتازان بالصراحة والروح البناء، وهو أمر واعد حقاً بقيام علاقة ناضجة في ميدان التعاون والشراكة. ونحن نأمل أن تؤدي مشاركة جميع الأطراف المعنية إلى تحقيق رؤية التكامل والتعاون المنشودين.

إن بقاء المنظمات الأهلية واستدامتها أمران حيويان، فهناك قدر كبير من التعاطف وحسن النية تجاه فلسطين، والفلسطينيين والمنظمات الأهلية بوجه خاص، وتستطيع الحكومة العثور على ثروة ثمينة ضمن قطاع المنظمات الأهلية من حيث الموارد البشرية والخبرة المحلية المتراكمة– ومن الممكن استغلال هذه الثروة في هيئة عمل طوعي، ومدخلات ضمن سياسات الحكومة، وخطط تطوير لمختلف القطاعات؛ ومن الأمور الجوهرية: أيضاً، مشاركة المجتمع المدني، لضمان استقرار الدولة وتنميتها المستديمة، وفي وسع المنظمات الأهلية أن تقدم في الوقت ذاته، خدمات معينة بقدر أكبر من الفعالية وثمن أقل. إن وجود هذه المؤسسات وسهولة تقديمها للخدمات أمران مهمان لتطوير مجتمع مدني فلسطيني ديمقراطي سليم.

وإزاء التحديات القاهرة التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، في الوضع الانتقالي الحالي الذي يرسم مساره في المستقبل، ينبغي ألا يتسع المجال لفكرة التنافس في تقديم الخدمات بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية الفلسطينية، ولا لفكرة إمكان أن يحاول أحد الطرفين إضعاف الطرف الآخر أو الهيمنة عليه. وإنما يجب أن تبذل جهود خاصة من أجل متابعة التطور الذي حققته العلاقات بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية في سبيل مأسسة علاقة وظيفية مبنية على التكامل والتعاون.

ونحن واثقون من أن هذا المؤتمر والمشاغل التحضيرية التي سبقته، قد أسهما في جسر الهوة وخلق بيئة أفضل لقيام علاقة بناءة بين المنظمات الأهلية ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. وينبغي أن يتواصل بناء هذا الجهد المتواضع بشتى الطرق إذا اردنا أن تتحقق رؤية التكامل والتعاون الوظيفيين بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

د. محمد خ. شديد

مدير هيئة إدارة المشروع

مقدمة

عُقِدَ المؤتمر الدولي: *العلاقات بين الحكومة والمنظمات الأهلية في فلسطين، التعاون والشراكة*، مدة ثلاثة ايام بين 14 – 16 شباط 2000م في رام الله، في فندق بست إيسترن، وأشرفت على المؤتمر هيئة إدارة المشروع التابعة لتجمع مؤسسة التعاون، بالتشاور مع البنك الدولي، وبدعم من لجنة محافظي المشروع التابعة لمشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية.

يمثل المؤتمر نشاطاً مهماً من أنشطة الجزء الثالث من مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية *"من أجل دعم جهود السلطة الفلسطينية وقطاع* المنظمات *الأهلية الفلسطينية لتقوية العلاقة الفاعلة بينهما ومن ذلك الدعم الهادف إلى تأسيس إطار قانوني أيجابي للقطاع."*

ومن أجل التصدي لهذا الهدف، حددت غاية المؤتمر بأنها إقامة منتدى لمناقشة القضايا التي تواجه المنظمات الأهلية الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في جهودهما من أجل التوصل إلى وضع توازن عملي: كما أدت الرغبة في توسيع المنظور المحلي، إلى عدم اقتصار المؤتمر على دراسة الحالة الفلسطينية، بل اشتماله على استعراض نماذج لخبرات إيجابية من بلدان أخرى أيضاً.

واشتمل المتكلمون في المؤتمر على ممثلين من بكدار، ووزارة الصحة، ووزارة التربية، ووزارة شؤون المنظمات الأهلية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي. وشارك في المؤتمر أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني، بصفة متكلمين ومشاركين من الجمهور ايضاً؛ أما المتكلمون من المنظمات الأهلية فكان منهم ممثلون من اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان .، والاتحاد العام للجمعيات الخيرية، وجامعة بير زيت، وجامعة النجاح، ومؤسسة مواطن، و , ECRC وبانوراما واللجنة الفلسطينية المستقلة احقوق الإنسان، ومركز بيسان، وشبكات المنظمات الأهلية الفلسطينية.

وفي أيام المؤتمر الثلاثة، نوقشت موضوعات مختلفة منها: *المجتمع المدني في الماضي، والحاضر والمستقبل، ودور المجتمع المحلي في التطوير الزراعي والتربوي والصحي والاقتصادي والاجتماعي، والوضع القانوني للمنظمات الأهلية الفلسطينية، والعلاقة الفعالة بين السلطة الوطنية الفلسطينية* والمنظمات *الأهلية الفلسطينية ومنظوراتها المستقبلية، وجدول أعمال المانحين وسياسات التمويل وآلياته*، وقد تألفت مجموعة النقاش الأخيرة من المانحين الدوليين ومنهم: البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والوكالة النرويجية للتعاون والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين حضروا خصيصاً من أجل توضيح سياساتهم التمويلية ومناقشتها.

وفي يومي المؤتمر الأولين، ثمن الحاضرون مشاركة المتكلمين الوافدين من تونس، وأثيوبيا، ومصر، وجنوب إفريقيا، الذين ناقشوا نماذج من خيرة الممارسات والتجارب في بلدانهم، وأضافوا أبعاداً جديدة للمناقشات. وكذلك أسهم أكاديميون آخرون في وقائع المؤتمر، منهم: الأستاذ جيم توركزينر، ود.ريكس برينن من جامعة ماكجيل بكندا، كما أسهم الشركاء من تجمع مؤوسة التعاون في المؤتمر وكان ممثلهم الأستاذ مايك هاردي (المجلس الثقافي البريطاني) والسيدة جيني هيات (مؤسسة المساعدات البريطانية).

توزعت أعمال المؤتمر على أربع جلسات رئيسة، واستغرق المؤتمر ثلاثة أيام من الساعة التاسعة صباحاً حتى الخامسة والنصف بعد الظهر. وفي مساء يوم الثلاثاء أعدت مأدبة خاصة، وكان المتكلم الرئيس السيد ياسر عبد ربه، وزير الثقافة والإعلام.

وفيما يأتي نقدم وقائع المؤتمر، وفيها تظهر خلاصات الخطابات المقدمة مكتوبة بحروف مائلة، أما النسخ الحرفية من المواد المقدمة فتظهر بحروف طباعية عادية.

اليوم الأول (14 شباط، 2000)

انقسم اليوم الأول إلى فترتين: الجلسة الافتتاحية، التي أثارت نقاشاً في المستوى الأكبر من خلال تقديم عدد من الأوراق التي تصف العلاقة بين المنظمات الأهلية والسلطة الفلسطينية، وفي الفترة الثانية من اليوم بدأت جلسة المؤتمر الأولى بموضوع "أعمال المجتمع المدني: الماضي، والحاضر، والمستقبل". وقد عرض الخبراء، في أثناء هذه الجلسة، أوراقاً حول الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في التنمية.

الجلسة الافتتاحية

رئيس الجلسة: د. محمد شديد، مدير هيئة إدارة المشروع، تجمع مؤسسة التعاون/ الأمين العام للمؤتمر.

يسرني جداً أن أرحب بكم هنا، بالنيابة عن تجمع مؤسسة التعاون، ويزيد من سروري تمكن الكثيرين منكم من مشاركتنا في المؤتمر، إذ إننا نلتقي هنا لنعمق من فهمنا للتحديات التي تواجه المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، في محاولتهما تطوير آلية فعالة – لتنمية فلسطين وإعمارها– ونتقدم بالشكر إلى البنك الدولي لتمويله المؤتمر. أرجو أن تتسع صدوركم لخروجي عن الوقائع العادية للمؤتمر بالتنويه بإسهامات عدد من المشاركين في مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية. إن هذا المؤتمر جزء من تنفيذ القسم الثالث من مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية، الذي يموله البنك الدولي، والعربية السعودية، وحكومة إيطاليا، الذين نتوجه إليهم جميعاً بالشكر والامتنان.

أود أن أتقدم بالشكر إلى الرئيس ياسر عرفات، وإلى رئيس البنك الدولي، السيد جيمس ولفنسون، لدعمهما الذي لولاه لم يكن هذا المشروع ليبرز إلى حيز الوجود، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى نظرائنا في فريق البنك الدولي السيد ريتشارد سكستون، والسيدة صوفي كلوديت، وإلى قائد فريق مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية السيد نيجل روبرتس الذي كان صاحب فكرة المشروع والذي بقي يمثل طوال الوقت القوة الساندة له. كما نعبر عن امتناننا للوزير نبيل شعث ووكيله د. أنيس القاق لدعمهما المتصل، وكذلك للوزير حسن عصفور و د. فتحي درويش لدعمهما الثابت للمشروع– منذ تأسيس وزارة شؤون المنظمات الأهلية في الصيف الماضي. ونعبر أيضاً عن شكرنا وامتناننا لقادة قطاع المنظمات الأهلية وشبكاتها ومنظماتها التي قامت بدور أساسي في إنشاء المشروع وتنفيذه.

وأخيراً، بهذا الصدد، أود بالنيابة عن التجمع أن أشكر الأستاذ مايك هاردي من المجلس الثقافي البريطاني الذي أسهمت جهوده الفكرية وإخلاصه للعمل في إحداث تميز فعلي للمشروع، وأشكر السيد مايكل بروفي، المدير التنفيذي لمؤسسة المساعدات البريطانية على الدور المهم الذي قامت به هذه المؤسسة في تطوير المشروع. وكذلك تتقدم مؤسسة التعاون بشكرها الخاص للسيد عبد المجيد شومان، رئيس مجلس أمناء مؤسسة التعاون على دعمه الإيجابي المتصل، وللأستاذ إبراهيم أبي لغد، رئيس هيئة الإشراف على تجمع مؤسسة التعاون على مشاركته، وإرشاده، ومساندته المستمرة.

وهنا أجد لزاماً علي أن أنوه بعمل الفريق الذي أتاح قيام هذا المؤتمر، فأنتم تعلمون أن موظفي تجمع مؤسسة التعاون هم الذين نظموا هذا المؤتمر بالشراكة مع البنك الدولي، ولجنة تنسيق المؤتمر، وهي لجنة فرعية للجنة محافظي مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية، وكثيراً ما عقد هؤلاء الاجتماعات وقدموا دعماً وإرشاداً بالغي الأهمية. إنني أشكر كل من شارك بحماسة في تنظيم هذا المؤتمر.

وأخص بالشكر الجزيل ضيوفنا الوافدين الذين يشاطروننا الاعتقاد بأهمية تطوير العلاقات بين الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية، نشكرهم على تلطفهم بمشاطرتنا تجاربهم القيمة في المعرفة والممارسة للتنمية خارج المنطقة، مما أنار وأثرى معرفتنا ومناقشاتنا المشتركة.

لم يكن معدل النمو الفلكي، في أعداد المنظمات الأهلية وطاقاتها ونشاطاتها في المستوى العالمي، أو انقشاع الوهم لدى الأجيال الشابة في كثير من البلدان تجاه البيروقراطيات الحكومية، والأحزاب السياسية، وسياسات البرلمانات، والتوجه إلى التعبير عن الذات من خلال المنظمات الأهلية– لم يكن هذا كله المسؤول عن نشوء بنية غير صحية بين مجتمع المؤسسات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وإنما يعود ذلك إلى الوضع الفريد والتطور الفذ اللذين رافقا عودة القيادة الفلسطينية من الخارج، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994. إن عدداً كبيراً من المؤسسات الأهلية التي درجت على تزويد خدمات تعد من مسؤولية الحكومة الوطنية، طوال سنوات الاحتلال الطويلة، أخذت تشعر شعوراً عميقاً بأنها أصبحت على شفا التهميش والانعزال. وفي الوقت نفسه، شعر الكثيرون في السلطة الوطنية الفلسطينية بأن المنظمات الأهلية تود الاحتفاظ بالسيطرة على الخدمات ولا تريد الخضوع لأنظمة.

وفي تلك الفترة، حين غاب الحوار، وكانت النوايا الحسنة تقابل بالشك والارتياب بين عدد كبير من المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، في تلك الفترة بدأ الصراع حول إصدار تشريع ليبرالي للمؤسسات الأهلية أمرا غير قابل للحل. وفي واقع الأمر، كان الحوار في السنوات القليلة الأولى للسلطة الوطنية الفلسطينية أكثر وقوعاً في المنتديات الدولية خارج الوطن منه في الداخل.

بيد أن الأمر اختلف كثيراً عندئذ في الكثير من القطاعات، فقد أصدرت تشريعات جلية للمنظمات الأهلية، وحظيت بتوقيع الرئيس، وكذلك يقوم تعاون قطاعي متصل بين كثير من الوزارات والمنظمات الأهلية، وأنا على ثقة من أنكم ستستمعون إلى تفاصيل أكثر في المؤتمر بهذا الشأن. لقد عقدت أربعة مشاغل قطاعية

للتحضير لهذا المؤتمر بين ممثلي المؤسسات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية. وعلى كل حال، لا يزال أمامنا الكثير مما نعمله من أجل صياغة شراكة أصيلة ومستديمة بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تطور فلسطين وإعمارها. ولذا فإننا نتطلع في أيام هذا المؤتمر، إلى إسهامكم في النقاش الصريح والأفكار المثيرة للتحديات.

نحن، إذن، نتوقع المخرجين التاليين:

أ) نشر وقائع المؤتمر بالإنجليزية والعربية.

ب) تأسيس لجنة متابعة من المؤسسات الأهلية/ والسلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تطوير برامج وآليات عملية لتحقيق التوصيات والأفكار الناجمة عن هذا المؤتمر.

وبعدئذ، تقدم د. شديد بدعوة عدد من الضيوف المتميزين إلى المنصة لمخاطبة الجمهور. وكان من هؤلاء د. نبيل شعث – وزير التخطيط والتعاون الدولي، والسيد وليم روبن، منسق المؤسسات الأهلية ووحدة المجتمع المدني في البنك الدولي بواشنطن، والسيد حسن عصفور، وزير شؤون المنظمات الأهلية، و د. مصطفى البرغوثي، ممثل قطاع المنظمات الأهلية في المؤتمر، و د. رفيق الحسيني نائب المدير العام لمؤسسة التعاون.

كلمات ضيوف المؤتمر:

الوزير نبيل شعث، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

أود أن أتقدم بالتهنئة لأبناء فلسطين على صدور قانون المنظمات الأهلية، بعد اربع سنوات من المناقشات. إن هذا يمثل مبادرة إيجابية من شأنها أن توفر التعاون والشراكة بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية. وأنا أقدر الدور المهم الذي دأب المجتمع المدني الفلسطيني على القيام به عبر السنين في مجالات الصحة والتربية، والزراعة، والبيئة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان؛ كما أود تأكيد ضرورة استمرار هذا الدور، حتى بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مقاليد الأمور، في هذه المجالات، وأن يكون هذا الدور مكملاً لدور الحكومة؛ كما أود توكيد أن الحوار والتواصل الإيجابي ينبغي أن يبقيا أساس التعاون بين الطرفين. أما المسألتان اللتان أود طرحهما على الجمهور فهما: كيف يمكن أن يتحقق هذا التعاون؟ وما الآليات التي تتيح قيامه؟

وأنا أحث المنظمات الأهلية على ممارسة النقد البناء للحكومة حين تخطئ، أو تسيء التقدير أو الحساب، وبخاصة في القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون؛ كما أريد أن أتحدث، وأعلي من شأن قضية الايداع لدى المنظمات الأهلية، فأقول إن عليها أن تمارس الإبداع مع غيرها من المبدعين. إن عدم تعرض المؤسسات الأهلية لما تعانيه السلطة الوطنية الفلسطينية من ضغوط يومية، يمنح هذه المنظمات فسحة في المكان والزمان والموارد تتيح لها تكوين مبادرات تمس حياة أكثر الناس تهميشاًوانعزالاً. وفي وسعها أيضاً تحفيز مشاركة الأجيال الشابة والفلسطينية في الشتات، بيد أن من المهم تذكر أن على المنظمات

الأهلية البدء بترتيب بيتها لتتمكن من توجيه النقد والتقويم إلى الحكومة. وأنا أدعو هذه المؤسسات إلى ترسيخ الديمقراطية في تنظيماتها والتدليل على توافر المصداقية الشفافية لديها. وأريد أن أقول أيضاً إن بوسع المنظمات الأهلية خلق اشكال من المعايير والأجواء والاتجاهات تدعو إلى تبنيها ونشرها في المستقبل، وكذلك أود أن أقول إن المنظمات الأهلية بحاجة إلى البحث عن طرق لتوفير الاستدامة التمويلية لأن من شأن دعم المانحين أن يتوقف في يوم من الأيام.

أشكر للمنظمات الأهلية إنجازاتها الحالية في الانتفاع بالتكنولوجيا، ومن ذلك مثلاً، توفيرها مواقع على شبكة الانترنت أفضل مما لدى الحكومة. وفي الحق إن المنظمات الأهلية قد تفوقت على الحكومة فيما أحرزته من نجاح في عدة ميادين منها الأبحاث، والتربية، والزراعة، والصحة، وهذا يجعلني أشعر بسعادة غامرة.

وأخيراً، أود أن أقول إن الفرصة سانحة الآن أمام المنظمات الأهلية والحكومية للعمل معاً من أجل التوصل إلى دولة مستقلة. ولذا، فإنني أؤكد أهمية أن ننسى جميعاً الألقاب التي صنعها الاحتلال الإسرائيلي، كالتفرقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة بدلاً من القول بفلسطين واحدة، وكذلك بين اللاجئ والمواطن، أو المقيم والعائد، بدلاً من الإنسان الفلسطيني، الخ. وأخيراً اختتم كلامي بالإشارة إلى أنه لن يقوم عمل ولا تعاون دون توافر الأمل، وأنا أطمئنكم على أن الرئيس ياسر عرفات متفائل بهذا الشأن وينبغي أن تكون المنظمات الأهلية متفائلة كذلك.

السيد وليم روبن، منسق المؤسسات الأهلية ووحدة المجتمع المدني في البنك الدولي.

يسعدني التحدث إلى مجموعة من ممثلي مجتمع مدني شارك في عملية صياغة دولة جديدة، إن قضية "*مجتمع مدني يصوغ دولة*" يمكن أن تعد هرطقة في التطورات والنظريات الكلاسيكية الانجلوسكسونية للمجتمع المدني؛ فمثل هذا المنظور، يرى في المجتمع المدني الفضاء الاجتماعي الذي يصنعه المواطنون لحماية انفهم من السلطة المطلقة للدولة؛ بيد أننا نجد في هذا الواقع الخاص أن الدولة نتيجة للمجتمع المدني، بخلاف ما وقع في سياقات أخرى، حيث أدى الصراع والحرب إلى تقويض أسس الدولة، وحلول المجتمع المدني محلها في وظائفها. وفي بعض بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، نلاحظ أن المؤسسات التقليدية الحاكمة من التنظيمات القبلية كانت أكثر فعالية من الأنظمة القانونية الرسمية في توفير العدل وتطييب الخواطر.

وسوف استشهد بقول الأستاذ "أمارتياسين" في كتابه الحديث "*التنمية ودور الحرية فيها*": "إن حقوق المواطنين في تنظيم أنفسهم للتعبير عن آرائهم وقيمهم في الحياة العامة، وقدرتهم على التأثير في صنع القرارات المتصلة بمستقبلهم، قد برهنتا على ضرورتهما القصوى لإحداث عمليات التنمية السليمة والمستديمة".

تبين من دراسة أجرتها دائرة تقويم العمليات في البنك الدولي، قبل ثلاث سنوات، إن حضور المنظمات الأهلية في مشروعات البنك الدولي يسهم في تحسين جودتها وفعاليتها، وبخاصة حين تستهدف هذه المشروعات الفقراء من الناس. إن مشاركة المنظمات الأهلية في التصميم، والتنفيذ، والمتابعة للمشروعات تساعد في تلبية حاجات السكان من خلال تحسين تدفق المعلومات، وملكية العمليات واستدامتها؛ وما من شك

في أن ما تبينت صحته بشأن المشروعات والعمليات في المستوى المحلي الأصغر يمكن التحقق من صحته أيضاً بشأن سياسة التنمية في المستوى القومي الأكبر. وبعبارة أخرى، ينبغي أن نعد المجتمع المدني عاملا من عوامل التنمية، وليس محض جماعة من التنظيمات تستأجرها الحكومة ووكالات التعاون أو تستشيرانها من أجل تنفيذ عمليات معينة.

لقد تم دمج فكرة *المجتمع المدني بصفته عاملاً من عوامل التنمية*، دمجاً تاماً في وسائل الإقراض الجديدة لدى البنك الدولي. وقد جاء في ورقة قدمها السيد ولفنسون، رئيس البنك الدولي، لهيئة المديرين التنفيذيين، أن البنك في سعته وتاريخه، يمكنه أن يعد المجتمع المدني العامل الأكبر الوحيد في نشأته. ووفقاً لهذا الإطار المرجعي الجديد، لا تعد العلاقة مع المجتمع المدني حواراً أو مشاورة بين البنك من جهة والمنظمات الأهلية أو منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، بل هي مقترح يقدمه البنك للحكومة والأعضاء البارزين في المجتمع المدني من أجل البناء المشترك لِجو إيجابي وضروري لتحقيق التنمية المستديمة.

وتجدر الإشارة إلى أن التحديات التي يثيرها هذا المدخل كثيرة، ولكنني أود أن أنوه بأوثقها صلة بموضوعنا وهي:

1- تولي وسائل البنك الدولي الجديدة اهتماماً أكبر للزيادة في ملكية الحكومة لخطة التنمية في البلد.
2- إن فهم الأبعاد المتعددة للمجتمع المدني ودوره في تقليص الفقر والتنمية المحلية، يعد عنصراً رئيساً في إجراء تقويم أدق لهذا القطاع وتحقيق مشاركة أفضل له في خطة التنمية القومية.
3- لا يتمتع البنك بتهيئة جيدة لتأسيس شراكات وعلاقات مستديمة للمجتمع المدني، ويستلزم الأمر توافر قدرات داخلية من حيث التنظيم المؤسسي وتطوير الهيئات العاملة.
4- ليس المجتمع المحلي مهيئاً بالقدر الكافي لمشاركة الحكومة في مداخل تنموية شاملة.
5- في الوقت نفسه، يلحظ المرء أن بعض الحكومات تعاني من القلق بشأن الاهتمام الذي يوليه البنك الدولي للمشاركة المدنية، وقد تفسر ذلك باعتباره سياسياً طارئاً. ومن الضروري مساعدة عملائنا على تفهم أن فعالية التنمية واستدامتها هما الشرطان اللذان يستند إليهما ميل البنك إلى المشاركة، بدلاً من الاعتبارات القائمة على أنظمة التمثيل أو فرض طائفة ما من القيم السياسية.

وأخيراً، أود أن أشكر لتجمع مؤسسة التعاون دعوتي إلى هذا المؤتمر، الذي أرى فيه فرصة لممارسة الحوار وتجربة تتعلم منها جميع الأطراف.

السيد حسن عصفور، وزير شؤون المنظمات الأهلية

يسرني أن أبلغكم تحيات الرئيس عرفات، وأن أؤكد لكم التزامه بتوطيد العلاقة القائمة على المساواة في الشراكة بين الحكومة الفلسطينية والمجتمع المدني؛ إن من شأن هذه الشراكة أن تيسر تنفيذ خطة التنمية الفلسطينية، وبناء مجتمع ديمقراطي ومدني على أساس التعددية، والشفافية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. وهذه هي الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

أود أن ألفت الانتباه إلى ما لهذا المؤتمر من أهمية، في التحدث عن الدور المهم الذي قام به المجتمع المدني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي طوال السنوات الماضية، وكذلك دورها المستقبلي، وأعني بذلك أنه دور مكمل لما تقوم به الحكومة من أجل إعمار فلسطين وتنميتها، ومواصلة الكفاح ضد الاحتلال، والاستيطان، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، والاعتقالات المستمرة. وأخيراً أنوه بأهمية العمل الوثيق معاً من أجل تحرير المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

سوف يدون تأسيس وزارة شؤون المنظمات الأهلية في تاريخ فلسطين السياسي، وبخاصة دور الرئيس عرفات في هذا التأسيس، وذلك لما تفعله هذه المؤسسة من جهود من أجل إقامة الشراكة والتعاون بين مختلف قطاعات المجتمع الفلسطيني.

إن كلاً من الجهاز التنفيذي للحكومة ووزارة شؤون المنظمات الأهلية يعتقد ضرورة قيام العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومة على أساس التكامل في خدمة خطة التنمية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني؛ ويقتضي قيام هذا التكامل بين الطرفين، وجود فهم ورؤية مشتركين بين الحكومة والمؤسسات الأهلية.

وفي إطار توطيد الثقة والتعاون بين المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية. قامت الوزارة الجديدة بعقد مشاغل متنوعة حضرها أعضاء من المجتمع المدني بهدف إعداد مسودة للرؤية الاستراتيجية للوزارة، تنسجم مع المرسوم الرئاسي وقانون المنظمات الأهلية الذي أقر حديثاً؛ وقد نوقشت هذه الرؤية مع أعضاء المجتمع المدني وستعرض، عما قريب على ممثلي البلدان المانحة العاملين في فلسطين؛ ومن أجل إعادة بناء الثقة والتعاون، قامت وزارة شؤون المنظمات الأهلية، بعقد عدد من المشاغل بالتعاون مع مختلف المؤسسات الأهلية في الأشهر الستة الماضية. وقد قمنا بتشكيل عدد من اللجان الهادفة، إلى تطوير خطة وطنية مشتركة لحقوق الإنسان في ميادين التربية، وحماية البيئة، والصحة، والإسكان، وسيادة القانون، والعدل الاجتماعي، وقد تم ذلك بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، من أجل مأسسة مفاهيم الديمقراطية.

أود أن أؤكد أن الوزارة تولي اهتماماً كافياً لقضايا المراقبة والشفافية، وهما مكونان أساسيان من مكونات الدولة الديمقراطية؛ وينبغي بالمثل، أن تتمتع المنظمات الأهلية التي تتسلم مساعدات من المانحين، بالشفافية، وأن تبلغ عن تمويلها، وتكشف حساباتها أمام الجمهور لتحظى بالمصداقية. إن من حق الشعب، والحكومة أيضاً، معرفة كيفية إنفاق الأموال. وأنا أؤكد أن الإبلاغ عن ذلك لا يحد من استقلال المؤسسة، بل يزيدها مصداقية. وفي هذا السياق، أعرب عن رغبتي في تحقيق الانسجام بين إعادة هيكلة المساعدة المالية التي تحصل عليها المؤسسة من المانحين، والأولويات الفلسطينية؛ بحيث تستهدف بوجه خاص قطاعات المجتمع ومناطقه المهمشة. وأود كذلك، تأكيد أهمية القدس، والإعراب عن ضرورة تصدرها قائمة الأولويات.

أود أن أتقدم بشكري للجمهور، ولمن بادروا وأعدوا لقيام هذا المؤتمر المهم، كما أود أن أقول إن التنمية البشرية المستديمة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظلّ السيادة الكاملة للشعب الفلسطيني. ويعني هذا نهاية الاحتلال وإحقاق الحقوق الفلسطينية ومنها حق العودة، وتقرير المصير، وتنفيذ الاتفاقات مع إسرائيل، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وأنا أدعو بلدان العالم للنهوض بمسؤولياتها في مساعدة الشعب الفلسطيني على بلوغ هذه الغاية، التي لن يكون من دونها سلام، ولا استقرار، ولا أمن.

د. مصطفى البرغوثي: ممثل قطاع المنظمات الأهلية في المؤتمر

بالنيابة عن قطاع المنظمات الأهلية، أود أن أعبر عن موقف المنظمات الأهلية، "إن تصميم الشعب الفلسطيني على مواصلة نضاله من أجل إقامة دولة مستقلة على كل شبر من أرض عام 1967، بدءاً بالقدس، العاصمة، هو تصميم لا رجوع عنه. وفضلاً عن ذلك، فإن الفلسطينيين مصممون على إعادة اللاجئين وإزالة المستوطنات. ومهما يكن الاختلاف في تصورات الفلسطينيين ومعاييرهم، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تظل هي النواة والأساس لقيام دولة مستقلة. وسوف نناضل معاً من أجل مشروعيتها الكاملة، وأراضيها، وحدودها، ومواردها، وعاصمتها، وأن يكون لها من الحقوق والواجبات ما لغيرها من دول العالم الأخرى.

ونحن بصفتنا فلسطينيين نعتز بالدور الذي قام به المجتمع المدني طوال السنوات الماضية، وبالتحديات والنضالات التي خاضها منذ الأربعينيات حتى اليوم. إن الشراكة بين المنظمات المدنية والطوعية في القدس، والضفة الغربية، وغزة من جهة والسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى، شرط مهم لإكمال بناء الدولة، والوفاء بحاجات الشعب الفلسطيني، ومأسسة الديمقراطية والمجتمع المدني في فلسطين.

أود، هنا، أن أقدم خلاصة موجزة للنشاطات التي نهضت بها المنظمات الأهلية في فلسطين، إن المنظمات الأهلية تزود في الوقت الحاضر 60% من خدمات الرعاية الصحية، وتدير 42% من المستشفيات، و 90% من مراكز تأهيل المعاقين، و 100% من تعليم ما قبل المدرسة. وهي تخدم ما يزيد على مليون من الناس في الزراعة، كما أنها أصلحت 25000 دونم من الأراضي المهددة بالمصادرة، ووظفت 25000 من المواطنين. وكذلك قامت منظمات النساء وحقوق الإنسان والنقابات بدور ذي شأن في حماية حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وبناء المؤسسات الديمقراطية.

إن مستقبل المجتمع الفلسطيني واستقرار حكومته في المستقبل يقومان على ثلاثة أركان أساسية هي: أولاً: الحكومة، ومنها الفرع التنفيذي، والهيئة التشريعية القوية، والسلطة القضائية المستقلة والقوية، ومنها ثانياً: المجالس القروية والبلدية التي تمثل الحكم المحلي، ومنها ثالثاً المجتمع المدني، وبخاصة النقابات، والمؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية. ولذا فإن التعاون الإيجابي بين هذه الأجسام يعد أمرا حاسماً لضمان التقدم. ونحن نعتقد أن الإطار الذي يزدهر في ظله التعاون إنما هو تنفيذ قانون المنظمات الأهلية الجديد. وهنا، نود أن نعبر

عن التزامنا بالتعاون الوثيق مع المجلس التشريعي في أثناء صياغة القانون الذي نعده الأكثر تقدماً بالقياس إلى سائر بلدان العالم العربي.

إن العالم يترقب باهتمام تنفيذ هذا القانون، الذي يعكس تَوْقَ الفلسطينيين إلى التعددية وحرية الكلام، بالاعتماد على الاحترام المتبادل والاستقلال في إطار سلطة القانون. وأنا آمل أن تسهم وزارة شؤون المنظمات الأهلية، في إتاحة حرية عمل المجتمع المدني ورفع مستواها، وحمايتها من أية انحرافات، وفي تمكين هذا القانون من ضمان وجود الشفافية، وأنظمة التمويل الدقيقة، والديمقراطية في هذه المؤسسات. إن هذا الأمر سيعزز قدرة هذه المنظمات على الإسهام في إقامة دولة ديمقراطية يحظى فيها كل شخص بالاحترام، وحماية الحقوق. وكذلك، سيتيح هذا الأمر نشوء مراكز الضغط الانتخابي وجماعات التنمية، من أجل حماية حقوق المهمشين، وبخاصة المعاقين، والنساء والأطفال، وبخاصة في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين.

إن التعددية، أو التنوع، وحرية الخلق والإبداع، والتنظيم، والتنمية، والتعاون، هي جميعاً عوامل قوة يعتمد عليها أبناء فلسطين؛ ونحن بحاجة إلى هذه العوامل في مواجهتنا للتحديات المستقبلية، ولا سيما، في مواصلتنا النضال لإنهاء الاحتلال، وتحرير القدس، وإقامة دولة مستقلة، وبناء القدرات، والمؤسسات التي تكونت ديمقراطياً، وبناء الديمقراطية بصفتها وضعاً راهناً.

ينبغي أن تُبذل جهود كبيرة في ميادين الصحة والزراعة، والثقافة، والتربية، إذا أردنا أن نحقق التنمية للشعب الفلسطيني، وبناء القدرات البشرية، وتلبية الحاجات الإنسانية. وفي هذا العصر الذي اقترنت فيه التكنولوجيا والاتصالات بتحديات العولمة، تصبح حماية الهوية الوطنية، وبناء القدرات البشرية، وتطوير المجتمع المحلي أكثر أهمية منها في أي وقت مضى. إن بوسع المجتمع المدني القوي أن يحول دون وقوع تدخلات الأجانب، التي تنعكس سلباً على حاجات الفلسطينيين، كما كان عليه الحال في البوسنة، وكوسوفو.

وأنا أعترف وأؤكد قيام الحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية. وأعتقد أن هذا المؤتمر يمثل خطوة إيجابية في سبيل ضمان أن تشغل فلسطين دورا قيادياً في الديمقراطية والتنمية الحضارية مثلما كان دورها قيادياً في النضال من أجل الاستقلال.

د. رفيق الحسيني، نائب المدير العام لمؤسسة التعاون، بالنيابة عن السيد عبد المجيد شومان، رئيس (مجلس أمناء) مؤسسة التعاون.

قدم د. رفيق الحسيني، في هذا العرض، معلومات مختصرة عن خلفيّة مؤسسة التعاون، ووصفاً لنشوئها، وظروفها، وحاجاتها الخاصة، كما أنه تحدث عن نطاق العمليات والنشاطات التي تقوم بها، وإسهاماتها وشركائها، ومراحل تطور المؤسسة، وبعض نماذج أعمالها.

لقد شاركت مؤسسة التعاون في إسداء العون الإنساني والتنموي للفلسطينيين منذ عام 1983، وهي مؤسسة أقامها رجال أعمال ومفكرون بارزون من أبناء فلسطين، بهدف تطوير بنى تحتية مؤسسية في المناطق

المحتلة، إن مؤسسة التعاون بهيئتها المكونة من أربعين عضواً، والمنتخبة من قبل الجمعية العامة، يدفعها إلى العمل انتماء شخصي عميق للأرض والإنسان، وتصميم على تطبيق العمل السليم روحاً وممارسة، والتميز الفكري للالتزام بخدمة الصالح العام.

ومنذ بداية نشوئها، قامت مؤسسة التعاون بتوزيع 103 ملايين دولار على مشروعات التنمية التي بادر إليها الفلسطينيون في الضفة الغربية، وغزة، ومناطق عام 1948 ولبنان. وقد ساعدت المؤسسة أكثر من 4 ملايين فلسطيني على تدعيم المجتمع وإعماره وتنميته، وبخاصة من خلال المنظمات المدنية العاملة في مختلف القطاعات. وتشغل مؤسسة التعاون الآن المرتبة الرابعة في تقديم العون لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، بعد ثلاث حكومات مانحة هي: الولايات المتحدة، والنرويج، وألمانيا. ومؤسسة التعاون هي أكبر مورد منفرد لصناديق التنمية الفلسطينية. وقد مكن صندوق الإغاثة الذي تديره المؤسسة بمسؤولية، من جعلها منظمة قادرة على البقاء مالياً، حيث تقوم بتوجيه جميع المساهمات الخارجية إلى المشروعات مباشرة: وقد بلغ عدد المشروعات التي نفذتها حوالي 500 مؤسسة أهلية مجتمعية مختلفة بمساعدة مؤسسة التعاون أكثر من 1100 مشروع ..... وهكذا، كان للمؤسسة دور قيادي في مجال عملها، وذلك لاستيعابها الماضي في إعدادها المجتمع لمواجهة تحديات المستقبل التكنولوجي، وتطوير تربية الطفولة المبكرة، وتحديث التربية المهنية، ومراكز التدريب، وإعلاء شأن التراث الفلسطيني والثقافة الفلسطينية.

ومن النجاحات الخاصة التي أحرزتها المؤسسة، قدرتها على القيام بدور منظمة رابطة في إطار العلاقة الطبيعية بين المحسنين من فلسطين وغيرهم من جهة، والمجتمع الفلسطيني، ومجتمع الأعمال، ورجال الفكر، والمنظمات الأهلية من جهة أخرى. وفضلا عن ذلك، تم تفعيل دور مثلث المنظمات الدولية، والحكومة، والمجتمع المدني بقدر كبير، من خلال المشروعات ثلاثية القطاع مع المؤسسات الوطنية والمحلية التابعة للحكومة والمؤسسات الأهلية المحلية، سواء أكان ذلك من خلال مؤسسة التعاون أم من خلال مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

لقد استفادت مؤسسة التعاون من خبراتها ومعلوماتها عن المنظمات الأهلية على الاستجابة للحوادث الدرامية ذات الشأن التي وقعت في المنطقة منذ إقامتها في عام 1983.وفي هذه الفترة من الزمن توسعت مؤسسة التعاون، وتطورت، ونقحت برامجها بحسب تقييمها للطاقات، والحاجات المستجدة لدى المجتمع الفلسطيني. وأود هنا أن أقدم عجالة مرتبة زمنيا للتغيرات التي شهدتها مؤسسة التعاون طوال سنوات قيامها. كانت البرامج التي طرحتها المؤسسة، في العقد الأول من نشوئها، برامج إغاثة، ومساعدات طارئة؛ ومنذ عام 1993، ركزت المؤسسة نشاطها على دعم المجتمع المدني، في مجالات الصحة والتنمية الاقتصادية، والتنمية المؤسسية والاجتماعية، والثقافية، والفنون الجميلة، وبعد الشروع في العملية السلمية، أدركت مؤسسة التعاون حقيقة أن متغيرات التنمية قد أخذت تسير بتؤدة نحو الوضع الطبيعي.

ومن نماذج الأعمال التي قامت بها مؤسسة التعاون، مجال قطاع التربية في الطفولة المبكرة (تخصيص 7.3 مليون دولار عبر فلسطين)، وتنمية الشباب، ومنهم ذوو الحاجات الخاصة (16.5 مليون دولار)، والقروض الصغيرة و 4.6 مليون دولار من القروض الصغيرة لفئات الصيادين، والمزارعين، وصغار أرباب الأعمال،

ومجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وختاماً مشروع إعمار القدس؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن استراتيجية مؤسسة التعاون ورؤيتها، ومبادئ عملها تستند جميعاً على تطوير برنامج مساعدات تنموية غير طائفي وغير سياسي، متوجه إلى المجتمعات الفلسطينية ضمن حدود فلسطين الجغرافية وفيما وراءها. إن مؤسسة التعاون تؤكد أهمية الاعتماد على الذات، والعمل التطوعي، وتحديد المنظمات الشعبية المحلية بوصفها متلقية للعون ونماذج أولية للمؤسسات المستقبلية، وكذلك تبني الأساليب المؤسسيّة المعاصرة في الإدارة، وجباية الأموال، وتعبئة الموارد البشرية التي يعد مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية مثالا رائعاً لها.

ومن دواعي الفخر والاعتزاز لدى مؤسسة التعاون، قيامها بدور قيادي في تشكيل تجمع مع المجلس الثقافي البريطاني، ومؤسسة المساعدات البريطانية قبل ثلاث سنوات في طرح رهان وكسبه، وإدارتها بنجاح مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية الذي موله البنك الدولي، ومن الممكن تلقى المزيد من المعلومات بشأن مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية في الجلسة التالية.

عرض مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية

قام بعرض مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية على الحضور، ممثلا تجمع مؤسسة التعاون لإدارة مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية: د. محمد شديد، مدير هيئة إدارة المشروع، و السيدة ميرا رزق مديرة العمليات.

وقد اشتمل العرض على تمثيل لبنية المشروع، وإيضاح العلاقة بين هيئة إدارة المشروع وجميع المعنيين الآخرين في المشروع ومنهم: وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ والبنك الدولي؛ ووزارات التربية، والزراعة، والشباب، والمالية؛ وبكدار. وأبرز العرض العلاقة بين هيئة إدارة المشروع، ومنظمات البحث، ومزودي خدمات بناء القدرات، والمستفيدين من المشروع، وقادة المجتمع، والمخبرين الأساسيين، واختصاصيي القطاعات، والمنظمات الأهلية الفلسطينية، وشبكات المنظمات الأهلية وروابطها، والمنظمات الأهلية الدولية أيضاً. وقد عرض د. شديد بنية القسم التنفيذي في هيئة إدارة المشروع، وبنية لجنة المحافظين فيه، وتم تلخيص أهداف المنظمات الأهلية الفلسطينية على النحو الآتي:-

**تخفيف حدة الفقر من خلال تزويد الخدمات للفقراء والمحتاجين.*

**بناء مهارات المنظمات الأهلية وقدراتها.*

**تعزيز العلاقات المهنية بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية.*

وكانت المبادئ التي استلهمتها المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملها هي:

**تدعيم قطاع المنظمات الأهلية.*

**الاستجابية.*

**تخفيف حدة الفقر.*

**التشاور*

**المشاركة المجتمعية.*

بلغت قيمة رأسمال مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية حوالي 14.8 مليون دولار أسهم فيها البنك الدولي بمبلغ (10 ملايين دولار) وحكومة العربية السعودية بمبلغ (2.5 مليون دولار) وإيطاليا بمبلغ (2.053 مليون دولار) ومؤسسة التعاون بمبلغ (0.3 مليون دولار). وقد اشتملت منح التنمية وتقدمات برامج البحث في مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية على أنواع مختلفة من المنح للمنظمات الأهلية منها منح البحث، وبناء القدرات .ولمنح المجموعة ومنح التنمية. وقدّم العرض بالتفصيل الأهداف والإنجازات لكل نوع من المنح، والتوزيع، وعدد المشاغل، ومجالات التدريب، وعدد المستفيدين، وموضوعات البحث كذلك.

وعرضت السيدة رزق لمحة عن نشاطات مشروع المنظمات الأهلية ومنها التدريب المهني للصم، وبرامج محو الأمية، وتربية الكبار، وتطوير رياض الأطفال، وأندية الأطفال، وتأهيل المعاقين بصرياً أو عقلياً، وتدريب النساء المزارعات على المشروعات المولدة للدخل، وتأسيس مياتم ومرافق مجتمعية، وجمع المياه في القطاع الزراعي، والتوعية والتدريب للمسنين، والعيادات النائية، واستصلاح الأراضي.

وجرى تقييم تأثيرات المشروع من خلال آراء الفقراء والمهمشين في عينات من المشروعات التي موّلت في المراحل الأولى. وكان مما قالته إحدى أمهات الأطفال المعاقين: تمنيت، ذات مرة، لو مات طفلي، فيستريح ويريح العائلة من الألم والمعاناة. كنا جميعاً نحس باليأس والعجز. أما الآن فإنني تعلمت على الأقل، كيف أتعامل مع طفلي.وأنا أخصص له وقتاً كافياً، وآمل أن أراه قريباً في المدرسة مع سائر الأطفال.

أما المخرجات الأساسية للمشروع فقد تم تلخيصها فيما يأتي:

- *أجرى مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية تقديرات لحاجات المشاركة، تمكن المنظمات الأهلية والخبراء من تحديد حاجات الفقراء والمهمشين وأولوياتها.*
- *أتم مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية، حتى الآن، إنشاء مرحلتين من مراحل منح التنمية، وطرح الثالثة مؤخراً، كما طرح مرحلة منح مجموعة مؤخراً.*
- *موّل مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية تمويلاً مباشراً، 74 مشروعاً للتنمية حتى الآن، قدمت خدمات لما يزيد على 15.000شخص.*
- *خصص مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية ميزانية لمنح المجموعة، التي يتوقع أن تموّل ما بين 120 و 150 مشروعاً أخرى.*
- *وفيما يخص التدريب على بناء القدرات، تم تدريب 241 من أعضاء هيئات المنظمات الأهلية في مجالات تقنية، مثل: إدارة المشروعات، وكتابة التقارير، وإدارة التمويل، وعمل الميزانيات.*
- *قبل إطلاق المرحلة الثالثة، قامت هيئة إدارة المشروع بتمويل برنامج سابق للاستثمار في المناطق الوسطى والجنوبية بغزة، وقام مركز بيسان بتقدير سريع للمشاركة، كما شارك 47 من المنظمات الأهلية ومديري منح المجموعة في العملية، وأثبتوا صواب تقدير الحاجة من وجهة نظر المجتمع.*
- *أعدت آليات للتنسيق بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الأهلية.*
- *تمّ تحقيق التحسن في التنسيق ما بين المنظمات الأهلية.*

- *تجاوزت مشاركة المجتمع المستوى المطلوب وهو 5% ، وبلغت الإسهامات النقدية 30% في بعض المشروعات، وحقق الطرف المجتمعي مستوى مرتفعا من التطوع بالقوى البشرية في تنفيذ المشروعات.*
- *أعدت مؤشرات جغرافية ومؤشرات للفقر في المرحلة الثانية وذلك لإرشاد المنظمات الأهلية في توجيه البرامج إلى المناطق الأكثر فقراً.وكانت المؤشرات تضع في الاعتبار الدخل في مستوى الفقر، والتوصل إلى الفرص، والتوصل إلى الموارد ومنها: الإسكان، ورأس المال الإنتاجي، والائتمان ورأس المالي الاجتماعي.*
- *موّل المشروع أيضاً، مشروع بحث مشترك، لثلاثة مجتمعات في القدس، وذلك لإثبات صحة تقدير الحاجات من وجهة نظر المستفيدين والمجتمعات.*

وقام فريق خارجي من المستشارين، وفريق من البنك الدولي، بقيادة د. نيجل روبرتس بمراجعة نصف فصلية، في كانون الثاني 2000، وكانت التوصيات هي:-

- *تمديد البنك للمشروع ثلاث سنوات أخرى، من أجل تخصيص المزيد من الأموال لقطاع المنظمات الأهلية.*
- *مواصلة تشجيع دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في تزويد الخدمات من أجل تحسين حياة الفقراء والناس الأكثر حرماناً.*
- *تعزيز الصفة المهنية لحركة المنظمات الأهلية الفلسطينية من خلال تقديم الموارد والمساعدات التقنية.*
- *منح اهتمام خاص لقضايا النوع الاجتماعي في تحديد الفئات المستفيدة من المشروع.*
- *إبقاء تركة من المعايير المهنية لسلوك المنظمات الأهلية وممارساتها، وكذلك نواة مكونة من 150 مؤسسة أهلية على الأقل من مختلف الأشكال من المؤسسات التي حظيت بدعم مهم؛ وعلاقة ناضجة بين الحكومة والمؤسسات الأهلية الفلسطينية؛ وأخيراً مركز موارد فلسطيني قائم بذاته.*

الجلسة الأولى: أعمال المجتمع المدني: في الماضي، والحاضر، والمستقبل.

مجموعة النقاش الأولى.

رئيس الجلسة: الأستاذ إبراهيم أبو لغد، مؤسسة التعاون.

سنواصل النقاش الذي ابتدأ في الجلسة الافتتاحية، وجعا إلى التعاون ومتابعة الحوار بين *المنظمات* الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية. إن مواجهة مستمرة تقوم بين الدولة والمؤسسات غير الحكومية العاملة في البلد نفسه، ومن الممكن، أن يكون الصراع السياسي بين المجتمع المدني والحكومة صراعاً إيجابياً في كثير من المواقف، وليس في وسع أية حكومة أن تقدم 100% من مشروعات التنمية والخدمات الاجتماعية للأمة؛ ومن هنا، فإن معظم الحكومات الديمقراطية تعتمد على المجتمع المدني في تقديم إسهام مهم في تنمية البلد. وفضلاً

عن ذلك، فإن من حق الحكومة في الدولة الديمقراطية، وواجبها أيضاً، مراقبة أعمال المجتمع المدني للاستفادة من خبراته ولتسهيل قيام التعاون المنتج بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية.

إن القوانين والأنظمة التي تتبناها الحكومات في تطوير المجتمع المدني وترقيته جزء من العملية المتكاملة في الدولة الديمقراطية، وما المجتمعات التي شقت طريقها إلى الديمقراطية سوى مجتمعات معروفة بالمشاركة. ومن المجتمعات التي عزفت بالمشاركة الشعب الفلسطيني الذي عليه أن يطور مؤسسات تتيح له القيام بتشكيل رسمي لهذه المشاركة. ومن هنا تتبع أهمية هذا المؤتمر.

وبعبارة أخرى، ليس المجتمع المدني الفلسطيني نتاجاً للاحتلال الإسرائيلي وحده، فقد أسهم هذا المجتمع في العمل الوطني منذ العهد العثماني وطوال فترة الانتداب البريطاني، والاحتلال الإسرائيلي، وإلى الآن وبعد قيام الدولة. لقد قاد المجتمع المدني النضال الوطني وحل محل الحكومة،.من قبل؛.ولذا، فمن حق المؤسسات الأهلية أن تشارك في تنمية فلسطين وأن تطالب الحكومة بحمايتها.

وقد ذكر الأستاذ أبو لغد الحضور، بأن الجلسة الأولى ستركز على قضايا في المستوى الأصغر أو مستوى المؤسسات، بعد الفراغ من الجلسة الافتتاحية التي ركزت على قضايا في المستوى الأكبر. وأضاف أن الخبرات المؤسسية للمنظمات الأهلية والعلاقات بين الحكومة والمنظمات الأهلية في المستوى التنظيمي ستكون موضوع الحديث، ثم قدّم أربعة من الخبراء لمناقشة تجاربهم في مجال المجتمع المدني.

إسهام المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في السياقين المحلي الدولي.

د. محمد شتية، المدير العام لبكدار.

أود أن أهنئ المشرفين على المؤتمر على هذا المستوى المرتفع من الحضور، الذي يعكس أهمية مثل هذا الحادث. كما أود أن أناقش التكوين الاستراتيجي والتخطيط الشاملين اللذين تقوم بهما السلطة الوطنية الفلسطينية. إن السلطة الوطنية الفلسطينية تسعى إلى تحقيق ما يأتي:

- إعمار البنية التحتية الفلسطينية المدمرة التي تتصدّر قائمة الأولويات. وفي فلسطين، يوجد 3000 كيلومتر من الطرق بحاجة إلى الإنشاء والإصلاح، و 450 مدرسة جديدة ذات ضرورة ملحة تكلف كل منها 850 ألف دولار إذا تعهدت بكدار بإنشائها، كما أنها تكلف 1.6 مليون دولار إذا أنشأتها جهات أخرى، و 184 قرية بحاجة إلى تزويد بالمياه فضلاً عن 87 قرية تفتقر إلى شبكات كهرباء.
- جسر الهوة بين الضفة الغربية وغزة من حيث الجغرافية، ودخل الفرد، (يبلغ دخل الفرد في الضفة الغربية 1600 دولار، وقد يهبط إلى 1450 دولار أحياناً، في حين لا يتجاوز دخل الفرد في غزة 1100 دولار في التعليم، والصحة، والبنية التحتية. ينبغي أن تكون فلسطين بلداً واحداً، وسوقاً واحدة، تتسق فيها جميع المناطق الجغرافية. نحن نريد نمواً حسن التوزيع، ولا نريد أن

يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، بل نريد زيادة في عدد الأغنياء ونقصاً في عدد الفقراء في الوقت نفسه.

- تشجيع تطوير القطاعات المولدة للصادرات. إن فلسطين تحصل الآن على 91 % من مجموع وارداتها من إسرائيل، في حين تصل صادراتها إلى إسرائيل من الخدمات والسلع المنتجة محلياً 58% فحسب.
- تشجيع القطاع الخاص. ففي عام 1999 – 2000 سجلت شركة جديدة واحدة في حين بلغ مجموع الشركات التي تأسست في الفترة 1995 –1998، 6244 شركة.
- بناء قدرات المؤسسات الفلسطينية على تحمل أعباء التنمية بفعالية وبروح ديمقراطي.

يستلزم بلوغ فلسطين مستوى رفيعاً من التنمية الاقتصادية الاجتماعية الاعتماد على الأمور الآتية واستكشافها:

1- قطاع السياحة – التي يمكن أن تصبح "نفط" الاقتصاد الفلسطيني، والبلد الآن في خطواته الأولى نحو استكشاف إمكانات هذا القطاع.

2- قطاع تكنولوجيا المعلومات IT، إن إسرائيل تصدر الآن حوالي 1.7 بليون دولار – من الخدمات والمنتوجات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات، في حين أن فلسطين لا تصدر شيئاً من ذلك البتة. وفي أوروبا والولايات المتحدة 3.5 بليون من المراكز الشاغرة في هذا القطاع، يقابلها 6000 مركز في إسرائيل، أما في فلسطين فإن 1611 مهندساً يستعملون الحاسوب لأغراض معالجة الكلمات فحسب. وفي سياق التكنولوجيا وعصر المعلومات، أشرت على الحكومة بالشروع في تدريس اللغة الإنجليزية، في المدارس، بدءاً من الصف الأول الأساسي، لضمان تمكن الفلسطينيين من الاستغلال الكامل للحاسوب وشبكة الانترنت للاتصال بسائر أرجاء العالم.

مع كل التقدير والاحترام لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، أقول إننا لسنا بحاجة إلى هيئة حكومية لمجرد وضع خطط التنمية، بل نحن بحاجة إلى منتدى تخطيط، تشارك فيه هيئات حكومية وهيئات غير حكومية، ومعها القطاع الخاص، حيث يجلس الجميع معاً ويخططون للتنمية. إن هذا الأمر سوف يتيح للجميع المشاركة وعدم التنافس حول الموارد والأموال. وسيكون الحوار هو العنصر الأساسي في المجتمع الديمقراطي السليم.

أود أن أتم حديثي هذا بدعوة المنظمات الأهلية إلى بلوغ قطاعات المجتمع الفقيرة المهمشة التي تعجز الحكومة عن بلوغها. ينبغي أن تتذكر أن 555 ألفاً من الفلسطينيين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم وأن على المنظمات الأهلية بلوغ هذا القطاع من الناس.

الأستاذ جيم توركزينر ، من جامعة ماكجيل، بكندا، وتجمع مونتريال لحقوق الإنسان [يتحدث عن – إسهام المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في السياق الدولي].

بعد تقدّم د. توركزينر بالشكر إلى المشرفين على المؤتمر لتكرمهم بدعوته، قال إنه سيناقش قضايا حول العلاقة بين العولمة وبعض سياسات البنك الدولي، كان لها، فيما يرى تأثيرات سلبية في فقراء الناس وفي البنية الاجتماعية للمجتمعات، وأضاف إنه سيناقش العلاقة بين العولمة والتفاوت، وكذلك العلاقة بين التفاوت والسلم العالمي والسلم المحلي. ثم اقترح، أن يتحدث عن مبادئ حقوق الإنسان وكيفية تجسيدها من خلال أعمال المنظمات الأهلية، وأن يطرح بعض المسائل حول العلاقة بين المنظمات الأهلية والدولة.

أقول، أولاً، إننا نعيش في عصر يعرف بعصر العولمة، فما السمة الرئيسة لهذا العصر؟ بأنها قدرته على تحريك راس المال حول العالم بسرعة وقليل من القيود. ولكن إلى أين ينتقل رأس المال؟ إنه ينتقل إلى الأماكن التي يحتمل أن يولد فيها أرباحاً أكثر من غيرها. ولكن ما الذي يساعد على توليد الأرباح؟ حين تكون تكلفة العمل منخفضة والمكاسب الاجتماعية قليلة، عندئذ يكون من مصلحة المؤسسات والشركات الخاصة متعددة القومية ، الاستثمار في هذه الأماكن، شريطة توافر قوة عمل مستقرة فيها. وفي أثناء ذلك، تحاول الحكومات أن تصوغ سياساتها بحيث تلبي اهتمامات الشركات متعددة القومية هذه. ولهذا الأمر تأثيرات بالغة السلبية، في العادة على التماسك الاجتماعي، والعلاقة بين الشعب والدولة، وذلك بتقليص المكاسب التي يكون الشعب في أمسّ الحاجة إليها. وكثيراً ما تعنى الخصخصة زيادة فقر الفقراء، بحيث تزيد المشقة في حصولهم على ما يحصلون عليه، وكذلك في بلوغ كلمتهم إلى أسماع الناس.

وفي إطار العولمة، تضعف قدرة الحكومات نفسها على الاستجابة لمطالب شعوبها، فما الذي يحدث في هذا1 الموقف للشعب وما الذي يحدث فيه للمنظمات الأهلية؟ إن الدور المركزي لكل من المنظمات الأهلية والحكومية هو صوغ النسيج الاجتماعي. وما يحدث في العادة هو أن المنظمات الأهلية تجد نفسها تصارع من أجل البقاء، بموارد قليلة؛ ومن ثم تجد المجتمعات ذات الدخل المنخفض نفسها أكثر اغتراباً، مع اتساع الفجوة بين البلدان الثرية والبلدان النامية. وفي هذه البلدان، تصبح الهوة بين من يملكون ومن لا يملكون أكثر اتساعاً أيضاً.ويصبح من المهم تحقيق التوازن في الرغبة لزيادة الانتاجية، وذلك للثمن الباهظ الذي ينبغي دفعه من رصيد العلاقات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي بين السكان. إن الإنتاجية ستكون محدودة إذا عانى الشعب من الاغتراب، وسوف تترجم الخسارة في الإنتاجية إلى تكلفة إضافية في الإشراف على السكان المقيمين إذا انتهى أمرهم إلى البطالة وفقدان السبيل إلى المشاركة الاجتماعية.

وبالرغم من هذه المحاذير، أرى أن دور المنظمات الأهلية دور بالغ الأهمية. فهي تمثل صوت أولئك الذين لا نفوذ لهم، وهي التي تذكر الحكومة بضرورة استجابتها – لا للقوة القاهرة القادمة من أمريكا الشمالية وحدها، بل لاهتمامات الناس الذين يشكلون نسيج المجتمع والذين يحتاج إلى تغييرات لتحسن ظروف معيشتهم أيضاً. وهذه هي العلاقة القائمة بين التفاوت والسلام. ففي الأوضاع التي لا تقوم فيها المساواة داخل البلدان لا يقوم السلام كذلك، فكيف يكون الحال إذا استمرت الفجوة في التوسع؟ ومن غير المحتمل أن يقوم

سلام بين فلسطين وإسرائيل من نوع سلام الأنداد ما لم يكن لكل طرف تأثير في الطرف الآخر، ويتمكن كل مجتمع منهما من تلبية حاجات أفراده.

اسمحوا لى أن أعود خطوة إلى الوراء، وأتحدث عن المبادئ التي تستند إليها حقوق الإنسان، وهي ثلاثة مبادئ تتطلب تكاملاً في تنظيم المجتمع والقانون أقدمها على النحو التالي:

- العمومية، بمعنى أن لكل فرد الحقوق نفسها، ولا توجد حقوق خاصة لمن يملكون أكثر، وحقوق أقل لمن يملكون أقل من سواهم. إن هذا المبدأ يتطلب عملاً تشريعياً لضمان حقوق متساوية للجميع، كما يتطلب تنظيما للمجتمع لأن من الممكن قيام الحقوق على الورق فقط، دون أي تحقق ما لم يطالب بها الناس ويلحوا على الحصول عليها.
- التبادلية، وتعني أن تتضمن العلاقات بين الناس قيام فرص متساوية لتأثير بعضهم في بعض. وفي مستوى العلاقات الشخصية، إنما تصمد العلاقات التي تشتمل على جانب من المساواة، يؤثر فيه كل طرف في الآخر، أما إذا عاش المرء علاقة يهيمن عليها الآخر، أو إذا ظل يحسّ بالاغتراب، فعندئذ يمكننا القول بأن مثل هذه العلاقات إنما تبقى لأمد ما ولكنها ستضمحل من الداخل دون ريب. وتنطبق الفكرة نفسها على المجتمعات والدولة التي تستجيب لحاجاتها. كيف يمكننا تطوير علاقة بين المجتمعات والدولة بحيث يسمع فيه صوت كل طرف، وكذلك صوت الطرفين وهما يجلسان إلى المائدة نفسها، ويتمكنان من تقديم الخطط التي تلبي الاهتمام القومي، واهتمام الناس في المجتمعات المحلية؟ أقول: إن هذا دور مركزي في حياة المنظمات الأهلية.
- الإدماج، ويعني أنه بصرف النظر عن البلد الذي نعيش فيه والحقوق الكلية، والتبادلية، فإن بعض أجزاء المجتمع تعجز عن ممارسة حقوقها بسبب الإعاقات البدنية، أو غيرها من الأمور. إن المجتمع يكون مجتمعا متماسكا حين يبذل جهداً خاصاً لإدماج هؤلاء الناس تماماً كما نفعل في داخل عائلاتنا. وأنا لا أعرف عائلة واحدة تخلو من فرد لا يقوم بالوظيفة التي يقوم بها باقي الأفراد تماماً؛ ومع ذلك، تظل العائلات متماسكة البنيان، وهي تفتح صدرها وقلبها للجميع. علينا أن نفسح المجال لجميع الأصوات من أجل تشكيل مجتمع مدني فعّال.

إن هذه الفكرة ليست مبراة من الصراع، ولكن الصراع ليس أمراً سيئاً بالضرورة. وربما يصبح الصراع أداة منتجة، ينخرط الناس من خلالها في عملية تبادل لازمة لعرض احتياجاتهم. وأخيراً، ينتهي بنا الأمر إلى مصالحة تعظّم اهتمامات الجمهور، ولا تقتصر استجابتها على احتياجات أصحاب المصالح القوية وأصواتهم فحسب، بل تشتمل على احتياجات جميع أصحاب المصالح وأصواتهم أيضاً.

وإنما تتحقق الأعمال اليومية للمنظمات الأهلية، مع أخذ هذه المبادئ في الحسبان؛ والمنظمات الأهلية كثيرة الأنواع. وفي فلسطين، كانت حركة المنظمات الأهلية هي التي مضت بالنسيج الاجتماعي قدماً في أفضل المسارات، طوال سنوات الاحتلال. والآن، ومع ظهور دولة فلسطين ينبغي أن يقوم تفكير جدي وإعادة تعريف للأمور، فما الذي ينبغي أن تكونه العلاقة بين مجتمع المنظمات الأهلية والدولة؟ هل ينبغي أن تكون

جزءاً من عمليات التخطيط الحكومي؟ أم هل ينبغي أن تتنحى جانباً وتحافظ على كونها صوتها ناقداً؟ أم ينبغي أن تقوم بالدور الذي يمسك بكلا الأمرين، بحسب طبيعة القضية ونمط المنظمة؟

كيف تَعْبُر المنظمات عملية التحول بعد أن كانت المنظمات الأهلية تقوم في الماضي بتزويد الخدمات الاجتماعية في غياب الدولة؟ والآن، وبعد أن شرعت الدولة في إعادة تعريف مسؤولياتها إزاء الشعب من أجل ضمان الخدمات والحقوق الكلية، كيف يؤدي ذلك إلى تغيير طبيعة المنظمات الأهلية ذاتها؟ هل يظل الدور هو نفسه أم إنه سيتغير؟ وإلى أي مدى، وكيف؟ أنا أرى أن المسؤولية الأساسية للمنظمات الأهلية هي توليد عملية التمكين، أي عملية تمكين الناس من التعبير عن أنفسهم، وتحقيق مشاركتهم الكاملة في مجتمعاتهم، ومن أجل القيام بذلك، لا تقتصر الحاجة على فهم أدوات التمكين فحسب، بل تشتمل أيضا على فهم كيفية فقدانهم لحق التصويت (انتزاع حقوقهم منهم). وبقع ذلك في أربعة مستويات:

- المستوى الفردي، فلا يتحقق التمكين للناس إذا لم يؤمنوا بأنفسهم وبأنهم متساوون في الحقوق.
- المستوى المجتمعي، فالمجتمعات الأكثر فقراً وذات الموارد الأقل هي التي سيصيبها التفتيت.
- المستوى المؤسسي، فهو الذي ينبغي أن يؤلف المورد الأساسي للأدوات الفعالة للمحرومين، ولكنه ليس كذلك في العادة.
- المستوى السياسي، ففيه يقع التغير من خلال العمل السياسيين والسياسات، وذلك من خلال إرادة الدولة الديمقراطية في تحديد حاجاتها بالتشاور مع الشعب.

وأنهى د. توركزينر العرض بقوله إن أدوات الإدماج، تضمن أن يكون لجميع الناس، وبخاصة المحرومين، صوت مسموع في تشكيل السياسات والمؤسسات التي تخدمهم، وبذلك يصوغون حياتهم وحياة الآخرين.

د.جورج جقمان، عميد كلية دراسات الخريجين بجامعة بير زيت ومدير مؤسسة مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية) [يتحدث عن إسهام المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في السياق المحلي].

قدّم د. جقمان ورقة عن المجتمع المدني في فلسطين. وأشار في مستهل حديثة إلى أن موضوع المجتمع المحلي موضوع معتد. واقترح أن يقدم منظورا تاريخيا حول تطور المجتمع المدني في فلسطين، وتحليلاً للعوامل التي تؤثر فيه في الوقت الحاضر، كما ضمن حديثه دراسات حالة للإسهامات الإيجابية والتوقعات في القرن الحادي والعشرين.

إذا كنا نقصد بمصطلح المجتمع المدني المنظمات المجتمعية بمختلف أصنافها القائمة في وضع استقلال نسبي عن الدولة، فيمكننا القول عندئذ إن لمثل هذه المنظمات تاريخاً طويلاً في فلسطين. وعلى سبيل المثال، شهدت فلسطين في ظل الحكم العثمانيين أوتونوميا محلية ذات شأن في فترات عدة، وكذلك أشكالاً من الروابط غير المعاصرة، ذات طابع إثني، أو قبلي أو قائم على القرابة، وقد نظمت هذه الروابط حياة مختلف المجتمعات وفقا للعرف والقوانين القبلية بوصفها العناصر الأساسية التي أسهمت في تماسك هذه المجتمعات وكثير من وظائف هذه الأشكال من المنظمات تنتمي إلى الدولة، من مثل الوحدة وسيادة القانون، وليس إلى

المنظمات الأهلية، وغيرها من المجموعات المشتملة على الأحزاب السياسية، التي يمكن أن تكون عوامل احتمالية للتغير الاجتماعي في المجال السياسي على الأقل.

لقد تزايدت الأشكال المعاصرة للروابط القائمة على العضوية الطوعية في القرن العشرين، وكان الصراع الفلسطيني الصهيوني من العوامل المسهمة في ذلك. وفي فترة ما بين الحربين ظهرت أحزاب سياسية جديدة شغل الاستيطان الصهيوني المتواصل والمتزايد لفلسطين بؤرة العمل الأساسية لديها. بيد أن العائلات الحضرية أو عائلات ملاك الأراضي المعروفين كانت في الأغلب هي التي تشكل زعامات هذه الأحزاب. ونجم عن ذلك اكتساب التنافس والحياة السياسية طابع العشائرية والأسر التقليدية. ومع ذلك، شهدت هذه الفترة زيادة في أشكال أخرى من الروابط من مثل النقابات، والجمعيات الخيرية، والأندية، والروابط المهنية وما إليها.

بقي هذا الاتجاه قائماً في الخمسينيات والستينيات، وكان الدافع الأساسي له تشريد الفلسطينيين في عام 1948، فقد تشكلت كثير من المنظمات، والمجموعات، والجمعيات الخيرية، من أجل رعاية احتياجات الشعب الفلسطيني، وبخاصة من تحولوا إلى لاجئين، وما تزال هذه المنظمات قائمة إلى الآن.

وأدى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية إلى وقوع تغير نوعي في جوانب محددة من الحياة السياسية والتنظيم الفلسطينيين، وجلبت المنظمة معها تنوعاً سياسياً وتعريفاً أكثر تحديداً للتعددية السياسية ضمن القضايا الوطنية الفلسطينية: لم تكن العائلات الفلسطينية التقليدية من ملاك الأراضي ترأس م . ت. ف، وكانت العضوية في المجموعات والأحزاب في م. ت. ف مفتوحة، وكان الحراك الاجتماعي الصاعد، في مختلف الاحوال، ممكناً بحسب قواعد اللعبة بين الأحزاب السياسية. ولم تكن هذه العملية الديمقراطية دائماً، بيد أن النجاح لم يكن معتمداً على الحسب والنسب، وهكذا، تمكن الكثيرون من أبناء المناطق الريفية أو مخيمات اللاجئين أو الفئات الفقيرة من تقلد مناصب رفيعة في إطار م. ت. ف وفي المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، وأصبح الكثيرون من هؤلاء يشكلون الصفوة الجديدة في النظام الذي أقامته السلطة الوطنية بعد أوسلو.

وفي هذا الإطار التاريخي والسياسي الواسع، تأثر تطور المجتمع المدني في فلسطين بعاملين رئيسين: الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة في عام 1967، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية الأولى في عام 1994. وكانت من الأولويات المهمة، في استجابة الفلسطينيين للعامل الأول، فضلاً عن مقاومة الاحتلال، حاجتهم إلى حفظ الذات بصفتهم شعبا من الشعوب. لقد أدرك الفلسطينيون بوضوح، أن من أهم الأصول الاستراتيجية التي يمتلكونها وجودهم في وطنهم، وأن المشكلة الفلسطينية "لم تكن لتقوم، فيما يخص إسرائيل في غياب هذه الحقيقة. إن عشر سنوات من الاحتلال ترجمت ذاتها في مفهوم إيديولوجي هو الصمود، أي الصبر والاحتمال، مع الوجود المستمر في أرض الوطن. وفي هذا السياق، شاهدنا تأسيس جيل جديد من المنظمات يسعى إلى تلبية بعض حاجات الفلسطينيين في إبان الاحتلال، وبدت هذه المؤسسات الأهلية مختلفة عن السلطة الوطنية الفلسطينية في أكثر من جانب، ومن ذلك أنها كثيراً ما كانت متخصصة في ميادين مثل: التربية، والصحة، والزراعة، والتنمية وحقوق الإنسان.

وأنا أشير إلى حقوق الإنسان بوجه خاص، لن بوسعنا القول بأن الفلسطينيين قد اكتشفوا حقوق الإنسان على نحو ملموس، في إبّان الاحتلال، وذلك في الأشكال الملموسة والعيانية التي اتخذتها الأفكار والآليات ذات الصلة بموقفهم الخاص.

وكان العامل الثاني الذي أثر في تطوير المجتمع المدني في فلسطين هو قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. أصبح الفلسطينيون يواجهون، الآن، حشداً من القضايا، المتمحورة حول العلاقة بين الحكومة والمجتمع ونمط النظام السياسي الذي هو في سبيله إلى التكوّن. وكانت إحدى القضايا الأساسية هي نجاح م. ت. ف أو فشلها في تحقيق الانتقال من حركة تحرير وطني في المنفى، إلى حكومة مسؤولة أمام الشعب في قضايا لم يسبق التصدي لها من قبل.

وكان من بين الاهتمامات الرئيسة مسألة إن كانت عملية اتخاذ القرارات البالغة المركزية في م. ت. ف عشية اتفاقات أوسلو، ستستحيل إلى اتجاهات تسلطية في الحكومة. ومن الاهتمامات الأخرى المساوية في الأهمية مسألة إن كان نموذج م. ت. ف سيطبق في حكم السكان على تراب وطنهم، وهو نموذج لا يفرق بين الحكومة والمجتمع المدني. ذلك أن م. ت. ف لم يقتصر شأنها على تكونها من تشكيلات سياسية فحسب، ولكنها ضمت في بناها المختلفة، فضلاً عن ذلك، نقابات واتحادات طلبة، واتحادات معلمين، واتحادات نسائية، واتحادات كتاب، ومشروعات إنتاجية، ومراكز بحث ومنظمات أهلية.

إن كثيراً من العوامل سيكون لها تأثير في المجتمع المحلي في فلسطين، ولكن أهمها جميعاً هو الاستقرار والاستدامة في نطاق المجتمع المحلي نفسه. ويعتمد هذا، بدوره، على طبيعة النظام السياسي وعلى قيام ضمانات بنيوية: من مثل نظام محاكم فاعل، وتوحيد مختلف فروع الجهاز التنفيذي، ومنها مختلف أجهزة الشرطة والأمن، وكذلك، قيام بيروقراطية عقلانية عاملة، ذات مواصفات وظيفية، وخطوط سلطة، واتخاذ قرارات واضحة المعالم. وفضلاً عن ذلك، يستلزم الأمر تفويض السلطة الفعلية من الحكومة المركزية إلى الوزارات، والمجالس المحلية، بما يتناسب مع مهماتهما.

لا شك، في أن أهم العوامل التي تؤثر في التطوير المستقبلي للمجتمع المدني في فلسطين، هي قيام جهاز قضائي عامل، وسيادة القانون، وحماية الحريات المدنية. لقد أعدت تقارير وتوصيات كثيرة بشأن بعض هذا المسائل، ولكن ما أقل ما طرأ عليه التغيير منها.

يتضح لنا، ونحن نطل على المستقبل، أن النظام المقام حالياً في فلسطين هو بطبيعته غير مستقر، إن الحكومة توظف ثلث قوة العمل، في حين بقي تكوين الوظائف المتصلة بالاستثمار في حدوده الدنيا، ويعود المناخ الحالي في فلسطين إلى ضعف البنية التحتية الضرورية، وبخاصة الإدارية والقانونية منها، إن قواعد اللعبة غير واضحة، ويستلزم الأمر، أن يعاد بناء معظم الوزارات من قمتها إلى قاعدتها، إذا كانت الرغبة قائمة لديها في تحقيق الأغراض التنموية.

بيد أن دور الدولة في البلدان النامية يظل أمراً ضرورياً. وذلك بالرغم من وجهات النظر التي تشكلت قبل سنوات قليلة بشأن تضاؤل دور الدول في ظل النظام العالمي الجديد، وقد خضعت هذه الآراء للمراجعة والتمحيص في السنتين الأخيرتين أو السنوات الثلاث الأخيرة. وعلى سبيل المثال، نجد أن تمكين النساء في البلدان الفقيرة، لا يمكن تحقيقه دون قيام تعليم إلزامي في أوسع مستوى. من الواضح أن هذه الوظيفة ليست من شأن السوق، أو رسالة تؤديها المنظمات الأهلية وبالمثل، يمكننا طرح أسئلة مماثلة، في عدة قطاعات أخرى، حول أدوار مختلف الممثلين.

يحتاج الأمر إلى إجراء مناقشة هادئة لمثل هذه المسائل في فلسطين، وهناك متسع واف لمبادرات جدية بهذا الصدد، وعندئذ، يمكننا الشروع في عملية تطوير وجهات نظر حول دور المجتمع المدني في فلسطين في القرن الجديد (الحادي والعشرين).

المنظمات الأهلية الفلسطينية قبل قيام الحكومة الفلسطينية وبعده: حقائق وأرقام
السيدة زهيرة كمال، المدير العام، مديرية التطوير والتخطيط للنوع الاجتماعي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

قدمت السيدة كمال ورقة ذات طابع نقدي، تشتمل على تحليل دور المجتمع المدني في فلسطين. وتعتمد هذه الورقة على وثيقة أخرى كانت قد أعدت من أصل اسكوا ESCWA بعنوان، "النوع الاجتماعي والمواطنة: دور المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية، تقييم نقدي، 1999".

وتهدف هذه الورقة إلى استكشاف أعمال المنظمات الأهلية من 1998 إلى 1999. وقد فحصت هذه الدراسة أعمال 65 مؤسسة، من حيث بدء تأسيسها وأهدافها، وتمويلها، وتعاونها مع المؤسسات الأخرى، والدور الذي تقوم به في تحفيز مناقشة القضايا والمفاهيم الديمقراطية.
استهدفت دراستي المنشورة استكشاف المجالات الآتية:

- تأسيس المنظمات الأهلية وتطويرها، ووثاقة صلتها بالواقع السياسي للشعب الفلسطيني.
- المنظمات الأهلية : تسجيلها، وتوزيعها الجغرافي، وعلاقة ذلك بتاريخ تأسيسها.
- أهداف المنظمات الأهلية قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وبعده، والتغيرات الواقعة.
- المعلومات الإحصائية وعلاقتها بأهداف المنظمات الأهلية ونشاطاتها، وكذلك انعكاساتها على قدرة المنظمات الأهلية على تعرف حاجات الشعب وتلبيتها.
- تمويل المنظمات الأهلية ووثاقة الصلة بينه وبين تاريخ إنشائها وأهدافها.
- قدرة البناء المؤسسي لدى المنظمات الأهلية، والعضوية وصنع القرارات.
- التعاون والتنسيق بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية.
- ربط نشاطات المنظمات الأهلية وبرامجها بالمفاهيم الديمقراطية – القائمة على المشاركة وتساوي الفرص، والشفافية، والمصداقية.

- التوصيات من أجل تطوير دور المؤسسات الأهلية وترقيته.

أود أن أستهل الحديث بالتذكير بأن انتخابات المجلس التشريعي قد وقعت للمرة الأولى في فلسطين في 20 كانون الأول 1996، وفقاً لقانون انتخاب الرئيس وأعضاء المجلس التشريعي. وبحسب هذا القانون، يحق لكل من الذكور والإناث التصويت والترشيح. وقد ترشح لهذا المجلس 680 شخصاً لمقاعد عددها 88 مقعداً، وكان بين المرشحين 28 إمرأة، انتخب منهن خمس نساء، أي بنسبة 5.7%. وكانت نسبة النساء اللواتي سجلن للتصويت 49%، انخفضت في أثناء التصويت الفعلي إلى 42%.

تكمن أهمية المجتمع المدني في دور الوساطة الذي يقوم به بين الحكومة والشعب وقد سبق وجود المنظمات الأهلية، في فلسطين ظهور الدولة نفسها. وفضلاً عن ذلك تمتاز فلسطين بوجود عدد كبير جداً من المنظمات الأهلية فيها، وهي منظمات تشغل مدى واسعاً من حيث نطاقها وأهدافها. وفي الوقت الحاضر، توجد ثمانية أحزاب سياسية في فلسطين، وفي المقابل، يوجد أكثر من 1200 منظمة أهلية محلية، و 200 منظمة أهلية دولية، و 400 منظمة أهلية تتبع النقابات والاتحادات العامة. وفي حين تقدم بعض هذه المنظمات الخدمات للجمهور، يقوم بعضها الآخر بدراسات وأبحاث، كما يقوم قسم ثالث بنشر الوعي في عدد من القضايا الاجتماعية. ومن بين القضايا الأخرى التي استهدفتها هذه المنظمات قضايا المسنين والمعاقين والعمل في ميادين التربية، والصحة وغيرها.

أود أن أقدم وصفاً موجزاً للتغيرات التي لحقت بالمنظمات الأهلية في برامجها وأهدافها. لقد كان للمنظمات القائمة قبل عام 1988 غايتان أساسيتان هما: تقديم الخدمات الاجتماعية، وتنمية المجتمع. أما المنظمات التي أنشئت بعد عام 1988، ومنها التي أنشئت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد أضافت أهدافاً أخرى إلى خططها: أصبح التدريب والتأهيل يشغلان بؤرة الاهتمام، وكذلك تشجيع الديمقراطية، والتبادل الثقافي لأغراض السلام، وحقوق الإنسان، وحقوق العمال، والمستخدمين، كما أخذت تبرز للعيان قضايا النوع الاجتماعي والوعي بها، وازداد شيوع مصطلحات من مثل "تمكين المرأة" في صفوف هذه المنظمات.

وقد قدمت في دراستي معلومات إحصائية، وبيّنت كيفية الاستفادة منها في تعرّف الأولويات الاجتماعية للفلسطينيين، واستعملت عدداً من المؤشرات لتقييم مدى تلبية المنظمات الأهلية لحاجات الشعب، وهي مؤشرات ديموغرافية، أو ذات صلة بالتعليم أو الصحة، أو قوة العمل،؛ ثم قمت بربط المعطيات الرقمية بنشاطات المنظمات الأهلية وبرامجها، وتوصلت إلى الاستنتاجات الآتية:

- قيام عدد غير كاف من البرامج التي تستهدف الأطفال والشباب. إن معظم خدمات البرامج تتوجه إلى فئة السكان التي تجاوزت 15 عاماً. وهنا تجدر الإشارة إلى أن 47% من السكان الفلسطينيين هم دون 15 عاما.
- العجز عن تحديد استهداف واضح لفئة السكان التي تعيش تحت خط الفقر.
- وكذلك العجز عن تحديد استهداف واضح للسكان العاطلين عن العمل.
- ثبوت النقص في برامج التوعية.

- عدم كفاية البرامج الموجهة إلى إغناء مشاركة المرأة في التنمية.

وكذلك ناقشت مسألة التمويل. وهنا أودّ أن أوضح أن معظم المنظمات الأهلية التي قامت بعد عام 1967 لا تتوافر لها مستويات دخل تكفل الإعالة الذاتية. وهي تعتمد عل التمويل الخارجي في مشروعاتها وبرامجها. من مصادر حكومية وغير حكومية.

ومن أمثلة هذه المنظمات ذات التاريخ الطويل في دعم الشعب الفلسطيني.المنظمة الهولندية للتنمية الدولية NOVIB ، المساعدات الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى ANERA، وصندوق الخليج Gulf Fund ، والصندوق العربي Arab Fund، ومؤسسة التعاون ، ومؤسسة فورد، والصندوق الكندي Canada Fund، ولجنة أوكسفورد لإغاثة الجياع OXFAM ، وقد برز فيما بعد اسما وكالة التنمية الأمريكية USAID، ومؤسسة فريدريش إيبرت Fredrich - Ebert في تمويل المنظمات الأهلية. وبعض المنظمات الأهلية المحلية تحصل على تمويل حكومي مباشر من حكومات بريطانيا، وهولندا، والنرويج، وكندا، وسويسرا، والحكومات الأمريكية، كما يحصل بعض المنظمات الأهلية على أموال من مصادر حكومية ومصادر غير حكومية.

وفي المقابل، نجد أن المنظمات الأهلية التي قامت قبل عام 1967 كانت تعتمد في المقام الأول على مصادر تمويل داخلي من مثل التدريب ورسوم العضوية، وبعض المنح الخيرية الفردية. أما بعد عام 1982 فاق كثيراً من المنظمات الأهلية أخذت تعتمد بدرجة كبيرة على مصادر خارجية، ويعود ذلك إلى الوضع السياسي للمنطقة بعد أحداث لبنان، وحرب الخليج، والانتفاضة.

أما بشأن العلاقة بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن كثيراً من المنظمات الأهلية تحولت إلى أجسام حكومية وانتقل عدد كبير من مستخدميها إلى القطاع الحكومي. وكان لهذا التحوّل تأثيرات إيجابية، إذ لم تفقد المنظمات الأهلية تألقها، وبدأ في الوقت نفسه التعاون بين هذه المؤسسات والحكومة وقد شاعت آراء مختلفة بعد قيام السلطة الوطنية حول علاقتها مع المنظمات الأهلية، وتبين لي أن هذه العلاقة هي علاقة إيجابية بوجه عام، وأنها تستند إلى قواعد وأنظمة معروفة في فلسطين، وهناك مناخ تعاوني في تحديد الأهداف وتعرّف الأولويات. أما بشأن العلاقات الأقرب زمناً فإن المجال واسع أمام إدخال التحسينات عليها.

وأخيراً، كانت استنتاجات الدراسة وتوصياتها هي الآتية:

- تأسست المنظمات الأهلية في فلسطين بصفتها وسيلة لمقاومة الاحتلال.
- بالرغم من ضخامة عدد المنظمات الأهلية في فلسطين، إلا أنها تمكنت من تنظيم نفسها في إطار اتحادات، وكانت التعددية سمة واضحة للمجتمع الفلسطيني.
- تتصف إجراءات تسجيل المنظمات الأهلية بالسهولة والرضى العام.

- تعمل معظم المنظمات الأهلية في مجالات التعليم، والصحة، وحقوق الإنسان، وبعضها يعمل لإغناء الديمقراطية وقضايا النوع الاجتماعي. وقليل جداً منها يعمل لتطوير الأعمال الصغيرة والإقراض من أجل تخفيف حدة الفقر.
- إن عدداً كبيراً من المنظمات الأهلية لا تستغل الإحصاءات التي يقدمها الجهاز الإحصائي المركزي في تعرف مجالات الاحتياج.
- تعتمد المنظمات الأهلية، في المقام الأول، على مصادر تمويل خارجية في تمويل مشروعاتها، وقليل جداً منها يمتلك أنشطة مولدة للدخل.
- لم ترجع أغلبية المنظمات الأهلية إلى خطة التنمية الفلسطينية في صياغة أهدافها.
- تعلن المنظمات الأهلية عن تبنيها مفهوم الشفافية، إلا أنّ نسبة مئوية كبيرة من هذه المنظمات لا تتمتع عملياتها بالشفافية الكاملة، بل إن بعضها ترفض فتح دفاترها لمدققين خارجيين رفضاً تاماً.
- تحاول المنظمات الأهلية إقامة تعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية. وكثير منها يتشاور مع الوزارات ذات الصلة بعملها، وتجتمع بها لمناقشة القضايا ووضع الخطط.
- يستلزم الحفاظ على هذه العلاقة، أن توضع القوانين والأنظمة التي تغطيها شكلاً رسمياً. ومن ثم فإن وزارة شؤون المنظمات الأهلية وقانون المنظمات الأهلية يشكلان كلاهما خطوات إيجابية في سبيل تحقيق الانسجام في أعمال المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

المناقشة

الجمهور

منح الجمهور فرصة للتعليق على القضايا المعروضة، وطرح الأسئلة على المتكلمين، وكان من بين التعليقات والأسئلة التي طرحها الجمهور ما يأتي:

- أدت المؤسسات الحكومية الجديدة التي أقيمت بعد اتفاق أوسلو إلى الحدّ من عمل المنظمات الأهلية.
- إن استمارة الترشيح لمشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية بالغة التعقيد، ولا يقوى على إتمامها سوى العباقرة؟ ولذا، فإن المنظمات الأهلية التي تحصل على التمويل هي في العادة منظمات قوية فيها موظفون أولو قدرات كتابية مرتفعة وممن تلقوا تدريبات في كتابة مقترحات المشروعات، أما المنظمات الأهلية الأكثر فقراً فلا تحصل على أي تمويل خارجي. ولذا فإننا نطالب مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية والبنك الدولي ودعم المنظمات الأهلية الأكثر فقراً ومساعدتها في تعبئة الاستمارات اللازمة للحصول على الدعم المالي.
- اقترح أن يعتمد تمويل المنظمة الأهلية على ممارسة الديمقراطية في داخل تلك المنظمة. وعلى سبيل المثال، نجد أن بعض المنظمات لم تعقد انتخابات لأكثر من 18 سنة، ولذا فينبغي أن تكون الديمقراطية في المنظمة شرطاً من شروط التمويل.

- تعاني بعض قطاعات المجتمع من الحرمان وعدم الحصول على أي دعم. ومن أمثلة ذلك أن بعض الطلبة يسيرون مسافات شاسعة على الأقدام في طريقهم إلى المدارس كل يوم. يجب أن يكون النقل إلى المدارس واحدة من الأولويات الوطنية.
- في الاقتصاد الفلسطيني عوامل جاذبة وعوامل أخرى طاردة، وعلى سبيل المثال، وكما ذكر د. شتية، تم تسجيل 1200 شركة جديدة بعد اتفاق أوسلو مباشرة، أما في السنتين الأخيرتين فإن شركة واحدة فحسب قد سجلت. إن هذه المعلومة الإحصائية تطرح المسألة الآتية: ما العامل الذي يثبط النمو في مجتمعنا؟
- السؤال الموجه إلىد. شتية. لاحظت أن الحصول على تمويل من مصادر أجنبية يستلزم التوافق مع أهدافها والعمل بموجب خططها.
- أليس من الأفضل ضمان أن تنسجم أهداف مصادر التمويل الأجنبية مع أولويات التنمية والأهداف الاستراتيجية الفلسطينية؟

مسألتان إضافيتان للدكتور شتية. لماذا نحتاج إلى منتدى تخطيط؟ أليس لدينا ما يكفي من المؤسسات؟ لماذا نحتاج إلى هيئة أخرى؟

- المسألة الأخرى تتعلق بالتعليم. ألا ترى أن المشكلة لا تكمن في اللغة نفسها، بل في الأساليب التربوية المستخدمة؟ وأعني بذلك، أن الانجليزية ليست هي العائق وإنما العائق هو الطرق والأساليب التي يتعلم بها الطلبة. إن تعليم الإنجليزية في المدارس أكثر تكلفة من تطوير برمجيات عربية يستعملها المتكلمون بالعربية من أبنائها. إن من واجب العالم العربي، مجتمعا، تطوير نظام مشترك لمتابعة تطور التكنولوجيا المتقدمة في هذا العصر، وعلينا أن نعلم الطلبة الانجليزية ولكن ينبغي أيضاً أن نحسن معرفتهم بلغتهم الأم.
- تحدثت السيدة زهيرة حول النقابات والشبكات في الفترة 1994 – 1995 وقالت إن هذه النقابات تتبع الحكومة. أود أن أقول إن هذه الأجسام هي الحكومة، وأقول أيضاً أن تأسيس النقابات كان محدوداً في عهد الاحتلال.

المتكلمون عن المنصة

د. محمد شتية:

فيما يخص عوامل الدفع والجذب المؤثرة في الاقتصاد الفلسطيني، أعتقد أن اقتصاد البلاد أصبح تابعاً لإسرائيل نتيجة الاحتلال، وأن هذه التبعية تختلف عن اعتمادنا على أمريكا الشمالية.

وتجدر الإشارة إلى أن صانعي القرارات الفلسطينية، لا يتحكمون، حتى ثانية واحدة، في الاقتصاد. ليس لنا سياسات اقتصادية بذاتها. إن اقتصادنا تحكمه الاتفاقات. وعلى سبيل المثال، يسمح لنا باستيراد 40.000جهاز تلفزيون سنوياً. وإذا تجاوز الطلب هذا العدد، فليس بوسعنا استيراد المزيد من الأجهزة لتلبية الطلب.

ويعتمد الموقف الاقتصادي، كذلك، على الحركة في اتجاه العملية السلمية ومن أمثلة ذلك، أننا نشهد في رام الله والبيرة الآن، 3166 شقة فارغة كانت قد بنيت حين اعتقد الناس أن العملية السلمية سوف تمكنهم من جني الأرباح من استثماراتهم.

وغني عن البيان أنه ليس بوسع فلسطين استيراد السلع مباشرة، بل يجب أن تمر جميع الواردات عبر إسرائيل. وإذا استوردنا سلعاً من تركيا، مثلاً،فإن جميع إيرادات الجمارك تذهب إلى إسرائيل، ومن الأمثلة الأخرى أننا نستورد من الأردن 88 سلعة، نتسلم 66 منها من خلال مستوردين إسرائيليين لعدم إمكان استيرادها مباشرة، وهذه السلع الست والستون يجب أن تدخل البلاد عبر الحدود الإسرائيلية إلى السوق الفلسطينية، ويدل هذا المثال على طريقة أخرى من طرق اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي.

أود أن أتقدم بالشكر إلى د.أبو شرخ لمشاركته، وأن أوجه إليه السؤال: "أي منظمة فلسطينية قالت لا لتمويل المانحين؟" ومع ذلك فإن الاتجاه الآن هو صوب تعديل سياسات المؤسسات وتغييرها بحيث تستجيب لشروط تمويل المانحين.

وأنا أرى أن دور المنظمات الأهلية هو تحديد الحاجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني، ويعود هذا إلى أن المانحين الدوليين لا يستجيبون للحاجات الماسة للشعب، وهم حين يموّلون المشروعات والمؤسسات، إنما يأخذون في الحسبان سياسة بلدانهم، وثقافتها، واقتصادها، وسيستمر هذا الوضع مع العملية السلمية، ولن يتوقف إلا حين تتوقف العملية السلمية نفسها. وعندي أنه كلما زاد الوضوح لحاجات الشعب ارتفع مستوى التنمية لدينا".

وأنا آمل، أن يحين الوقت، الذي نرى فيه مؤسسة فلسطينية قادرة على رفض أموال المانحين الذين لا يستجيبون لحاجة المؤسسة.

وما يحدث في واقع الأمر هو أن الطرف الفلسطيني يقدم للمانحين عشرين مشروعاً، ويختار هؤلاء منها ما يرونه مناسباً لهم. وفي بعض الحالات، لا يقبل المانحون أي مشروع من مشروعات القائمة المطروحة. وعلى سبيل المثال، يوجد الآن 103 كيلومترات من الطرق في أمس الحاجة إلى الصيانة، ولكن المانحين لا يوافقون على تمويلها، لأنهم يرون في صيانة الطرق موضوعاً سياسياً. وكذلك الحال في موضوع المياه.

أما بشأن مجلس التخطيط، كما ذكرت في خطابي، فأود أن أقول إنني لم أقصد بذلك ضرورة قيام هيئة جديدة. وإنما قصدت ضرورة توحيد عملية التخطيط. وبدلاً من تخطيط يقوم به كل طرف على حدة، سيكون من الأجدى اجتماع جميع المخططين في موقع واحد معا.

وأما بخصوص قضية اللغة الإنجليزية وهيمنتها، فأود أن أقول إن هذه ليست مشكلة خاصة بفلسطين وحدها. إن الفرنسيين والألمان أيضاً يواجهون هيمنة اللغة الإنجليزية. وبالطبع، علينا الحفاظ على ثقافتنا العربية ولغتنا

العربية، إلا أن مواكبتنا للتطورات التكنولوجية السريعة والاستعمال الواسع للحواسيب يفرض علينا تعليم أطفالنا اللغة الإنجليزية.

زهيرة كمال:
جمعت المعلومات التي اشتملت عليها دراستي من مصادر مختلفة، وبخاصة وزارة شؤون المنظمات الأهلية. وإذا كان أحد على علم بأية تحديثات فإنني مستعدة لمناقشتها واستيعابها.

وأما بشأن قضية النقابات، وشبكات المنظمات الأهلية، والمنظمات الأهلية الفلسطينية، فإنني أود أن أقول، إن هذه البنى قد تغيرت منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك لما وقع من تغيرات في الموقف السياسي.

جورج جقمان:
ينبغي أن نميز بين ما هو حكومي وما ليس كذلك. نحن ننتقل من ثورة إلى دولة، ولذا فإن علينا النظر إلى الوراء والاستفادة من تجاربنا الماضية. وإذا قارنا بين العمل المدني، والعمل السياسي، فإن بوسعنا التوصل إلى ما يلي:

السياسة هي النشاط السياسي الذي تقوم به الأحزاب والسلطة الحاكمة. أما العمل المدني، والنشاط الاقتصادي، والعمل الاجتماعي فهي جميعاً أنشطة سياسية.

مجموعة النقاش الثانية
تطور عمل المؤسسات الأهلية وأدوارها في بلدان أخرى: نظرة إجمالية
رئيس الجلسة: الأستاذ مايك هاردي المجلس الثقافي البريطاني.
لخّص رئيس الجلسة وقائع مجموعة النقاش السابقة ودعا المتكلمين للقدوم إلى المنصة.
تتصف جلستنا هذه بتعقيد خاص، نظراً لمجيئها في نهاية يوم حافل بالإثارة. ونحن ندرس تطور عمل المؤسسات الأهلية وخبراتها في بلدان أخرى. لدينا خطابات تثير الاهتمام، وقد كان من الممكن وجود المزيد من الدراسات المشوقة لو تمكن آخرون من الحضور. إن زميلاً من بنغلادش لم يتمكن من الحضور لمشكلات تتعلق بالحصول على التأشيرة؛ ونأمل أن يصل زميل من جنوب إفريقيا في غضون الأسبوع.

إن موضوع حديثنا موضوع قريب جداً من نفسي. وتسعدني الحظوة بالوجود هنا، والمشاركة في تطور المنظمات الأهلية في فلسطين. إن إطلاق هيئة إدارة المشروع لهذا المشروع الرائع عمل ناجح كل النجاح، ويعود الفضل في ذلك إلى د. محمد شديد وفريقه.

كان هذا اليوم مثيراً حقاً، وأود أن أتحدث عن بعض القضايا التي شاركنا فيها المتكلمون المتميزون. وكنا قد استذكرنا قبلاً وجهة النظر الكلاسيكية حول دور المنظمات الأهلية وعلاقتها بالدولة. إن المنظمات تصبح قوية بالرغم من الدولة أحياناً، كما تكون قوية في أحيان أخرى، وأماكن أخرى بفضل الدولة، وذلك بحسب طبيعة ما يجري في الدولة من أمور.

وتتميز فلسطين بوجود فرصة وتفرد ملحوظين يتيحان للمنظمات الأهلية أن تصبح جزءاً من تكوين الدولة. والمسألة المطروحة هي: ما الخبرة الدولية التي يمكننا الاستفادة منها في هذه الحالة؟ ما القيم والخبرات التي يمكن اجتلابها، وهل بوسعنا الاستفادة منها؟

لقد ذكرنا د. شعث بتفرد التحديات القائمة في العمليات الداخلية التي ترتبط بفلسطيني الشتات، وكذلك بتحد آخر طرحه حول المنظمات الأهلية وهو دورها، دور القيمة المضافة.

تمر العملية بأسرها في مرحلة انتقال– وهذا هو حال فلسطين. وبالرغم مما يرافقها من إحباط، فإنها تتيح الفرص للتقدم. وأنا فخور بما أسهم به البنك الدولي في تاريخ تطور المنظمات الأهلية ووضعه الأساس لبناء العلاقة بينها وبين الدولة، ولتشجيعه تطوور هذه العلاقة.

لقد ذكّرنا المتكلمون بأهمية وضع القوانين التي لا غنى عنها في تحدي بعض جوانب هذه العلاقة، كما ذكرونا بأهمية التوصل إلى القوانين والدستور.

وكذلك ذكرونا بالعمومية والتبادلية، والإدماج، مما جعل دور المنظمات الأهلية يتركز على مواجهة التحديات لدى من هم أكثر حرماناً وأسوأ حظاً.

أما الملاحظة الأخيرة فتتعلق بتاريخ الفلسطينيين ومنشأ منظمة التحرير الفلسطينية حيث نشأ مجتمع يتصف بالتعددية.

إن اجتماع العون الفتي الدولي وجوانب القوة لدى الفلسطينيين أمر بالغ الأهمية، وقد تبين ذلك من خلال مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية ذات الأهداف البالغة التحديات. وإذا كان المشروع سيوفر موارد جديدة لقطاع عانى كثيراً في فلسطين، فإن هدف المشروع في المقام الأول، هو توليد قوة وقدرة مستديمتين في هذا القطاع الغني الذي يشتمل على 1200 منظمة أهلية و200 منظمة دولية، وبذلك تكون نسبة المنظمات للبوصة المربعة هي أعلى نسبة في العالم، فيما أعلم.

استمعت إلى بعض التعليقات، في وقت مبكر من هذا اليوم، وفحواها أن المشروع لم يتوسع ويصل إلى المزيد من الناس، وأنا أقول إن المشروع قد وفّر الحس بالنظام تجاه المساعدات الخارجية، والحس تجاه استدامة التنمية لأعمال المنظمات الأهلية، كما تجلّى في قيامه بدور صديق للقطاع وليس بدور منافس له.

كما يسرني أن المراجعة نصف الفصلية التي قام بها البنك الدولي، تنص على أن المرحلة التالية ستستمر من أجل تقوية هذا القطاع. وأعتقد أنها ماضية في سبيلها.
كما أود أن أتقدم بالشكر إلى منظمي المؤتمر على الفرصة الممنوحة لهذه المناقشة.
والآن سنقدم ثلاثة مدخلات لإتمام العمل في هذا اليوم.

قدم د. محمد الدجاني، من بكدار، ورقة مشتركة مع د. دنيس سوليفان من جامعة نورث إيسترن في بوسطن بعنوان : "المنظمات الأهلية والتنمية في العالم العربي: الأهمية الحاسمة لقيام شراكة قوية بين الحكومة والمجتمع المدني".

افتتح د. الدجاني خطابه باقتباس من وودرو ويلسون، الذي لاحظ أن "تاريخ الحرية هو تاريخ القيود المفروضة على سلطة الدولة". وذكر د. الدجاني أن القيودوالضوابط المفروضة على سلطة الدولة تشتمل على الدستور وفصل السلطات والمجتمع المدني. واستكشف د. الدجاني النموذجين الأمريكي والبريطاني للأنظمة الديمقراطية، ودور المجتمع المدني في هذين البلدين في الضغط على السلطات التشريعية، والقضائية، والتنفيذية.

وكذلك، قدم د. الدجاني وصفاً للنموذج العربي الذي وصفه بأن سلطة الفرع التنفيذي فيه مرتفعة جداً، وأنه يميل إلى التغلب على الفرعين التشريعي والتنفيذي. إن حقيقة وجود صلاحية للفرع التنفيذي في انتخاب أعضاء الفرعين التشريعي والقضائي وتعيينهم، من شأنه أن يؤدي إلى إعلاء شأن الفرع التنفيذي وتوطيده. وفي مثل هذا الموقف، يصبح الفرعان التشريعي والقضائي أضعف من أن يَحُدا سلطة الفرع التنفيذي بفعالية، ولا تتوافر لهما القوة والفعالية الكافيتان للقيام بدورهما الضروري لتوازن السلطات. إن النموذج المستقبلي هو في الواقع نسخة هزيلة من النموذج الإنجليزي. وفي القرن الحادي والعشرين، ينبغي أن يتطلع العرب إلى نموذج مستقبلي للديمقراطية في محاولتهم تطوير نظام الحكم لديهم.

يشهد المرء في هذه الأيام ارتفاع شأن المجتمع المدني واتساع نطاق نفوذه في السياسة، وفي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن أصبحت للمنظمات الأهلية من المشتركين الأساسيين مع الحكومة في أربعة من المجالات:

أولاً: تنفذ المنظمات الأهلية برامج كسب الرزق للفقراء والمهمشين.

ثانياً: تعمل المنظمات في تطوير برامج بيئية مستديمة وسليمة.

ثالثا: تساعد المنظمات الأهلية في رفع مستوى وعي الجمهور بالتنمية الاجتماعية من خلال الطرق غير الرسمية في التعليم العام.

رابعاً: تستطيع المنظمات الأهلية أن تعبّئ المجتمعات ومواردها.

ويقع كل من هذه المجالات الأربعة في سياق التعاون مع الحكومة. ولذا، فإن العلاقات بينها وبين الحكومة، في هذه المجالات الأربعة هي علاقات إيجابية فعلاً. وفي الوقت نفسه، اتّسع دور هذه المؤسسات ليشتمل على حماية حقوق الإنسان، لمحاربة الفساد في الوظائف العامة والدعوة إلى حكومة العدل والنزاهة. وهذه المجالات الجديدة في توسع الوظائف هي المجالات التي يقع فيها الاحتكاك بين المنظمات الأهلية والحكومة.

يمكننا وصف العلاقات بين المنظمات الأهلية والحكومة بطريقتين: قديمة وجديدة. وتتصف الأولى منهما بإحكام قبضة الحكومة على وظائف المجتمع المحلي، وهي، لسوء الحظ، النموذج العربي العامل حالياً؛ أما الطريقة الجديدة فنجدها حيث تقدم الحكومة بيئة داعمة من خلال سياسات ضرورية تتيح للمؤسسات الأهلية

التحرك بحرية، والاجتماع، والكلام، والمشاركة في نشاطات التنمية. وهذا النموذج الجديد هو النموذج الذي تأمل السلطة الوطنية الفلسطينية تبنيه في علاقاتها مع المنظمات الأهلية في فلسطين.

وعند الاطلاع على تجارب البلدان العربية الأخرى، نجد صراعاً مستمراً بين الحكومات والمجتمعات المدنية، وهو صراع مشحون بالتوتر. ويعود هذا التوتر إلى أن قوانين المنظمات الأهلية في هذه البلدان تمنح الدولة صلاحية واسعة بشأن هذه المنظمات، ففي تشريعاتها ما يمنح الدولة سيطرة تامة وسلطة تامة على المنظمات. وباستثناء لبنان، يتعذر تشكيل المنظمات الأهلية في البلدان العربية دون موافقة الدولة، ومن ثم فإن الدولة تشرف على جميع نشاطات هذه المنظمات، ولها سلطة قانونية في حلّ أي منها. بل إن من حق الحكومة المركزية، وفقاً لقوانين كثير من الدول العربية، إلغاء قرار يتخذه مجلس إدارة المنظمة الأهلية، واستبدال أعضاء المجلس متى شاءت.

وقد تمنح المنظمات الأهلية في العالم العربي حرية محدودة في العمل شريطة ألا تتدخل في الشؤون السياسية، وفي الواقع، يمثل التدخل في السياسة ضوءاً أحمر لمعظم المنظمات الأهلية. وإذا ما تدخلت في السياسة أو انتقدت الحكومة المركزية فإن مستوى التوتر سيرتفع آنذاك.

لماذا تخشى الحكومات المنظمات الأهلية؟ السبب الأول والأهم هو أن الحكومة المركزية لا تريد أن يشاطرها أحد السلطة. وإذا رغبت في مشاطرتها السلطة، فسيكون ذلك بقدر محدود. والسبب الثاني هو أن الحكومات المركزية تحسب حساب قدرات المنظمات الأهلية، فهذه المنظمات بوجه عام أحسن تنظيماً وأكثر وصلاً للموارد والمهارات، وهي أقدر من الحكومة على تشكيل الرأي العام بفعالية، وجذب اهتمام وسائط الإعلام. وفضلاً عن ذلك، تمتلك المنظمات الأهلية أساليب سياسية تتصف بالمجابهة والهجوم، كما تمتلك هيئات موظفين من ذوي الدافعية المرتفعة. وإلى هذه الأسباب جميعاً، يمكننا رد ما نراه من تحفظات لدى الحكومات المركزية تجاه المنظمات الأهلية.

دعنا نطلع على بعض الأمثلة لسياسات الحكومات تجاه المنظمات الأهلية في العالم العربي، ففي مصر، مثلاً، نجد العلاقة علاقة تضييق، يتاح فيها التحكم، والعقاب، والإغلاق ضمن بارامترات القوانين القائمة. ومن الجدير بالذكر، أنه في حين أسست الحكومة 90% من المنظمات الأهلية، نجد التوتر يشتد عندما تحاول المنظمات الأهلية كسب أية حرية وظيفية. إن العلاقات بين المنظمات الأهلية والدولة علاقات عدائية يغلب عليها الاضطراب والارتياب والمواجهة. وفي الحق إن بين وجود المنظمات الأهلية في ظل نظام ديمقراطي ووجودها في ظل نظام تسلطي صراعاً جوهرياً. وفي هذا الصدد، يذكر قانون 153 (1995) في مصر، الذي كان للمنظمات الأهلية دور كبير في صياغته. غير أن القانون، عند إقراره النهائي، أدى إلى فقدان المنظمات الأهلية الكثير من سلطاتها، ومن ثم، فإن القانون شدّد سيطرة الحكومة على المنظمات الأهلية، ومنها صلاحية حلّ مجالس الإدارة، وإلغاء القرارات التي تتخذها تلك المجالس، والحيلولة دون حصولها على التمويل الأجنبي. وكذلك يمنع هذا القانون المؤسسات الأهلية من المشاركة في النشاطات السياسية. إن القانون الذي توقعت المنظمات الأهلية أن يزيد من سلطاتها ويمأسسها أدى في واقع الأمر إلى إلغاء فعالية تلك المنظمات.

ومن الأهداف الأساسية التي انصبّ عليها عداء الحكومة المصرية جماعات النساء والجماعات الدينية وجماعات حقوق الإنسان والجماعات المناصرة للديمقراطية. وفي الحق، إن هذه الجماعات هي أهداف أساسية للعداء لدى جميع الحكومات العربية. ويزداد عداء الحكومة لهذه الجماعات، وبخاصة جماعات حقوق الإنسان والجماعات الداعية إلى الديمقراطية، حين تحاول أن تصبح ضمير الحكومة. ومن العوائق التي تواجه المنظمات الأهلية العربية عدم كفاية الموارد، وفقدان الدعم المالي الحكومي. وازدواجية الوظائف، وضعف البنى الداخلية، وعدم كفاية التدقيق الخارجي للحسابات، وضعف القوانين والأنظمة الداخلية، وعدم الفعالية الإدارية (وهي مشكلات تعصف بالمنظمات الأهلية الفلسطينية أيضاً).

تتصف العلاقات في لبنان بأنها علاقات مواجهة، أما العلاقات في الأردن فتعتبر علاقات تعاونية أبوية. وفي فلسطين، اتصفت العلاقات بين الحكومة والمنظمات الأهلية بالتوتر في بادئ الأمر، ويمتاز تاريخ هذه المنظمات في فلسطين بتميزه، بالقياس إلى العالم العربي، وذلك أن وجود المنظمات الأهلية سبق وجود الحكومة فيها. وبالرغم من رغبة السلطة الوطنية الفلسطينية في السيطرة على المنظمات الأهلية، إلا أنها تجد من الصعب عليها تحقيق هذه الرغبة، ويعود ذلك إلى الشبكات الشعبية التي أسستها المنظمات ، عبر تاريخ المجابهات والنضال الناجح، مما يجعل من الصعوبة بمكان محاولة السلطة الوطنية إقصاءها أو استبدالها. إن هذا الواقع بعينه هو بالضبط ما يجعل السلطة الوطنية الفلسطينية تتطلع إلى مستقبل تعاون ومشاركة مع المؤسسات الأهلية.

ومن منظور إسهام الحكومات والمنظمات الأهلية في إغناء الديمقراطية، ينبغي أن تعمل الحكومات العربية على:

- الاعتراف والتكييف، والتشجيع، والدعم لدور المنظمات الأهلية في تنفيذ السياسات الوطنية.
- إدماج قيم المنظمات الأهلية في البرامج والسياسات الوطنية.
- إعلاء شأن دور المنظمات الأهلية وتمكينها من المشاركة الفاعلة في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- نشر المعلومات وضمان توصل المنظمات الأهلية إلى جميع أنواع المعلومات.
- تسهيل عمل المنظمات الأهلية ونشاطاتها الإجرائية.
- إزالة العوائق أمام المشاركة الكاملة للمنظمات الأهلية في التنمية المستديمة.

أما بشأن المنظمات الأهلية الراغبة في بناء نظام ديمقراطي والتمتع به، فإن عليها:

- إتاحة زيادة مشاركة الأعضاء في عملية صنع القرارات.
- ممارسة انتخابات مفتوحة ومنصفة ومنتظمة لقياداتها.
- أن تصبح أكثر شفافية.
- أن تصبح أكثر مساءلة.
- أن تصبح أكثر تسامحاً مع وجهات نظر الأقليات.

ومن المفارقات المهمة الكافية في الحوار بين المنظمات الأهلية حقيقة لا شك فيها، مفادها أنه في حين يطالب الكثير منها بحق العمل دون تدخل الحكومة وتحكمها، نجد تاريخها الخاص يعاني من التعصب والانشقاق بين الأعضاء. ومن أمثلة ذلك، قيام بعض النقابات في مصر والأردن بطرد أعضاء مؤيدين للعملية السلمية منها. إن على المنظمات الأهلية أن تكون قدوة يحتذى بها إذا أرادت أن تتسامح الحكومة مع انشقاق هذه المنظمات ونقدها.

والأسئلة التي ينبغي طرحها قبل التثبت من قيام ديمقراطية أصيلة في أي بلد عربي هي:

- إلى أي مدى تدعى المنظمات الأهلية للمساعدة في تنفيذ سياسات الحكومة؟
- إلى أي مدى تشارك المنظمات الأهلية العربية في تطوير السياسات الوطنية؟
- إلى أي مدى توفر الحكومات العربية معطيات إحصائية دقيقة ومعلومات ديموغرافية أخرى لمنظماتها الأهلية؟

يمكننا تطبيق هذه الأسئلة على السلطة الوطنية الفلسطينية وعلاقاتها مع المنظمات الأهلية الفلسطينية، وختاماً، نقول إن التنمية الاقتصادية الحقيقية، وتخفيف حدّة الفقر، وتقدم الوضع الإنساني لا يمكن أن تقع إلا حين تعمل الدولة بالتعاون مع المنظمات الأهلية فيها.

د. علاء صابر، مدير مؤسسة الشرق الأدنى، مصر [يتحدث عن: تطور عمل المنظمات الأهلية وأدوارها في بلدان أخرى: دراسة حالة – مصر]

نكر د. صابر أن الهدف من هذه الجلسة هو الاطلاع على تجربة العمل المدني في بلدان أخرى، ومناقشة كيفية استفادة العاملين في فلسطين من ذلك. وقد طرح د. صابر المسألة الآتية: الحالة الفلسطينية حالة فريدة – فهل من الممكن إذن أن تتعلم فلسطين من خبرات الآخرين؟

سأترك لكم الإجابة عن هذه المسألة بعد أن أقدم الحالة المصرية "قصة المجتمع المدني في مصر". يمكننا دراسة تطور العمل المدني في مصر ضمن أربع مراحل:

1- ولد أول مجتمع مدني في مصر في عام 1821، أي في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وكان هذا هو الجمعية اليونانية في الإسكندرية ، التي أقيمت بهدف تقوية الروابط بين أعضاء المجتمع اليوناني في مصر. وفيما بعد، برز إلى الوجود، عدد من الجمعيات الثقافية، ذات الأهداف الثقافية والتربوية، مثل: الكلية المصرية، وجمعية المعارف، ويمكننا وصف هذه المرحلة بمرحلة "البحث عن الهوية"، التي ما تزال قائمة حتى الآن.

وقد ظهرت الجمعيات الثقافية في مصر قبل الجمعيات الدينية وذلك لأن المساجد في ذلك الوقت، لم تكن مؤسسات دينية فحسب، بل كانت تقوم بدور مؤسسات ثقافية واجتماعية، وسياسية أحياناً. وقد

شاركت هذه المؤسسات مشاركة فاعلة في الأعمال الخيرية والزكاة، كما ساعد وجودها على تأخير ظهور المنظمات الأهلية ذات الاهتمامات الدينية.

وفي هذه الفترة، كان يعيش في مصر، عدد كبير من المجتمعات الأجنبية، مما اسهم في تكوين مناخ غير منسجم اجتماعياً. وكانت كل من هذه الجماعات تتطلع إلى صنع آليات ووسائل لتوحيدها وحمايتها من العداء الخارجي.

2- بدأت المرحلة الليبرالية في عام 1923، وانتهت في عام 1952 مع قيام الثورة المصرية، ففي عام 1923 وضع الدستور المصري الذي كان يحمل نغمات توافقية علمانية. وقد منح الدستور حريات جديدة للمجتمع المدني، ونجم عن ذلك ازدياد فعالية تنظيم المجتمع المدني، وكانت هذه الفترة تمثل عهداً تقدمياً في مجال العمل المدني، وعكست ارتباطاً إيجابياً بين البيئة القانونية المتكونة وازدهار العمل المدني، وفيها واصل عدد المؤسسات الأهلية تزايده؛ وفضلاً عن ذلك، برز الدور السياسي للمنظمات الأهلية الدينية، مثل جماعة الإخوان المسلمين – التي شاركت في السياسة المصرية الداخلية، وكان لها تأثير سياسي في البلدان المجاورة أيضاً. وقد تجلت مشاركتها في الحوادث التي وقعت عام 1928 بشأن حائط البراق في القدس، وكذلك في مشاركتها في مؤتمر يافا آنذاك.

3- بدأت مرحلة الانهيار مع قيام الثورة المصرية عام 1952، وتعد هذه الفترة فترة سقوط المجتمع المدني، ففيها قامت بيروقراطية حكومية قوية بممارسة السيطرة التامة على أعمال المجتمع المدني. كانت حرية تكوين المؤسسات محدودة، والحقوق الفردية مقيدة، ومنحت وزارة الشؤون الاجتماعية حق التحكم في تأسيس المنظمات الأهلية ونشاطاتها. وكذلك حُصرت أعمال المنظمات الأهلية في 13 مجالاً محدداً. وفي حين تزايد وزن المؤسسات الدينية، انحسر دور الجماعات الثقافية. كان الصراع والارتياب مميزين للعلاقة القائمة بين المجتمع المدني والحكومة. ولم يطرأ تحسن أو تغير يذكر في القوانين الخاصة بالمجتمع المدني حتى عام 1974، عندما أخذت مصر تطبق سياسة "الباب المفتوح".

4- بدأت مرحلة النقاش والحوار في منتصف التسعينيات، كانت المناقشات تدور حول وضع قانون جديد يحل محل قانون 1964. وقد أطلق على القانون الجديد اسم القانون رقم (153) لعام 1995. وتختلف الآراء بشأن هذا القانون، ففي حين تدعى وزارة الشؤون الاجتماعية أنه يمنح قدراً أكبر من الحرية للمجتمع المدني، يرى فيه العاملون المدنيون استمراراً لتقييد نفوذهم ونشاطاتهم.

وأنا أعتقد أن أهمية هذا القانون تكمن في روحه، والأمل قائم في أن يزدهر المجتمع المدني المصري في المستقبل القريب، أشكركم.

وقد علق الأستاذ "هاردي" على الورقة المقدمة بقوله إن الخطابين يذكراننا بأن التركيز على العلاقة القانونية بين الدولة والمنظمات الأهلية، يقصر التركيز على جانب واحد من جوانب العلاقة؛ وكذلك تذكرنا التجربة المصرية بأن تاريخ العلاقات بين المنظمات الأهلية والحكومة هو تاريخ وثيق وغني ومثير للاهتمام. إن الدراسة التي قدمها د. الدجاني و د. سوليفان تذكرنا بأهمية التمكن من التمييز بين الأدوار الحقيقية للمنظمات الأهلية والدور الحقيقي للحكومة.وبعدئذ قدّم الأستاذ هاردي المتكلم التالي.

لم يتمكن السيد تاج الإسلام، من لجنة التطوير الريفي في بنغلادش (BRAC)، من الحضور لمشكلات تتعلق بالحصول على التأشيرة. وعندئذ، قام السيد غسان كسابرة، مدير المشروع، في تجمع مؤسسة التعاون، بتقديم دراسة الحالة لبنغلادش.

المجتمع المدني كان المجتمع المدني طوال التاريخ البشري هو الذي يتدارك الحضارة كلما أصبحت في مفترق طرق، فيمنحها الدفع والاتجاه. وبالرغم من أن ظهور المجتمع المدني كان استجابة لعجز الدولة عن تلبية توقعات الشعب، فإن من الضروري قيام مجتمع مدني قوي في البلاد، لضمان حماية الحقوق الأساسية للشعب– حتى لو تمكنت الحكومة من تلبية الحاجات الأساسية للشعب. إن تغذية المجتمع المدني هي التي تصنع المناخ الملائم لرفاه السكان ونموهم السليم.

ومن حسن حظ بنغلادش وجود طبقة وسطى متعلمة وقوية فيها، أدى نفوذها إلى ظهور مجتمع مدني قوي ومسموع الكلمة، إن المنظمات الأهلية، بما لها من صلات مباشرة في المستوى الشعبي، وفي المستويين الوطني والعالمي أيضاً، تمثل قطاعاً ذا شأن من قطاعات المجتمع المدني في بنغلادش.

المنظمات الأهلية. يعود نشوء معظم المنظمات الأهلية ذات الشأن في نبغلادش ،ومنها المنظمة التي أمثلها، إلى الكوارث الطبيعية أو التي صنعها الإنسان، مثل: حرب التحرير، والفيضانات، والأعاصير،إلخ. وقد بدأت هذه المنظمات في هيئة مؤسسات إغاثة تحاول تخفيف حدة معاناة الناس، ثم حولت اهتمامها إلى مهمات طويلة الأمد مثل تخفيف حدة الفقر وتمكين الفقراء. وبعد تحرير بنغلادش في كانون الأول من عام 1971 واجهت الحكومة الجديدة مهمة عملاقة هي توطين لاجئي الحرب، وإعمار البيئة التحتية المدمرة، والتخطيط للتنمية الاقتصادية المطلوبة وتنفيذها وقد منح هذا الأمر المنظمات الأهلية حديثة التكوين فرصة العمل للإغاثة والتأهيل أولاً، ومجالات التنمية، الموجهة إلى الفقراء فيما بعد. وتجدر الإشارة هنا إلى تعريف البنك الدولي للمنظمات الأهلية بأنها "منظمات خاصة تتابع النشاطات من أجل إغاثة المحتاجين، وتحسين حال الفقراء، وحماية البيئة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية،0ورعاية تنمية المجتمع".

وفي البلاد أكثر من 1000 منظمة أهلية تطويرية، تعمل في مجالات الصحة، والتعليم، وتوليد الدخل والاستخدام، وتوفير الأموال الصغيرة، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان، وأنشطة الحماية القانونية، في كل من المناطق الحضرية والريفية في بنغلادش.

لجنة التطوير الريفي في بنغلادش: لهذه اللجنة ثلاثة برامج أساسية: برامج تطوير القدرات وتطوير الريف، وخلق استراتيجيات تتيح للجنة زيادة قدرتها على تحقيق التمويل الذاتي، وتطوير آليات تتيح للجنة مواصلة الاستجابة لحاجات المجتمع المتغيرة.

التحديات. ينظر بعض رجال الدين المعادين لبرامج تطوير المنظمات الأهلية بعين الشك إلى تنظيم النساء وقضايا حقوق المرأة، غير أن هؤلاء ، لحسن الحظ، عاجزون عن إعاقة التقدم، وذلك لما تتمتع به برامج المنظمات الأهلية من فعالية، ودعم من قبل المجتمع المدني، ووسائط الإعلام والمجتمع بعامة. ويمكن القول بان هذه المعارضة تمثل إزعاجاً لا تهديداً.

وكذلك يتزايد إسهام المنظمات الأهلية في النشاطات المولدة للدخل أملاً منها في تقليص الاعتماد على المانحين. إن بقاء المنظمات الأهلية، حين تنضب أموال المانحين، ما زال يمثل تحدياً للمنظمات الأهلية الكبرى.

العلاقات بين الحكومة والمؤسسات الأهلية. ظلت العلاقات بين المنظمات الأهلية والحكومة تميل إلى الاقتصار على جوانب تنظيمية في المصادقة على المشروعات. ومنذ وقت قريب، برز إلى الوجود تعاون أوسع نطاقاً، بعد أن أصبحت المنظمات الأهلية عاملاً رئيساً في إحداث التنمية والتغير الاجتماعي في بنغلادش. وفي الأحوال الطبيعية، يتوقع المرء أن توفر الدولة جميع مستلزمات التعليم الأساسي لمواطنيها، وبنية تحتية للرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية. وبما أن هذه المسؤوليات لا تتم تلبيتها في الوقت الحاضر، فإن المنظمات الأهلية تعرض نفسها لتلبية هذه الحاجات من خلال خلق فرص جديدة للمحرومين وسكان الأرياف. وفي الوقت نفسه، لم يقو القطاع الخاص على تلبية حاجات الاستخدام المتزايدة مع تنامي السكان. وقد أدى هذا إلى توفير الحكومات المتعاقبة، الحيز السياسي الضروري لمتابعة المنظمات الأهلية برامجها التنموية التي نعم بها ملايين المواطنين في بنغلادش.

تسهم برامج المنظمات الأهلية في مجالات الصحة والتعليم، وتخفيف حدة الفقر إسهاماً كبيراً في التنمية الوطنية في بنغلادش. والمنظمات الأهلية مدعوة الآن إلى التفاعل مع السلطات الحكومية والقيام بدور الشركاء في تنفيذ عدد من البرامج الوطنية. بيد أن المنظمات الأهلية حازمة في موقفها بالبقاء مستقلة دون الانضواء تحت لواء الحكومة مما يفقدها مشروعيتها في الانتماء إلى مؤسسات المجتمع المدني.

العِــبَر والدروس

- الفقر عبارة عن مجموعة مركبة من الظواهر، ومن الضروري أن يكون المدخل إلى تخفيف حدة الفقر مدخلاً متعدد الأوجه.
- إن التعلُّم في أثناء العمل مع المجتمع، يحقق إثراء كبيراً للمؤسسة، ويساعدها في التخطيط والتنفيذ المناسبين لبرامجها، كما أنه يضمن مشاركة الشعب أيضاً.
- يتطلب تخفيف حدة الفقر تخصيصاً جدياً للوقت والموارد. كما يتطلب مهنية عالية في نظام تنموي وإداري موجه للناس.

- للمرأة دور احتمالي مهم، فكثير من النساء اللواتي يعشن في مستوى الفقر أو تحته مسؤولات عن أسر معيشية، وتعد مشاركتهن وتمكينهن العاملين الأساسيين في التنمية.
- ينبغي تشجيع المشروعات الريادية الصغيرة وتحسين أحوالها. لقد حدث توسيع شامل لمثل هذه البرامج في بنغلادش، وهي برامج تغطي مناطق واسعة ولها تأثيرها في المستوى الوطني.
- أظهرت تجربة بنغلادش أنه حين تعمل الحكومة والمنظمات الأهلية في البرامج الوطنية معاً، تصل المنافع المتوخاة إلى أعداد كبيرة جداً من الناس في الأوساط الشعبية.
- يقدّر الفقراء والجماعات السكنية الآتية في الريف قيمة تعليم أطفالهم.
- يمكن أن يصنع التدريب والإشراف والمناسبان معلمات جيدات من النساء ذوات التعلم المحدود.
- أسهمت البلدان والمؤسسات المانحة، وبخاصة البنك الدولي، في تخفيف حدة الفقر على نحو متزايد الفعالية، بيد أن الوضع الأساسي في اتجاه تنمية البلد ينبغي أن يصدر من داخله.
- ينبغي إيلاء الاهتمام للإمكانات الخلاقة عند الكائنات البشرية. إن مشاركة الناس في تنميتهم الذاتية هي الاستراتيجية الأكثر فعالية.

الاستنتاج يتشابك المجتمع الدولي الآن بوشائج لا فكاك لها، ولا يقتصر ذلك على الاقتصادات التي يعتمد بعضها على بعض، بل يشتمل وجهات النظر السياسية الاجتماعية أيضاً. والآن تقف فلسطين التي أنهكتها الحرب على عتبة تاريخها، كما فعلت بنغلادش بعد حرب التحرير. ومن حسن حظ فلسطين، أنها تحظى بشركاء في التنمية من مثل البنك الدولي الذي يدرك الآن، من خلال الخبرة، الدور الحاسم للمنظمات الأهلية في جلب الفقراء والمحرومين إلى ميدان العمل التنموي.

المناقشة

الحضور

بعد مناقشة قصيرة، تركزت حول الأغراض التوضيحية، منحت الفرصة لعدد من المشاركين لعرض أفكارهم وتعليقاتهم حول الأوراق المقدمة؛ وكانت القضية الأساسية التي برزت في النقاش هي دعم المانحين ومتطلباته والحاجات الفلسطينية.

وأبلغ رئيس الجلسة، الأستاذ هاردي الجمهور بأن عدد الأسئلة سيكون قليلاً، نظراً لضيق الوقت. وطلب من الجمهور تركيز أسئلتهم على الخطابات المقدمة.

- حين نتحدث عن المنظمات الأهلية، هل يقصد بذلك المنظمات التي يكون أعضاؤها من المتطوعين، أو ممن يتقاضون رواتب؟
- يوجه هذا السؤال إلى المحاضر المصري الذي يتحدث عن مرحلة الانهيار (في 1952). أنا أرى أنه حدثت يقظة كبيرة في العمل المدني بعد عام 1952.
- تدور المسألة هنا حول التجربة المصرية، لقد سنحت لي الفرصة بزيارة مصر لالتقاء بعض المنظمات الأهلية في مصر؛ ما يزال الناس يعاملون بتحفظ القادمين من الخارج والعاملين في ميدان العمل المدني والاجتماعي. وقد عانيت بصفتي فلسطينياً، كثيراً عند الحدود المصرية في طريقي إلى مصر

لوجود أدوات وأفكار تطويرية معي لاستعمالها في مصر. والأمر الآخر الذي لمحته في زيارتي للمنظمات الأهلية بها، هو تحفظها الشديد وخشيتها من أن تكتشفها الحكومة، التي كانت هي أيضاً متحفظة معنا لكوننا من الأجانب. والمسألة المهمة هي: "ما القانون الذي يتيح قيام منظمات أهلية في مصر، عربية كانت أم أجنبية؟" وهل تحظى هذه المنظمات بدعم مالي من مصادر داخلية أم تحصل على العون المالي من مؤسسات أجنبية سياسية أو غير سياسية؟ والموضوع الأخير هو تعرض المنظمات الأهلية النسوية في مصر لضغط كبير، أما يزال هذا الأمر قائماً؟

- أشارت الدراسة المقدمة من بنغلادش إلى أن أنجح المشروعات التي نفذتها البلاد هي التي عملت فيها الحكومة والمنظمات الأهلية معاً. ويثير هذا في الذهن موقفاً في فلسطين حيث ترقب بعض المؤسسات الأهلية باهتمام غياب تطبيق التعليم الإلزامي في فلسطين، فليس كل أطفالنا في المدارس، وليس من هم فيها ممن يحسنون القراءة والكتابة حتى عند بلوغهم الصف الرابع أو الخامس. ما الذي يمكن أن نعمله، مع هذا الإدراك للأمور، في مناقشتنا من أجل تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الأطفال الفلسطينيين؟

المتكلمون من المنصة

مايك هاردي: أود أن أجيب عن السؤال الأول المتعلق بتعريف المنظمة الأهلية. أعتقد اعتقاداً كبيراً أنه تتوافر للمنظمات الأهلية هيئات موظفين مأجورين يدعمهم المتطوعون. ولا يقتصر الموظفون على المتطوعين. وتتصف المنظمات الأهلية الأفضل حالاً بوجود موظفين مأجورين فيها.

علاء صابر: أود أن أقول، بشأن مختلف بنى المنظمات الأهلية، إن الأشكال الأساسية للجمعيات الطوعية هي الناشئة عن مبادرة من الشعب، وأنها غير حكومية، وغير ربحية، ولها سياسات داخلية خاصة تحدد نشاطاتها وما فوّض إليها من أعمال. ووفقاً للإحصاءات الحديثة، يلحظ في مصر تزايد عدد الموظفين المأجورين العاملين في المنظمات الأهلية، ويعد هذا مؤشراً من مؤشرات التطوير.

تعمل وكالات المانحين في مصر بالتعاون مع المنظمات الأهلية؛ وفي إطار هذا التعاون، يقوم المانحون بتمويل مشروعات المنظمات الأهلية، وفضلاً عن ذلك، تحصل هذه المنظمات على قدر محدود من التمويل من وزارة الشؤون الاجتماعية.

اليوم الثاني (15 شباط، 2000)

توزع اليوم الثاني في المؤتمر على جلستين. وكان موضوع دراسة الجلسة الأولى الإطار التنظيمي للمنظمات الأهلية الفلسطينية، الذي أثار نقاشاً حول القوانين والأنظمة السارية في فلسطين والتي تحكم نشاطات المنظمات الأهلية. أثير عدد من الأسئلة حول دور الدولة: هل ينبغي أن تحكم الدولة نشاطات المنظمات الأهلية أم تشرف عليها؟ وهل ينبغي أن توجه أموال المانحين من خلال السلطة الفلسطينية، أم تعطى للمنظمات مباشرة؟ وهل يكون دور وزارة شؤون المنظمات الأهلية دور تحديد للمجتمع المدني أم دوراً مكملةً؟

دارت وقائع الجلسة الثانية حول الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية: علاقات المبادرة والإمكانات المستقبلية، ونوقشت تنظيمات المجتمع المدني وقوانين المنظمات الأهلية في بلدان أخرى.

الجلسة الثانية: الإطار التنظيمي للمنظمات الأهلية الفلسطينية.
مجموعة النقاش الأولى
رئيس الجلسة: د. أنيس القاسم، المحامي

أود أن أبدأ الحديث بالمثل الإغريقي:"أرى طائراً غريباً يطير إلى الخلف". إن هذا المثل يوافق حالنا. وأنا أحس بالحزن لرجوعنا إلى الخلف منذ صدور القانون العثماني، الذي لم يكن يتطلب من المنظمات الأهلية تقديم طلب إلى الدولة لتسجيلها في المؤسسات. كانت الدولة تطلب من المنظمة الأهلية التسجيل عند تكوينها فحسب. كما أود توكيد أن الشعب هو مصدر السلطة. ومنذا الذي يمنح هذه السلطة للدولة سوى الشعب؟ إن الدستور الفلسطيني لا يمنح الدولة سلطة الحكم على المنظمات الأهلية، وكذلك شأن الدستور الموروث عن مصر والأردن.

أود أن أقدم عدداً من المتكلمين والخبراء البارزين، الذين تثري مدخلاتهم الحوار الدائر بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الأهلية. وسوف تتبنى هذه الجلسة نظرة مقارنة لمختلف قوانين المنظمات الأهلية التي كانت سارية منذ الحكم العثماني في فلسطين. وستبحث فقرات مختلفة من قانون المنظمات الأهلية الجديد لعام 1999.

الأطر التنظيمية للمنظمات الأهلية الفلسطينية: العهد العثماني، الانتداب، مصر والأردن وإسرائيل، منظور تاريخي.

السيد راجي الصوراني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة.

سأحاول، من خلال خطابي، إبراز تقدم المنظمات الأهلية في فلسطين، مع التركيز على فلسفة القانون: إن لكل قانون فلسفة يستند إليها، مثلما إن لكل نظام سياسي فلسفة يستند إليها. وسأعود إلى الوراء في التاريخ لإلقاء الضوء على تطور المجتمع المدني في فلسطين، مع التركيز على فلسفة القوانين والأنظمة السارية. لقد بدأ تنظيم العمل المدني في إبان الحكم العثماني في عام 1907 عندما صدر قانون للمنظمات الأهلية. وكان في هذا القانون تقييد لتكوين المؤسسات. وفي أثناء الانتداب البريطاني، نشر دستور عام 1927، الذي سحق الحركات العربية الإسلامية والمسيحية، وشجع وجود الموارد ووفّرها للمؤسسات اليهودية ومنها حركات الكيبوتس، والهاغانا، إلخ. وأكد الإنجليز الأقسام القمعية في القانون العثماني. وقد استمر هذا الاتجاه حتى عام 1936، عندما صدر قانون فلسطيني من 12 فقرة، وهي فقرات شددت من قمع العمل المدني وإبداعيته ومبادراته. كانت رؤية الانتداب البريطاني واضحة، وكان تخطيطه استراتيجيا من أجل قمع المجتمع الفلسطيني وقمع تطوره. وفي الوقت نفسه، زوّد الانتداب الحركات الصهيونية بجميع الموارد الممكنة لبناء

المجتمع المدني. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فنحن نعلم جميعاً قانون عام 1945، الذي أكّد فقرات القانون العثماني التي تهدف إلى إحكام السيطرة على الحركات الفلسطينية.

وفي عام 1948، بدأت خطة جديدة أكثر تطوراً في مرحلة العمل المدني. وسوف أبدأ بالحديث عن الإطار القانوني في الضفة الغربية في أثناء الحكم الأردني. كانت بعض المنظمات الأهلية قائمة قبل عام 1948، وبقيت هذه المنظمات بعدئذ ولكنّ نظام الحكم الأردني كان يسعى إلى تحويل كل ما هو فلسطيني إلى أردني. وفي عام 1956 صدر قانون المؤسسات الطوعية. وشهدت هذه الفترة إلغاء الهوية الفلسطينية وقمع الحركات المدنية من أجل دمج الضفة الغربية في الأردن. أما في غزة فكان الوضع مختلفاً، فعندما سيطر المصريون على غزة، لم تكن لديهم نية لدمج غزة في مصر. وقد صدر قانون مصري خاص بغزة في عهد جمال عبد الناصر، وكان الوضع أكثر "ليونة" بالمقارنة مع الضفة الغربية، ولكنه لم يخل من عناصر قمعية، وباختصار، نقول إن القصد في الصفة الغربية كان الدمج والقمع، أما في غزة فقد منحت الحرية للعمل المدني ولكن ضمن حدود معينة. وبعد احتلال عام 1967 تم توحيد الضفة والقطاع تحت مظلة واحدة، عندما حشد الاحتلال الإسرائيلي جميع الأشراك والشروط القاسية السابقة التي فرضتها مختلف القوانين عبر تاريخ المنطقة.

وبعد احتلال الضفة الغربية والقطاع، صدر أمر عسكري يعلن عن أن جميع الوظائف الإدارية والتشريعية والتنفيذية تقع ضمن صلاحية ضابط الإدارة المدنية. واشتملت صلاحيته على جميع ميادين الحياة، وبذلك فرضت القيود والعوائق على التطور الاقتصادي والاجتماعي والتربوي. لقد عزز الاحتلال الإسرائيلي جميع الفقرات السلبية في القانون العثماني، وقانون عام 1936، وقانون الطوارئ البريطاني لعام 1945.

وشهدت السبعينيات بعث الحاجة إلى قيام مؤسسات مدنية للنضال من أجل البقاء في الضفة الغربية، أجل، أدت الظروف القاسية إلى مولد النضال من أجل البقاء لدى مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، واشتمل ذلك على كثير من المؤسسات ذات التخصصات المختلفة في طول المجتمع الفلسطيني وعرضه. وكانت الأغلبية العظمى من هذه المؤسسات لا تعمل في نطاق القانون. وسواء أكانت المؤسسة تعمل في نطاق القانون أم لم تكن، فإن جميع المؤسسات عانت من وطأة القيود والتدخلات التي مارسها الجيش الإسرائيلي. وبلغت هذه الفظائع ذروتها عند صدور المرسوم العسكري رقم 686 في عام 1981، المستند إلى القانون العثماني، والذي شدد بذلك القبضة الحديدية على المجتمع المدني. واستمرت هذه الحال حتى عام 1993. وبعد شهر من توقيع اتفاق السلام، وقبل 4 أيار 1994، شرعت إسرائيل، على نحو مفاجئ، في إصدار مئات التراخيص للمنظمات الأهلية التي لم يكن يتاح لها القيام في الماضي.

ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، أعدت مسودة للقانون، ولكنها رفضت في الحال. ثم أعد المجلس التشريعي مسودة أخرى وقدمها إلى الرئيس عرفات في كانون الأول سنة 1998 للمصادقة عليها في غضون شهرين. ومن الناحية النظرية، إذا لم يصادق الرئيس على قانون ما ضمن الفترة الزمنية المحددة، فإنه يصبح ساريا تلقائياً. ولم يصادق الرئيس على القانون في الوقت المحدد، وأعاد القانون في وقت متأخر مطالباً بإدخال تعديلات وذلك بتغيير محل التسجيل من وزارة العدل إلى وزارة الداخلية. وقد أدى هذا إلى وقوع مشكلة، فمعظم المنظمات الأهلية ترغب في إقصاء وزارة الداخلية من هذه العملية: ولكن، لم يكن مناص من ذلك،

فإما الاستمرار بدون قانون أو قبول قانون يلزم المنظمات الأهلية بالتسجيل في وزارة الداخلية. وبعد مناقشات طويلة وملتهبة، انتهى الأمر إلى قبول القانون مع التعديل الذي طلبه الرئيس. وبعدئذ، شكلت وزارة المنظمات الأهلية بأهداف وتفويض محددين.

ونحن نقرّ بهذا القانون، وإن كنا نعتقد وجود بعض العيوب فيه. غير أننا نرغب في أن يشكل أساساً لقيام حوار بنّاء بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الأهلية، يتطور مع الزمن لبناء مجتمع ديمقراطي يسود فيه حكم القانون وحقوق الإنسان، فبهذه الميادين وحدها يمكننا كسب حقوقنا في تقرير المصير والحرية.

القانون الفلسطيني لعام 1999، العملية، المخرجات، التضمينات لتعاون الحكومة، المؤسسات الأهلية.

المتكلمون:

لم يتمكن السيد إبراهيم دغمة، ديوان الفتوى والتشريع، من الحضور فقدمت ورقته السيدة عواطف عبد الغني، المحامية.

تؤلف المنظمات الأهلية والمؤسسات المحلية جزءاً مكملاً للمجتمع المدني. وليس من السهل التحدث عن هذه المؤسسات أو دراستها، ويعود ذلك إلى التعذر والتداخل في الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والقضائية، والسياسية التي عاشها المجتمع الفلسطيني. وفي حين تكوّن بعض هذه المؤسسات في الشتات، خارج الأراضي الفلسطينية، فإن عدداً كبيراً منها تأسس على الأرض الفلسطينية عندما كانت الظروف غير مستقرة. ولذا، فإن تعقد الأحوال المحيطة بإصدار هذا القانون والاضطراب التاريخي الذي واجهته المنطقة عبر السنين، يجعلان من المهم دراسة تاريخ القوانين والأنظمة التي كانت سارية قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.

القانون العثماني لعام 1907 أعد هذا القانون لتلبية حاجات فترة كان المفكرون فيها ينشئون الجمعيات لتغطية نشاطاتهم السياسية، التي حاولوا من خلالها الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية؛ وهكذا، أعد هذا القانون لضمان السيطرة الكاملة والإشراف التام على مثل هذه المنظمات. وبالرغم من أن الفقرة 2 من القانون تنص على أن المؤسسة الجديدة ليست بحاجة إلى ترخيص الدولة لقيامها، إلا أن الفقرة 6 من نفس القانون تمنع قيام الجمعيات في الخفاء، وتجبرها على أن تقدم إلى الجهة الحكومية ذات الصلة وثيقة مكتوبة حاملة للطوابع، تعين الموضع، والأهداف، والأسماء والعناوين، لمديري الجمعية، وتحظر الفقرة 4 من القانون تأسيس حزب سياسي له ميول قومية. ووفقا للفقرة 7 ، تفرض الحكومة سيطرة صارمة على الجمعيات بإرغامها على الاحتفاظ بسجلات بأسماء أعضائها، وكذلك بوثائق مالية وإدارية، تبين مصروفاتها، وإيراداتها، وهي وثائق يجب أن تكون متوافرة للتفتيش الحكومي في كل حين. وعلى هذا النحو تمكن القانون العثماني من فرض السيطرة.

الانتداب البريطاني حافظ البريطانيون على القانون العثماني لانسجامه مع استراتيجياتهم الخاصة في فلسطين. والفقرات الوحيدة التي أضافوها كانت الغاية منها تشديد قبضتهم على المجتمع. وفي حين كان البريطانيون

يحدون من تأسيس الجمعيات والمؤسسات الفلسطينية، سمحوا للحركة الصهيونية بتشكيل مؤسسات مجتمعية مثل الكيبوتس، والهاغانا، والهستدروت التي كانت لها غاية موحدة، ألا وهي جلب جميع اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية.

وفرض الانتداب البريطاني، كذلك، نظام طوارئ في عام 1945، زاد من القيود والعوائق في طريق الجمعيات على نحو لم يسبق له مثيل. وشهدت هذه الفترة من الزمن مجتمعا مدنيا معوقا في وقت كانت الحاجة ماسة إلى خدمات المنظمات الأهلية، وذلك لغياب الدولة وامتناع الاحتلال عن تقديم الخدمات.

الفترة ما بين 1948 و1967 بعد قيام دولة إسرائيل ودخول الجيوش العربية في فلسطين عام 1948، دخلت الضفة الغربية، ومنها القدس، في الإدارة الأردنية، وغزة في حكم مصر. وبقيت قوانين الانتداب البريطاني سارية المفعول إلى حين صدور دستور عام 1962. وفي عام 1965 أعدّ قانون جديد للمؤسسات الاجتماعية، كما أعدّ قانون المؤسسات الطوعية والمنظمات الأهلية في عام 1966 للأردن ومنها الضفة الغربية، ملغياً جميع القوانين السابقة.

الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967 بعد احتلال الضفة الغربية وغزة، صدر أمر عسكري، يعلن أن جميع الوظائف الإدارية والتشريعية والتنفيذية هي من صلاحية ضابط الإدارة المدنية. واشتملت هذه الصلاحية على جميع مجالات الحياة، وبذلك فرضت القيود على التطور الاقتصادي، والاجتماعي، والتربوي. وفي هذه الظروف الصعبة. بدأ صراع المنظمات الأهلية الفلسطينية من أجل البقاء. وبرز دور هذه المؤسسات بوضوح في السبعينيات، وقد شهدت هذه الفترة شكلين من المؤسسات:

1- الجمعيات المهنية الطوعية في المناطق الحضرية التي أعلن منها للجمهور وتم تسجيلها رسميا. وكانت هذه المؤسسات "توفر للمجتمع الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية، وحظيت بالمشروعية شريطة بقائها خارج نطاق السياسة.
2- اللجان التي تأسست لتلبية حاجات مجتمعية. ولم تسجل هذه اللجان ومن ثم عانت من إغلاق الإسرائيليين لمقراتها ومداهمتها.

وفي هذه الفترة بقي القانون العثماني سارياً، بيد أنه اتخذت بعض الإجراءات لتشديد الهيمنة من قبل ضابط الإدارة المدنية. وبالرغم من كل القيود التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، تمكنت المنظمات الأهلية الفلسطينية من القيام بدور بارز في النضال ضد الاحتلال وضمان بقاء المواطن الفلسطيني.

تحليل قانون المنظمات الأهلية لعام 2000 يمكن القول بان هذا القانون هو خير قانون أصدره المجلس التشريعي، ويعود ذلك إلى الجهد الجبار الذي بذل من أجل إصداره في شكله الأصلي. وقد أكد هذا القانون أهمية المنظمات الأهلية ضمن المجتمع المدني، واستقلال هذه المنظمات. إن المنظمات الأهلية، تقام في العادة، من أجل تلبية حاجات المجتمع، ولذا فإنها يجب أن تعمل علناً بالتعاون مع الوزارات ذات الصلة ومع المجتمع بأسره.

نستطيع أن نستنتج أن المنظمات الأهلية، في ظل هذا القانون، تنعم بحيز للتعبير عن الذات، وبمرونة في العمل، ويمكننا القول كذلك بأنّ هذا القانون بصدر عن الثقافة الوطنية، ويلبي طموحات المجتمع، وإنه مصدر فخر واعتزاز للشعب الفلسطيني.

دور المؤسسات الأهلية في بناء المجتمع المدني الفلسطيني من المعلوم أن المنظمات الأهلية هي منظمات تحتضن في صدرها مصالح المجتمع المدني، وتعمل في مجالات التنمية الثقافية والتربوية والطوعية، والقضائية، والفنية؛ وهي مؤسسات غير طائفية، وغير دينية، وغير ربحية؛ وهدفها هو تحسين مفهوم المجتمع المدني وتطويره. وما من شك في أن هذه المؤسسات قد قامت بدور مهم في بناء المجتمع المدني الفلسطيني.

العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الأهلية تدرك السلطة الوطنية الفلسطينية بالإيجاب دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، وتضمن لها الحرية في إطار القانون. ينبغي أن تقام العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الأهلية على أساس التبادل المستمر للمعلومات من أجل تعزيز التناسق في السياسات التنموية والمشروعات الاقتصادية.

السيد زياد أبو عمر، من المجلس التشريعي الفلسطيني (يتحدث عن – القانون الفلسطيني لعام 1999، العملية، والمخرجات والتضمينات لتعاون الحكومة والمنظمات الأهلية – من منظور عضو المجلس التشريعي).

ناقش د. أبو عمرو قانون المنظمات الأهلية الجديد، الذي صادق عليه الرئيس عرفات في عام 2000، وأعرب عن أن إصدار هذا القانون يمثل تجربة تعليمية للمجلس التشريعي، وأنه كان نتاجاً لنقاش طويل بين المجلس، والجهاز التنفيذي في الحكومة، والمجتمع المدني، وهو مثال حسن لظهور جماعات ضغط منظمة في فلسطين. وقد برهنت مختلف الحوادث التي وقعت في أثناء إصدار هذا القانون على أن المجتمع المدني، والمجتمع بعامة ماضيان في سبيلهما إلى الأمام من حيث التفاوض، والمصالحة، والاستجابة للحاجات الفعليّة، وطالب د. أبو عمرو المجتمع المدني بألا يعدّ وزارة شؤون المنظمات الأهلية من المعيقات، بل يتعاون معها ويعمل للمضي قدما في سبيل تطبيق القانون الجديد على نحو فعال.

سوف أقصر حديثي على مناقشة قانون المنظمات الأهلية الجديد والتعليق عليه. لقد سنحت لي الفرصة لإجراء مراجعة مستمرة لهذا القانون منذ أن قدم لأول مرة في هيئة مسودة إلى أن تم إصداره في نهاية الأمر، وكانت مهمة هذا الإصدار منوطة باللجنة السياسية التي أرأسها في المجلس التشريعي.

ما أهمية هذا القانون؟ أقول إننا أولينا اهتماما خاصاً لقانون المنظمات الأهلية، لما لهذه المنظمات من دور مهم في بناء المجتمع المدني. إن هذا المجتمع لا يمكن أن يظهر إلى حيز الوجود دون منظمات أهلية، ولا يمكن أن تسود الديمقراطية دون قيام مجتمع مدني كذلك. لقد قام المجلس التشريعي الذي يمثل مصالح مجموعات معينة، بتقديم مسودة لهذا القانون. وهذه هي العلاقة السليمة بين المشرعين وجماعات المصالح. وبعد القراءة الثانية للمسودة، قدمت نسخة منقحة من قبل فرع الجهاز التنفيذي ممثلاً بديوان الفتوى والتشريع.

وأخيراً اتخذ قرار باستعمال المسودة التي قدمها المجلس التشريعي مع استعمال بعض البنود التي ظهرت في المسودة التي قدمها الجهاز التنفيذي.

كان إعداد هذا القانون تجربة تعلّمية، وبخاصة لدى أعضاء المجلس التشريعي، الذين تعلموا كثيراً من المفاهيم ذات الصلة بدور المجتمع المدني ودور المنظمات الأهلية في المجتمع المدني، والعملية الديمقراطية. كان إعداد القانون أول تجربة للضغط المنظم في فلسطين، وفيها استدعت مجموعات معينة المجلس التشريعي، وقدمت أفكاراً ومارست ضغطاً بل إنها كانت تحضر جميع جلسات المجلس.

وقد واجه إعداد القانون بعض الصعوبات، فبعد القراءة الثالثة للقانون أرسلت المسودة إلى الرئيس عرفات، للمصادقة عليها خلال شهرين. ومن الناحية القانونية، يصبح القانون سارياً إذا لم يوقع عليه خلال الزمن المحدد؛ ولم يعمل الرئيس ضمن الوقت المحدّدة، وأعاده في وقت متأخر مطالباً بتعديله وذلك بتغيير محل التسجيل من وزارة العدل إلى وزارة الداخلية، وقد أدى هذا إلى خلق مشكلة، إذ إن الأغلبية كانت تفضل إبعاد وزارة الداخلية عن هذا الموضوع. بيد أنه لم يكن أي خيار ممكناً، فإما أن تستمر المنظمات الأهلية دون أي قانون وإما أن تقبل قانونا يلزمها بالتسجيل في وزارة الداخلية. وبعد نقاش طويل وملتهب، انتهى الأمر إلى قبول القانون مع التعديل الذي طالب به الرئيس، وسوف يبرهن الزمن إن كان هذا هو الخيار الصحيح أم العكس.

أو أن أناقش موضوع تأسيس وزارة شؤون المنظمات الأهلية. لقد قوبل تأسيس هذه الوزارة بالمعارضة، وتساءل الكثيرون، هل نحن هنا بحاجة إليها؟ هل تدعم هذه الوزارة عمل المنظمات الأهلية أم تحدّه؟ أود أن أقول إن مثل هذه الوزارة موجودة في فرنسا، وأن الوزارة الفرنسية قد شكلت لأن الحكومة تخصص نسبة مئوية من ميزانيتها للمنظمات الأهلية لمصلحة المجتمع.

تمتاز مؤسسات المجتمع المدني بالاستقلال الذي نالته إبان عملها في ظروف بالغة القسوة، وهي ظروف ما تزال قائمة حتى الآن. ولا داعي للقلق بشأن قيام وزارة جديدة لشؤون المنظمات الأهلية ولا لإمكان قيام هذه الوزارة يفرض قيود أكثر مما تفعله وزارة الداخلية. لن يكون بوسعها ذلك، لأنهما تنتميان إلى حكومة واحدة، يرأسها الشخص نفسه. ولذا فإنني أدعو المنظمات الأهلية إلى البدء في العمل ببناء، علاقة ثقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، والتفكير في المصالح الوطنية لتكوين نظام ديمقراطي في كلا الجانبين الاجتماعي والسياسي.

د. مصطفى البرغوثي: من لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية (يتحدث عن: القانون الفلسطيني لعام 1999 – العملية والمخرجات والتضمينات لتعاون الحكومة والمنظمات الأهلية– من منظور المنظمات الأهلية).

أكدّ د. برغوثي أن الحكومة الديمقراطية ستمكننا من وتلبية حاجات الشعب الفلسطيني، وأن أي نمط آخر من الأنظمة لم يبرهن على نجاح مماثل حتى الآن. ثم ناقش مزايا وجود قانون جديد للمنظمات الأهلية ومخاطره،

ومن هذه المزايا قيام تفاعل بين المجتمع المدني والمجلس التشريعي، وإحلال التعددية محل الحكم الأوتوقراطي، وتوفير بيئة إيجابية للحوار. إن إلغاء فكرة سيطرة الحكومة على العمل المدني تؤكد اعتماد تسجيل المنظمات الأهلية على القوانين والأنظمة بدلاً من التصورات، والمصالح الشخصية، وحلول حرية الكلام محل القمع، إلخ. وذكر د. البرغوثي أن التحدي الأساسي المتبقي الآن هو تنفيذ القانون، وحثّ الأطراف المختلفة على المضي قدماً في تنفيذ القانون، بدلاً من إعناته بإطالة النقاش حول القانون القائم.

ليس من السهل التحدث عن القانون الجديد دون ملاحظة الترابط بين عمل المجتمع المدني والديمقراطية. ولهذا السبب، أصبحت القضية بالغة الحساسية والمناقشات الدائرة حولها حامية الوطيس، إن التوصل إلى إجماع حول القضية يتضمن معالجة آراء مختلفة لأعداد كبيرة من المجموعات؛ يمكننا القول بأن فلسطين تمر الآن بعملية ثنائية الجانب. فنحن، من جهة، مجتمع انتقالي لمـــّا يحقق استقلاله بعد، ولنا، من جهة أخرى، حكومة ينفصل مجتمعها عنها انفصالا نسبياً. إن لدينا قوتين تعملان في اتجاهين مختلفين، إذ يدفع أحد الطرفين إلى جعل فلسطين دولة ديمقراطية حضارية يسود فيها القانون، ويدفع الطرف الآخر في اتجاه نظام السلطة المحافظ القديم، وهو الموروث عن أنظمة السلطة التي ما تزال قائمة في بعض البلدان العربية – حيث تعاني حقوق المواطن من عدم الوضوح وتمتلك الحكومة سلطة مطلقة.

أعتقد أن من مصلحة فلسطين والفلسطينيين التحرك في اتجاه العملية الديمقراطية، فهي شرط ضروري لبناء قدراتنا وتلبية أولوياتنا وحاجاتنا. وأود أن أتحدث عن أهمية عملية إصدار قانون المنظمات الأهلية الجديد، والتفاعل الذي وقع بين المجتمع المدني والمجلس التشريعي، آخذين بعين الاعتبار دور جماعات الضغط التي برزت، والحوار المستمر وإسهامات تجارب البلدان المجاورة وغيرها في دراسة مقارنة عميقة.
وسأتحدث فيما بعد عن التحديات التي أبرزها هذا القانون للعيان، أما الآن فإنني أود لفت الانتباه إلى أهمية إصدار القانون:

- يحل هذا القانون محل جميع قوانين التضييق السابقة التي كانت تستعمل لكبح تقدم المجتمع المدني الفلسطيني واضطهاده.
- يمثل القانون خطوة إلى الأمام بالمقارنة مع القوانين السائدة في البلدان العربية الأخرى.
- يوفر القانون مناخاً للحوار المستمر بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية.
- يلغي القانون السيطرة المطلقة للحكومة على المجتمع المدني، ويوفر مناخا تنظيميا لتنظيم عمل السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني وتنسيق ذلك العمل.
- يشجع فكرة المساءلة، إن المؤسسات ليست فوق القانون، وعليها أن تكون شفافة وذات مصداقية لتحظى بتقبّل الحكومة والشعب.
- كما أود تذكير المؤتمر بقضايا مذكورة في القانون لا يصح إغفالها وهي:
- أعطى القانون الشعب حق تكوين المؤسسات.

لا يتحدث القانون عن الترخيص بل التسجيل، ويعني ذلك أنه إذا قامت أية مجموعة بتقديم أوراقها إلى الحكومة لتسجيل مؤسسة ما، فليس من حق الحكومة الاعتراض إذا توافرت جميع الوثائق المطلوبة، ومن ثم فإنه يلغى التمييز بين المؤسسات المطلوبة؛ ومن ثم يلغى التمييز بين المؤسسات.

- التسجيل ملزم قانونيا، ويعني هذا إقصاء المحسوبيات والاعتبارات الشخصية. ومن هنا توكيد التشريعات، أن عملية تسجيل المنظمة الأهلية محدودة زمنياً بشهرين؛ فإما أن تسجلها الحكومة أو تعيد الطلب مع ذكر السبب في عدم قبوله وفقاً للقانون. وإذا لم تتسلم المنظمة الأهلية جواباً عند انقضاء شهرين فإنها تعد مسجّلة تلقائياً.
- أعطى القانون أدواراً مختلفة لوزارات مختلفة في مراقبة عمل الموظفين المدنيين، وهذه خطوة إلى الأمام، لإتاحتها قيام المزيد من التنسيق بين العاملين في مختلف المجالات.
- يستند القانون إلى الثقة وليس الارتياب.
- يؤكد القانون أهمية الشفافية.
- يتفادى القانون تضارب المصالح، وذلك لمنعه أفراد العائلة الواحدة من الاجتماع ضمن مجلس إدارة المؤسسة، وعدم تقاضي أجور لقاء عضوية مجلس الإدارة.
- تؤكد إحدى فقرات القانون حظر حصول المؤسسة على دعم مشروط.
- يحد القانون من مشاركة الحكومة في حل المؤسسات.

أما المخرج الأساسي للقانون الجديد فهو تحرر مؤسسات المجتمع المدني من الشروط القاسية التي فرضتها مختلف الأجسام عليها. والتحديات المتبقية الآن تكمن في تنفيذ القانون على نحو فعال وضمان عدم وقوع تدخلات أو تعديلات على القانون في مرحلة التنفيذ هذه. ومن التحديات أيضاً وضع استراتيجيات لتنفيذ القانون، وهي استراتيجيات ينبغي أن تكون منسجمة مع الفلسفة والثقة اللتين استند إليهما في بنائه على الثقة. وأخيراً، أؤكد أن تطبيق هذا القانون سيؤدي حتى إلى خلق بيئة تمكن من تقدم المجتمع المدني، وإيجاد علاقة تكامل بين الحكومة والعاملين في نطاق المجتمع المدني.

المناقشة

الجمهور:

- تحدثتم عن المنظمات الأهلية والقانون، وذكر بعضكم الحدّ الذي يمكن ضمنه أن تقدم الحكومة الدعم لتفعيل هذه المنظمات. أنتم تقولون إن البلدان الغنية هي التي تقدم العون والتسهيلات للمؤسسات التي تقدم بدورها الخدمات إلى الجمهور. وهنا نسأل: لماذا لا تخصص الحكومة جزءاً صغيراً من ميزانيتها الكلية لتمويل المنظمات الأهلية في فلسطين؟
- الوزير حسن عصفور: آمل أن يحاول د. القاسم الإسهام في خلق مناخ إيجابي للنقاش، بدلاً من عرض قضايا سلبية تهدف إلى إثارة البلبلة في العلاقة الوليدة بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية. أعتقد أن هذا المؤتمر هو واحد من أهم المؤتمرات وأكثرها جدّيـــّة من حيث القصد إلى خلق مناخ صحي من خلال بناء الإطار التنظيمي، ومن الغرابة بمكان القول إن القانون المختار يمثل خطوة

إلى الوراء بالقياس إلى القانون العثماني. وفي الحق إن هذا القانون نتج أساساً عن العلاقة التكاملية المعقدة القائمة بين حاجات المنظمات الأهلية والجمعيات الطوعية والمجلس التشريعي الفلسطيني المستقل عن الجهاز التنفيذي في السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن أصحاب التأثير الأكبر في صنع القانون كانوا أعضاء المنظمات الأهلية والمجلس التشريعي، أما إسهام هيئات الجهاز التنفيذي في السلطة الوطنية الفلسطينية فقد كان ضئيلاً جداً، وأنا أعتقد أن هذا القانون يمثل ضغطاً تنظيمياً سياسياً له أهميته، وأقدر التعليقات التي قدمها كل من د. أبو عمرو، و د. البرغوثي حول الموضوع من حيث اتجاه القانون وإطاره.

أود أن أتوجه بالحديث إلى مسألة تسجيل المؤسسات الأهلية، هل توجد حالة في الفترة الانتقالية الفلسطينية، أبلغت فيها مجموعة ما السلطة الوطنية الفلسطينية عن تكوينها لجنة بدلاً من طلبها ذلك منها؟ نحن ما نزال نقف الآن بين فلسفة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وأهدافهما من جهة، والاحتلال والتحرر منه من جهة أخرى. ومن الأمور المثيرة للاستغراب قيام الاحتلال في 1993 –1994 بترخيص الكثير من المؤسسات قبيل عملية الإخلاء. لا ننسَ أن بعض المجموعات تهتم بالتعاون مع المجتمع الإسرائيلي. فمن الذي يضبط ذلك؟ ومن الذي ينبغي أن يراقب ذلك؟ أليس هذا دور الحكومة؟ إن الديمقراطية ملمح مهم من ملامح المجتمع الفلسطيني. ومهما يقل حول هذا الشأن، فإن لنا نحن الفلسطينيين الحق دائماً في التعبير عن أنفسنا. ونحن لمّــا تصبح دولة، ولذا فإننا نعاني من قيود كثيرة، ومن الممكن متابعة كثير من التحسينات المذكورة آنفاً فور حصولنا على الحرية.

- أود أن أشكر للمتكلمين الروح والطريقة اللتين شهدناهما في عرضهم لمقاصدهم.وأود في الوقت نفسه توجيه النقد إلى رئيس مجموعة النقاش الذي كان متشائماً وغير محايد.
- ينبغي وجود إشراف على حق الأفراد في التنظيم، لضمان قيام المنظمات الأهلية الصحيحة وحدها، أما المنظمات ذات الأهداف التي لا تنسجم مع التنمية الفلسطينية فينبغي حظرها.
- لا ينبغي أن تسيطر الحكومة على عمل المجتمع المدني بل تنظمه.
- يشتمل المجتمع المدني على مؤسسات غنية وأخرى فقيرة، وكثير من هذه المؤسسات مهمش لوجودها في أماكن نائية. خلاصة القول إن بين المؤسسات المختلفة ثغرات وعدم اتساق.
- لقد حدد الاحتلال الإسرائيلي عمل المنظمات الأهلية لأسباب أمنية، والآن علينا أن نعمل مع السلطة الوطنية الفلسطينية على أساس التعاون والشراكة.
- أن نعمل المخرجات المتوقعة من هذا القانون هي قيام مؤسسات المجتمع المدني المستقلة بتنفيذ برامجها، وتحديد أولوياتها ورؤاها، وتقبل الدعم المباشر من المانحين، لقدرتها على العمل بحرية.
- ما دور المنظمات الأهلية؟ أهو تصحيح الحكومة أم تقديم الخدمات للمجتمع؟ أعتقد أن المنظمات الأهلية قد اتخذت مبادرات في مختلف المجالات، وأن التعاون قائم بين الطرفين.
- يضمن هذا القانون حماية الشعب من السلطة المطلقة للدولة، إن هذا القانون يمثل خطوة إلى الأمام نحو خلق مجتمع مدني فعال.

المتكلمون من المنصة

د. راجي الصوراني: لا بدّ من وجود خطة عمل لضمان التنفيذ الفعال للقانون، ونحن نأمل أن توجد هذه الخطة قريباً. أما الأمر الآخر الذي أود التحدث عنه فهو قضية الثقة. فهي شرط مسبق، وليس من الممكن بناء علاقة دون ثقة. ونحن الآن نتحدث مع حكومة فلسطينية وليس مع العثمانيين أو الإسرائيليين، إننا نتعاون من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي، تسود فيه حقوق الإنسان وحكم القانون. وهذا المجتمع هو خيارنا الوحيد إذا رغبنا في الحصول على الحرية وتقرير المصير. ولذا، فإننا بحاجة إلى علاقة ثقة تستند إلى الفلسفة القائلة بأن السلطة الوطنية الفلسطينية هي السلطة، وأن المنظمات الأهلية هي الشركاء والمكملون لها. وإذا فشلنا في هذا، فإن مستقبل فلسطين يصبح عرضة للتهديد.

د. مصطفى البرغوثي: أوافق على أن التحدي الآن هو تنفيذ القانون، وسواء أكان يحظى برضانا التام أم لا، فإن من الضروري تنفيذه، وفي الحقيقة، أعتقد أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي الآن رهن الاختبار: هل تقوم بتنفيذ القانون تنفيذاً فعالاً؟ يرى بعض الناس أن القانون ليس جيداً، وأن علينا تطبيق القانون المصري؛ ويرى آخرون أن علينا تنفيذه أولاً وتعديله بعدئذ مع تقدم العمل. إن هذا لن يكون عملياً، وينبغي أن تمضي العملية في سبيلها، فتبادر بعض المنظمات الأهلية وتطبق القانون، وهذا ما حدث فعلاً حتى قبل ظهوره في الجريدة.

أوافق د. القاسم وأخالفه الرأي، أنا أخالفه وأؤكد أن الحكومة، وفقاً لهذا القانون، لا تمتلك الحق في ترخيص المنظمات الأهلية الفلسطينية، بل تسجيلها؛ وأوافقه في قضية احتياجنا إلى نظام قضائي مستقل، ومحاكم مستقلة، ويستلزم هذا الأمر الكثير من الجهد والعمل. إن 37 قاضياً فقط ينظرون في 173.000 قضية في الضفة الغربية. ينبغي أن نفكر في المصلحة الوطنية، أي في احترام الديمقراطية. لأنها هي الحارس الأكبر لحقوقنا ومصالحنا. وأنا آمل أن تتبنى الحكومة هذا الأمر، ويتسلّم المجتمع المدني رسائل واضحة من السلطة الوطنية الفلسطينية بهذا الشأن. وينبغي أن تشارك الحكومة المنظمات الأهلية في الحوار من أجل وضع سياسة وطنية للتنمية. تستند هذه القضية إلى الإيمان بحق الفرد في المشاركة. ومن عيوب القانون الجديد عدم تمييزه بين مختلف المجموعات.

وفي موضوع الموارد في التمويل أود أن أشير إلى أن مراجعة البيانات المالية (الميزانيات) توضح أهمية عدم قيام مناقشة بين المنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية حول الموارد؛ إن 85% من الأموال التي حصلت عليها المؤسسات الأهلية لم تخصص في الأصل لفلسطين بل كانت من بين الأموال الدولية التي تنافست عليها منظمات أهلية من بلدان مختلفة.

مجموعة النقاش الثانية

رئيسة الجلسة: السيدة راوية الشوا ، من المجلس التشريعي الفلسطيني

عبرت السيدة الشوا عن حاجة الفلسطينيين إلى التعلم من تجارب البلدان الأخرى، وأعربت عن إيمانها بأن على جميع الأطراف مساعدة السلطة الفلسطينية في تحقيق التقدم والتطوير للاقتصاد والمجتمع.

الوضع القانوني في سياق مقارنة: نظرة إجمالية

المتكلمون:

د. عبد الباسط بن حسن، مركز العالم العربي لحقوق الإنسان، تونس.

بدأ د. ابن حسن خطابه بالإعراب عن رغبته في أن يكون المؤتمر قدوة تحتذيها البلدان العربية الأخرى. وذكر أن دور المجتمع المدني دور حاسم في مجال العلاقات الدولية، وقد تجسد ذلك في مشاركة المجتمعات المدنية في مؤتمرات دولية مثل: بكين، وكوبنهاجن، وفينا؛ وفضلا عن ذلك، تم الاعتراف بدورها المهم في عدد من المستندات الدولية. وطرح د. عبد الباسط مسألة: "كيف يحافظ الإطار القانوني ويضمن أن تقوم جميع الأطراف بواجباتها وتحصل على حقوقها بطريقة مستقلة؟"

إن وجودي هنا في فلسطين نتيجة طبيعية للمبادئ الأساسية التي تستند إليها *المنظمات* الأهلية، وأقصد بذلك فكرة المتضامن. فالتضامن مبدأ أساسي لوجود المنظمات الأهلية. وأود أن أعرض بعض الأفكار البسيطة حول المنظمات الأهلية الدولية وترسيخ حقوق المجتمعات. وفضلاً عن ذلك، سأمثل لبعض المشكلات التي تواجهها المنظمات الأهلية في البلدان العربية.

حين نتحدث عن الإطار التنظيمي للمنظمات الأهلية المحلية أو الدولية تطفو بعض المسائل على السطح:

أولاً: يمثل الإطار التنظيمي من وجهة نظري، تجلياً لسياسات بعض المجتمعات، وأقصد بذلك كيفية تنظيم المجتمع. وما الإطار التنظيمي للمنظمة الأهلية في بعض المجتمعات في حقيقة الأمر، سوى تصور لجانبين يأخذ في الاعتبار مطالب المجتمع بالمشاركة في جميع النواحي ومسألة الديمقراطية، والتسامح، وتقبل آراء الآخرين، ودور الموارد البشرية في عملية التطور. ولا أريد الخوض في التفصيلات هنا بصدد حقوق التنمية البشرية، لأن هذه الحقوق يتزايد استيعاب الناس لها أكثر فأكثر. ويؤكد هذا الأمر القول بأن الإطار التنظيمي يبرز بجلاء حقيقة الخطة السياسية في بعض المجتمعات.

ثانياً: تم في وقت ، فتح ملف المنظمات الأهلية في كثير من البلدان العربية. ووقعت تشوهات الإطار التنظيمي في كثير من هذه البلدان مثل مصر، وتونس، والأردن، وفلسطين، وغيرها. ولم تكن هذه التشوهات محض تمرين تنظيمي، بل كانت تعبيراً عن كيفية استجابة بلداننا للقضايا الداخلية أو الخارجية التي تؤجهها.

نحن نتحدث الآن عن العولمة، والتطوير التكنولوجي، وعن السوق الحرة، التي تحتكرها طبقة معينة لها قدرة القضاء على أية دولة، فما مدى استعداد دولنا لمواجهة هذه القضايا وتنظيم المجتمع المدني في الوقت نفسه؟

والقضية الثالثة هي قضية السيادة ورؤية الدولة لها، وهي قضية بالغة الأهمية. وبالرغم من التغلب على كثير من العوائق، فإن كثيراً من الدول ما زالت تعتبر مبدأ السيادة أمرا مقدساً لا ينبغي أن يمسه أحد. وأنا أتحدث عن هذه القضية هنا. بوجه خاص، إلى المنظمات الأهلية التي تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

رابعاً: يظل الإطار التنظيمي قائماً، بصرف النظر عن اختلاف التعريفات والقوانين عند المنظمات الأهلية. والمسألة التي أراها جوهرية هي: كيف يمكن تنظيم الإدارة والحوار على نحو يكفل أن يلبي كل طرف ما عليه من التزامات مستقبلاً؟ إن هذا المبدأ جوهري وعليه يعتمد نجاح تطبيق قانون المنظمات الأهلية وفشله.

والقضية الخامسة هي حق تأسيس الجمعيات، ويقع هذا الحق وفقاً للتصنيف الدولي، ضمن بند "حقوق أخرى". فمن الحقوق حقوق أساسية وحقوق أخرى، ولا يعني هذا بالضرورة إهمال الحقوق الأخرى. إن الحقوق الإنسانية من مثل "حق الحياة" لا يصح إهمالها في أي ظرف مهما كان. أما الحقوق الأخرى، فمن الممكن فرض القيود عليها في بعض الحالات والأوقات.

ومن الناحية الدولية، تقوم المنظمات الأهلية بدور مهم، وقد قدمت تفسيرات عدّة لهذا التحسن السريع في مكانة هذه المؤسسات، منها انتهاء الحرب الباردة، ومنها محدودية دور الدولة، وبذل كثير من المؤسسات الأهلية جهوداً جبارة للتنمية في الوقت نفسه، ويرى بعضهم أن هذا التوسع يعود إلى السرعة والسهولة في تدفق المعلومات وتبادل التكنولوجيا، فضلا عن كمية المعلومات التي تمكنت المنظمات الأهلية من حيازتها.

وقد حطي دور المنظمات الأهلية المهم بالبيان الواضح في كثير من النصوص الدولية، وفي هذا تحقيق لمختلف مكونات حق تأسيس المنظمات الأهلية: وأول هذه المكونات هو حق المواطنين والأفراد في إقامة الجمعيات دون إعاقة من الحكومات؛ والمكون الثاني هو حرية الجمعيات في متابعة نشاطاتها بحرية، أما المكون الثالث فهو حق الجمعيات في الاستقلال.

وفي الحق إن المنظمات الأهلية، لم تبلغ بعد في مجال العلاقات الدولية، المستوى الذي وصل إليه الأفراد من حيث التساوي في الحقوق والمعاملة. بيد أنها في الوقت نفسه تمتلك القدرة على التأثير في تأسيس المعايير الدولية، والقدرة على المشاركة في صنع المبادئ الأساسية للتنمية. وبالرغم من التحسينات الحديثة، يستلزم الأمر القيام بأعمال كثيرة من أجل إعداد ميثاق دولي حول حقوق الجمعيات المدنية، وهو ميثاق ينبغي أن تكون مخرجاته ملزمة للحكومات.

ومن القضايا الأساسية ذات الصلة بالبلدان العربية، مشاركة الحكومة في تأسيس المنظمات الأهلية وترخيصها، مما قد يؤدي إلى فرض القيود على عمليات تلك المؤسسات. وهنا أود تأكيد أن من حق أية

منظمة أهلية اختيار مواردها المالية والتحكم بها. وفي مصر، وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي تؤكد حماية حقوق الإنسان بالرغم من وجود قوانين تنتهك حق تأسيس الجمعيات في الوقت نفسه.

أعتقد أننا ما نزال بحاجة إلى توجيه جهودنا وتنسيقها في سبيل تحسين علاقات المنظمات الأهلية وفي الحق إن دور الحكومة في التعاون مع المنظمات الأهلية هو دور له أهميته في تحقيق أقصى المكاسب، وإن الرؤية والثقة أمران ضروريان لإبلاغنا الأهداف المرموقة.

السيد جلال عبد اللطيف من المجموعة بين الإفريقية – إثيوبيا [يتحدث عن: الوضع القانوني للمؤسسات الأهلية في سياق مقارن : دراسة حالة لإثيوبيا]

نبّه السيد عبد اللطيف إلى ما حققته المنظمات الأهلية قريبا من نيوع صيت والحصول على مبالغ كبيرة من الدعم المالي، بسبب فشل الأنظمة الاقتصادية المحلية، وإيمان الناس بمبادئ الاعتماد على الذات. وطرح السيد عبد اللطيف المسألة التالية: "هل نحن هنا بحاجة إلى وزارة شؤون المنظمات الأهلية؟ وأصرّ على أهمية طرح مثل هذه الأسئلة ومناقشتها في العلن دائماً.

يسرني ويشرفني وجودي هنا، إن لهذا المؤتمر بعدين اثنين: أولهما العملية السياسية الداخلية التي تجري بين الفلسطينيين، وتشارك فيها مؤسسات مختلفة يؤثر بعضها في بعض، والبعد الثاني هو أننا نحاول إثارة نقاش عالمي حول المؤسسات الأهلية، وقوانين المؤسسات الأهلية، والبنك الدولي، والعلاقة بين المؤسسات الأهلية والحكومية. إن عمر هذه القضايا لا يتجاوز 15 عاما. ولكن لها تأثيراً عالمياً، كما أن فلسطين تنفرد في الجهود التي تبذلها من أجل إقامة دولة. بيد أن الوضع ليس جديداً تماماً. فمثل هذه المسائل والمشكلات تقع الآن في جميع أرجاء إفريقيا.

منظورات المجتمع المدني في فلسطين

د.جورج جقمان، عميد كلية دراسات الخريجين بجامعة بير زيت.
الجلسة الأولى: عمل المجتمع المدني: الماضي، والحاضر، والمستقبل.
مجموعة النقاش الأولى: إسهام المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في السياقين الدولي والمحلي.
14 شباط 2000

ليست مهمتي في هذه الجلسة مهمة سهلة. لقد طلب مني أن أعرض منظوراً تاريخياً لتطور المجتمع المدني في فلسطين، وتحليل العوامل المؤثرة فيه الآن، ودراسات حالة للإسهامات الإيجابية، وتوقعاتنا له في القرن الحادي والعشرين، وكل ذلك في 15 دقيقة. وأنا أذكر هذا، معتذراً، إذا بدت ملاحظاتي وجيزة. سوف أركّز على بعض الجوانب الأكثر بروزاً في هذه الموضوعات من منظور القضايا ذات الصلة حالياً.

إذا كنا نقصد بمصطلح المجتمع المدني المنظمات المجتمعية بمختلف أصنافها القائمة في وضع استقلال نسبي عن الدولة، فيمكننا القول عندئذ إن لمثل هذه المنظمات تاريخاً طويلاً في فلسطين. وعلى سبيل المثال، شهدت فلسطين في ظل الحكم العثمانيين أوتونوميا محلية ذات شأن في فترات عدة، وكذلك أشكالاً من الروابط غير المعاصرة، ذات طابع إثني، أو قبلي أو قائم على القرابة، وقد نظمت هذه الروابط حياة مختلف المجتمعات وفقا للعرف والقوانين القبلية بوصفها العناصر الأساسية التي أسهمت في تماسك هذه المجتمعات؛ وكثير من وظائف هذه الأشكال من المنظمات تنتمي إلى الدولة، من مثل الوحدة وسيادة القانون، وليس إلى المنظمات الأهلية، وغيرها من المجموعات المشتملة على الأحزاب السياسية، التي يمكن أن تكون عوامل احتمالية للتغير الاجتماعي في المجال السياسي على الأقل.

لقد تزايدت الأشكال المعاصرة للروابط القائمة على العضوية الطوعية في القرن العشرين، وكان الصراع الفلسطيني الصهيوني من العوامل المسهمة في ذلك. وفي فترة ما بين الحربين ظهرت أحزاب سياسية جديدة، شَغَل الاستيطان الصهيوني المتواصل والمتزايد لفلسطين بؤرة العمل الأساسية لديها. بيد أن العائلات الحضرية أو عائلات ملاك الأراضي المعروفين كانت في الأغلب هي التي تشكل زعامات هذه الأحزاب. ونجم عن ذلك اكتساب التنافس والحياة السياسية طابع العشائرية والأسر التقليدية. ومع ذلك، شهدت هذه الفترة زيادة في أشكال أخرى من الروابط من مثل النقابات، والجمعيات الخيرية، والأندية، والروابط المهنية وما إليها.

بقي هذا الاتجاه قائماً في الخمسينيات والستينيات، وكان الدافع الأساسي له تشريد الفلسطينيين في عام 1948، فقد تشكلت كثير من المنظمات، والمجموعات، والجمعيات الخيرية، من أجل رعاية احتياجات الشعب الفلسطيني، وبخاصة من تحولوا إلى لاجئين، وما تزال هذه المنظمات قائمة إلى الآن.

وأدى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية إلى وقوع تغير نوعي في جوانب محددة من الحياة السياسية والتنظيم الفلسطينيين، وجلبت المنظمة معها تنوعاً سياسياً وتعريفاً أكثر تحديداً للتعددية السياسية ضمن القضايا الوطنية الفلسطينية: لم تكن العائلات الفلسطينية التقليدية من ملاك الأراضي ترأس م . ت. ف، وكانت العضوية في المجموعات والأحزاب في م. ت. ف مفتوحة، وكان الحراك الاجتماعي الصاعد، في مختلف الاحوال، ممكناً بحسب قواعد اللعبة بين الأحزاب السياسية. ولم تكن هذه العملية ديمقراطية دائماً، بيد أن النجاح لم يكن معتمداً على الحسب والنسب؛ وهكذا، تمكن الكثيرون من أبناء المناطق الريفية أو مخيمات اللاجئين أو الفئات الفقيرة من تقلد مناصب رفيعة في إطار م. ت. ف، وفي المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة؛ وأصبح الكثيرون من هؤلاء يشكلون الصفوة الجديدة في النظام الذي أقامته السلطة الوطنية بعد أوسلو.

وفي هذا الإطار التاريخي والسياسي الواسع، تأثر تطور المجتمع المدني في فلسطين بعاملين رئيسين: الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة في عام 1967، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية الأولى في عام 1994. وكانت من الأولويات المهمة، في استجابة الفلسطينيين للعامل الأول، فضلاً عن مقاومة الاحتلال، حاجتهم إلى حفظ الذات بصفتهم شعبا من الشعوب. لقد أدرك الفلسطينيون بوضوح، أن من أهم الأصول الاستراتيجية التي يمتلكونها وجودهم في وطنهم، وأن المشكلة الفلسطينية "لم تكن لتقوم، فيما يخص إسرائيل في غياب هذه الحقيقة. إن عشر سنوات من الاحتلال ترجمت ذاتها في مفهوم إيديولوجي هو الصمود، أي الصبر والاحتمال، مع الوجود المستمر في أرض الوطن. ولم يكن الصمود يقترن بتصورات سلبية كما قد يظن من العبارات التي استخدمتها. وبالعكس، كان يتطلب التنظيم، وتقديم الخدمات، والتشبيك، والتعبئة، وخلق "أنظمة مساعدة" من مختلف الأنواع تتراوح بين مراكز الرعاية اليومية والمشروعات المولدة للدخل. وفي هذا السياق الواسع، شاهدنا تأسيس جيل جديد من المنظمات يسعى إلى تلبية بعض حاجات الفلسطينيين في إبان الاحتلال، وقد استمر عمل الجمعيات الخيرية طوال هذه الفترة، غير أن المنظمات الأهلية بدت مختلفة في أكثر من جانب، ومن ذلك أنها كثيراً ما كانت متخصصة في ميادين مثل: التربية، والصحة، والزراعة، والتنمية وحقوق الإنسان.

وأنا أشير إلى حقوق الإنسان بوجه خاص، لأن بوسعنا القول بأن الفلسطينيين قد اكتشفوا حقوق الإنسان على نحو ملموس، في إبّان الاحتلال، وذلك في الأشكال الملموسة والعيانية التي اتخذتها الأفكار والآليات ذات الصلة بموقفهم الخاص. وحظيت القيود المفروضة بتفهم واسع: لم يخدع أحد بشأن عدالة المحاكم العسكرية أو المرافعات أمامها. وكذلك لكان الجميع على علم بأن المحامين لم يكونوا في معظم الأمور سوى وسطاء يحاولون الحصول على أفضل صفقة ممكنة لموكليهم وأن عملهم بصفة محامين كان يعاني من قيود شديدة. ومع ذلك فكثيراً ما كانت القضية الفلسطينية تقدم باسم هذه الحقوق، بصفتها حقوقاً كلية تطبَّق على الفلسطينيين. كنا نخاطب العالم من داخل إطار حقوق الإنسان باللغة المشتركة التي تربط الفلسطينيين بالعالم الخارجي.

لا غرو، إذن، أن يكون من الأمور المثيرة للدهشة، تردد بعض الناس بشأن وثاقة صلة قضايا حقوق الإنسان في الداخل بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. إن هذا التردد يشي بنظرة لا أبالية لحقوق الإنسان، تضعف

مصداقية الموقف الفلسطيني وبخاصة إذا أخذنا في الحسبان القضايا البارزة مع إسرائيل ذات الصلة بالحقوق، الفردية والجماعية.

وكان العامل المهم الثاني الذي أثر في تطوير المجتمع المدني في فلسطين هو قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. أصبح الفلسطينيون يواجهون، الآن، حشداً من القضايا، المتمحورة حول العلاقة بين الحكومة والمجتمع ونمط النظام السياسي الذي هو في سبيله إلى التكوّن. وكانت إحدى القضايا الأساسية هي نجاح م. ت. ف أو فشلها في تحقيق الانتقال من حركة تحرير وطني في المنفى، إلى حكومة مسؤولة أمام الشعب في قضايا لم يسبق التصدي لها من قبل.

وكان من بين الاهتمامات الرئيسة مسألة إن كانت عملية اتخاذ القرارات البالغة المركزية في م. ت. ف عشية اتفاقات أوسلو، ستستحيل إلى اتجاهات تسلطية في الحكومة. ومن الاهتمامات الأخرى المساوية في الأهمية مسألة إن كان نموذج م. ت. ف سيطبق في حكم السكان على تراب وطنهم، وهو نموذج لا يفرق بين الحكومة والمجتمع المدني. ذلك أن م. ت. ف لم يقتصر شأنها على تكونها من تشكيلات سياسية فحسب، ولكنها ضمت في بناها المختلفة، فضلاً عن ذلك، نقابات واتحادات طلبة، واتحادات معلمين، واتحادات نسائية، واتحادات كتاب، ومشروعات إنتاجية، ومراكز بحث، ومنظمات أهلية.

وقد بدا أن متطلبات النضال الوطني والبقاء في الشتات سوّغت قيام مثل هذا الجهد التعبوي، كما بدا أن قيام منظمة واسعة النطاق أمر ضروري للتعبير عن الهوية الجماعية وحمايتها، ولتعريف الذات وصيانتها بجانب جماعة مقتلعة ومجتمع مدمر.

وهكذا بدا نموذج م. ت. ف يضمّ في طياته عنصرين متناقضين: مجتمعاً مدنياً تعددياً في طور النشوء يأوي إلى أكناف دولة أولية التكوين، وهي م. ت. ف. فمن المعلوم، بالتعريف، أن نطاق المجتمع المدني هو نطاق غير الدولة، أو النطاق المستقل استقلالاً نسبيّاً عن الدولة. غير أنه في غياب الدولة وفي ظروف الشتات، حظي تقابل الدولة المجتمع المدني بالتحمل بصفته ضرورة وقتية، ووسيلة للنهوض بالمسؤوليات الوطنية، في مرحلة كان الناس يأملون منها أن تكون مرحلة عابرة.

بيد أنه، فور ظهور تكوين سياسي فلسطيني جديد على الساحة في فلسطين بعد أوسلو، واجه المجتمع المدني تهديداً مباشراً من مثل هذا النموذج الفريد في طبيعته وتاريخه، وبخاصة في ضوء فوضى المعارضة ضمن م. ت. ف. والضعف الناجم لدى الأحزاب السياسية.

ذلك أن جوهر النموذج يقوم على أهداف م. ت. ف. التعبوية لمجتمع في الشتات. أما وقد نقل النموذج ليصبح حكماً لسكان يعيشون على تراب وطنهم، فإن السمات السلطوية الكامنة في النموذج تطفو بسرعة على السطح عندئذ.

وهكذا تحكم الكليّة الشمولية للنموذج تصور المجتمع "المنظم" ضمن ما يوصف ب "العام" و"الأعلى" من اتحادات، وترابطات، ومنظمات، جمعيات، ومجالس، تقف على رأسها، بعد أوسلو، السلطة الوطنية الفلسطينية. ويبدو أن مفارقة إقامة الحكومة لمجالس "عامة" و "عليا" للاتحادات، والكتاب، والمنظمات الأهلية لم تكن في بال المؤسسة.

وقد تركت مثل هذه القضايا كثيراً من الأسئلة دون معالجة. وفي الحق، إن بعضها، يطرح الآن، غير أنها لم تحظ بالاتفاق بشأنها حتى الآن، ولا بالمأسسة وهي الأهم. ولعل أهم هذه الأسئلة هو ما يتصل بدور الحكومة أو الدولة، في المجتمع، وبالوضوح بشأن ما هو حكومي، وما هو غير حكومي. وما من شك في قيام الحاجة للوضوح في أكثر من مجال، أذكر منها اثنين: مجال النشاط الاقتصادي، ومن أمثلة ذلك، مسألة إن كانت الحكومة شريكة في النشاط الاقتصادي، أم إن دورها هو التسهيل والتنسيق؛ وكذلك، أذكر في مجال العمل في القطاع الثالث، عمل المنظمات الأهلية. بيد أن من الجدير بالذكر، ما وقع في السنوات الثلاث الأخيرة، على سبيل المثال، من قيام مشروعات تعاونية متنوعة بين المنظمات الأهلية والكثير من الوزارات. ومع هذا كله، فإن وضوح الدور الخاص للحكومة أمر ضروري، في مختلف الحالات، ومنها في هذه الحالة، المنظمات الأهلية، وذلك لأن هذه القضايا ما تزال قائمة دون تحديد.

إن كثيراً من العوامل سيكون لها تأثير في المجتمع المدني في فلسطين، ولكن أهمها جميعاً هو الاستقرار والاستدامة في نطاق المجتمع المدني نفسه. ويعتمد هذا، بدوره، على طبيعة النظام السياسي وعلى قيام ضمانات بنيوية: من مثل نظام محاكم فاعل، وتوحيد مختلف فروع الجهاز التنفيذي، ومنها مختلف أجهزة الشرطة والأمن، وكذلك، قيام بيروقراطية عقلانية عاملة، ذات مواصفات وظيفية، وخطوط سلطة، واتخاذ قرارات واضحة المعالم. وفضلاً عن ذلك، يستلزم الأمر تفويض السلطة الفعلية من الحكومة المركزية إلى الوزارات، والمجالس المحلية، بما يتناسب مع مهماتهما.

لا شك، في أن أهم العوامل التي تؤثر في التطوير المستقبلي للمجتمع المدني في فلسطين، هي قيام جهاز قضائي عامل، وسيادة القانون، وحماية الحريات المدنية. لقد أعدت تقارير وتوصيات كثيرة بشأن بعض هذا المسائل، ولكن ما أقل ما طرأ عليه التغيير منها.

يتضح لنا، ونحن نطل على المستقبل، أن النظام المقام حالياً في فلسطين هو بطبيعته غير مستقر، إن الحكومة توظف ثلث قوة العمل، في حين بقي تكوين الوظائف المتصلة بالاستثمار في حدوده الدنيا، إن المناخ الحالي في فلسطين ليس مناخاً ملائماً للاستثمار، ويعود ذلك جزئياً إلى الوضع السياسي، كما يعود إلى ضعف البنية التحتية الضرورية، وبخاصة الجوانب الإدارية والقانونية منها؛ إن قواعد اللعبة غير واضحة، ويستلزم الأمر، أن يعاد بناء معظم الوزارات من قمتها إلى قاعدتها، إذا كانت الرغبة قائمة لديها في تحقيق الأغراض التنموية.

بيد أن دور الدولة في البلدان النامية يظل أمراً ضرورياً. وذلك بالرغم من وجهات النظر التي تشكلت قبل سنوات قليلة بشأن تضاؤل دور الدول في ظل النظام العالمي الجديد، وقد خضعت هذه الآراء للمراجعة

والتمحيص في السنتين الأخيرتين أو السنوات الثلاث الأخيرة. وعلى سبيل المثال، نجد أن تمكين النساء في البلدان الفقيرة، لا يمكن تحقيقه دون قيام تعليم إلزامي في أوسع مستوى. من الواضح أن هذه الوظيفة ليست من شأن السوق، أو رسالة تؤديها المنظمات الأهلية وبالمثل، يمكننا طرح أسئلة مماثلة، في عدة قطاعات أخرى، حول أدوار مختلف الممثلين.

المنظمات الأهلية والتنمية في العالم العربي

الأهمية الحاسمة للشراكة القوية بين الحكومة والمجتمع المدني

د. دنيس ج. سوليفان، جامعة نورث ايسترن

و د. محمد الدجاني، بكدار

الجلسة الأولى: أعمال المجتمع المدني: الماضي والحاضر، والمستقبل.

مجموعة النقاش الثانية: تطور أعمال المؤسسات الأهلية ودورها في بلدان أخرى: نظرة إجمالية

14 شباط 2000

سواء أكان الصراع يدور حول النوعية في التعليم والرعاية الصحية، أم حول تيسّر الإسكان، والغذاء والنقل، أم حول الاستخدام، أم حول الحقوق القانونية، فإن الفلسطينيين والمصريين، والأردنيين، واللبنانيين، (وغيرهم من المجتمعات العربية) يواجهون أحد أمرين هما:

1) معيقات الفقر وعدم كفاية الموارد.
2) حكومة غير قادرة على جسر الهوّة بتوفير هذه الموارد.

وكثير من المجتمعات تواجه كلتا المشكلتين. إن أي شعب في أي بلد من بلدان العالم، عندما يواجه مثل هذه المشكلات، كثيراً ما يتجه إلى المنظمات الأهلية، وغيرها من المنظمات المبنية على المجتمع (المساجد، والكنائس، والأندية الخاصة، وما إليها) من أجل المساعدات. ومع ذلك، فإن هذه المنظمات نفسها تعاني من معيقات كبيرة، وعلى سبيل المثال، نجد أن المنظمات الأهلية في فلسطين ومصر والأردن، ولبنان، وكثير من البلدان الأخرى تواجه المعيقات الآتية:

1) الموارد غير الكافية.
2) فقدان الدعم المالي الحكومي.
3) ازدواجية الوظائف.
4) التكوين البنيوي الداخلي الضعيف.
5) عدم كفاية التدقيق الخارجي الدوري الروتيني.
6) غياب قوانين وأنظمة داخلية صارمة.
7) عدم الجودة الإدارية.

وقد عرف عن الحكومات (العربية وغير العربية على حد سواء) في جميع أرجاء المنطقة أنها ذات طبيعية تقييدية، لا تتيح لشعوبها التمتع بالحقوق الإنسانية من مثل حرية الاجتماع، والكلام، والمشروعات الحرة،

وتكوين الجمعيات. وبعض الحكومات هي في سبيلها إلى تعديل هذه الطبيعة التقييدية في أنظمة الحكم لديها؛ إذ نجد أنصاراً أشداء للديمقراطية في فلسطين، ومصر، والأردن، ولبنان، وغيرها. كما نجد تغيرات إيجابية في هذه البلدان العربية الأربع، وفي غيرها من الدول العربية، تبعث أملاً في النفس بقيام الديمقراطية، واحترام الإنسان، والحقوق المدنية والسياسية، وأملاً يتبعه في التقدم الاقتصادي، والتنمية لشعوب هذه البلدان.

تدل التجارب في مصر، وفلسطين، والأردن، ولبنان. على قيام نضال دائب بين المجتمعات المدنية والأنظمة السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية المحتملة. وفي حين تلبس هذه جميعاً لبوس الديمقراطية، بقدر ما (انتخابات، وثلاثة فروع للحكومة، وأحزاب سياسية، وحكم مدني اسمي، وما إلى ذلك)، فإن القيود ما تزال مفروضة على قدرات الشعوب في الأمور الآتية:-

*الاجتماع والتكلم بحرية.

*التعبير عن نفسها كتابة، ومثال ذلك الكتاب والصحفيون.

*تكوين منظماتها الخاصة الطوعية، وغير الربحية.

إن مثل هذه القيود لا تساعد الحكومات حقاً في حكم شعوبها أو قيادتها. بل إنها تضر بالمجتمع في حقيقة الأمر. وبالرغم من وجود مثل هذه القيود في هذه البلدان وغيرها من بلدان العالم، فإننا نشهد دفعاً مما دون المستويات الحكومية (ومن داخلها أيضاً) لإعلاء دور الروابط (الاتحادات، والأحزاب، والمنظمات الأهلية، ووسائط الإعلام) والتحرك صوب الديمقراطية.

ومثلما ينبغي تحسين الحكم في مستوى الدولة، كذلك ينبغي لمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية نفسها أن تصبح أكثر تحملا للمسؤولية تجاه أعضائها، ومجتمعاتها، والزبائن الذين تقدم الخدمات لهم، والمجتمع بأسره. ينبغي أن تحكم المنظمات نفسها بطريقة ديمقراطية مثلما تطالب حكوماتها باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان. إن ما نعنيه بقولنا حكم نفسها بطريقة أكثر ديمقراطية هو أن على المؤسسات الأهلية:

- أن تطور قواعد سلوك خاصة بها.
- أن تتيح لأعضائها المشاركة في عملية صنع القرارات.
- الإصرار على انتخابات لموظفيها / قادتها تتصف بالانكشاف، والنزاهة، والانتظام (كل سنتين مثلاً).
- أن تصبح أكثر اتصافاً بالشفافية والمساءلة- لأعضائها ولجيرانها، والذين ربما لا ينتفعون بخدماتها ولكنهم يعيشون في المجتمع نفسه.

وكما هو الحال في أي نظام ديمقراطي (سياسي أو غير سياسي)، ينبغي أن تقابل الأغلبية آراء الأقلية بالتسامح. ولا يقتصر هذا الأمر على الأغلبية الدينية أو الأغلبية الإثنية في مقابل الأقلية، وإنما يشتمل أيضاً على أغلبية الرأي في مقابل أقلية الرأي. وعلى سبيل المثال، شهدت مصر والأردن كثيراً من الأمثلة لنقابات

طردت أعضاءها لدعمهم العملية السلمية أو لزيارتهم إسرائيل. وفي حالات أخرى، تقوم نقابات ومؤسسات أهلية بطرد أعضائها لمجرّد اختلاف آرائهم عن آراء الأغلبية.

تعلم الدروس، ومشاطرة الخبرات

إن بوسع الفلسطينيين، والمصريين، والأردنيين، واللبنانيين، أن يتعلم بعضهم من بعض، ومن غيرهم أيضاً، ممن ناضلوا ضد الفقر، أو الاحتلال، أو الحرب الأهلية، أو عجز الحكومة عن كسب المعارك بذاتها. والعبرة المستفادة من دراسة خبرات جنوب إفريقيا وبنغلادش، وشرق أوروبا، والفيلبين، وغيرها من البلدان هي أن التنمية لن تحدث، وحدّة الفقر لن تخفف، والتقدم لن يتحقق، إلا إذا التقى عمل الدولة (من خلال الحكومة)، وعمل المجتمع (من خلال المنظمات الأهلية، والنقابات، والمنظمات الشعبية). ومن المنطلقات الحاسمة التأثير في هذه الشراكة وجود قوانين وأنظمة تحكم عمل هذه المنظمات الأهلية في المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن التشريعات التي تنظم عمل المنظمات الأهلية في مصر، وفلسطين، ما تزال في طور النشوء؛ وبالرغم من أن كلا البلدين قد أجاز قوانين بهذا الشأن، إلا أن المحك الفعلي هو تنفيذ هذه القوانين. وفي الحق، إن كلا المجتمعين يمران الآن بمفصل حاسم في تطور الشراكات بين الدولة والمجتمع. ولا يقتصر الأمر على تنظيم الحكومات للمنظمات الأهلية، فمن الضروري أن تنظم المنظمات نفسها أيضاً. ومن الطرق المهمة لتحقيق ذلك إعداد المنظمات الأهلية نفسها قواعد سلوك وطنية لها.

وسيكون من المفيد لنا، نحن المجتمعين هنا، أن نستذكر ما شهدته مصر وغيرها من الدول في السنوات القليلة الماضية، والخطوات التي سارتها فلسطين، في الوقت نفسه، صوب الشراكة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وقطاع المنظمات الأهلية. وسنبدأ ذلك بالحديث عن مصر.

مصر: التطوعية وتطور قطاع المنظمات الأهلية:

تتصف المنظمات الأهلية في مصر. كما هو الحال في فلسطين، بتاريخها الغني، ودور التطوعية المهم فيه. وفي القرن التاسع عشر، كانت المنظمات الأهلية في مصر، دينية في معظمها، إسلامية ومسيحية. وشهدت هذه المؤسسات الأهلية نمواً سريعاً بعد الحرب العالمية الثانية وفي أواخر الخمسينيات، وقد تعرضت للتحويل في عهد جمال عبد الناصر، حينما سعت الحكومة إلى الاضطلاع بدور أكبر في حياة المواطنين الخاصة؛ وقد رافق عجز الحكومة المصرية عن إقصاء المبادرات الشخصية، إعادة توكيد تدريجي للتطوعية والاعتماد على الذات في مصر، وكانت هذه التطوعية تتجه إلى الفقراء والمجتمعات الفقيرة؛ وخلال القرن الماضي، تطورت هذه التطوعية من سيادة إحساس الصفوة بالرفاه والأبهّة إلى رغبة الطبقة الوسطى في مد يد العون إلى المجتمع؛ وكذلك شهد المجتمع تحركاً قوياً للبقاء من قبل المواطنين المهمشين والفقراء في دولة تسلطية.

تعد هذه المنظمات المجتمعية مكوّناً أساسياً من مكونات المجتمع المدني المصري ففي مصر حوالي 14,000 منظمة أهلية مسجلة لدى الحكومة المصرية؛ وتعمل حوالي 11,000 من هذه المؤسسات بنشاط في جميع أرجاء البلاد لتوفير الرعاية الصحية، والتعليم، والتدريب على الوظائف، ورعاية الطفولة، ورعاية المسنين، والرفاه، والمساعدة القانونية، ورصد حقوق الإنسان، والتوصل إلى القروض (وبخاصة للنساء)، والمياه،

والري، والخدمات البيئية الاجتماعية، والاقتصادية لسكان فقراء في معظمهم. إن روابط تنمية المجتمع، والجمعيات الخيرية الإسلامية والمسيحية، والمنظمات النسوية ومجموعات الطلبة، و (منذ وقت قريب) روابط رؤوس الأموال، تعمل بنشاط من أجل تلبية حاجات أسواقها ومجتمعاتها الخاصة.

يشك المرء في انطباق مصطلحات مثل "المنظمات الطوعية الخاصة" والمنظمات الأهلية على المنظمات الخيرية، والتنموية، وغير الربحية وما إليها في مصر. ويمكن القول بأن جميع المشاركين والمراقبين لأنشطة المؤسسات الأهلية في مصر يدركون أن هذه المنظمات بعيدة عن أن تكون مستقلة عن الحكومة.

ولا يقتصر هذا القول على مصر وحدها، ففي كثير من البلدان النامية، تنشئ الحكومة نفسها أو موظفو الحكومة منظمات أهلية (ونعني بذلك ما يسمى GONGO – أي المنظمات الأهلية التي توجهها الحكومة أو تنظمها الحكومة). ومع ذلك، فإن العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومات تراوح بين العداء والتعاون. وفي مصر أمثلة كثيرة لعلاقة الريبة والعداء هذه بين المنظمات الأهلية والحكومات، وتشتمل المنظمات المستهدفة بالعداء من قبل الحكومة المصرية على ثلاث منظمات هي: مجموعات النساء، والمجموعات الإسلامية، ومجموعات حقوق الإنسان، وسنبين ذلك فيما يأتي:

- حلّ جمعية تضامن النساء العربيات التي تقودها د. نوال السعداوي في عام 1991، وتعود معاقبة هذه المؤسسة الأهلية إلى رد الفعل لانتقادات الدكتورة السعداوي للرئيس مبارك (حرب الخليج، 1990 –1991 مثلاً) وليس لخروج المنظمة الأهلية عن قواعد السلوك. وقد صادرت الحكومة ممتلكات الجمعية وقدمتها لإحدى الجمعيات غير المشهورة التي توجهها الحكومة وهي "نساء الإسلام" التي يشرف عليها أحد موظفي الحكومة.
- رفض الحكومة تسجيل الإخوان المسلمين بصفتهم حزباً سياسياً أو منظمة أهلية (جمعية خيرية).ويدل ذلك على الطريقة التي تتحكم بها الحكومة المصرية في مؤسسات المجتمع المدني.
- رفض الحكومة المصرية الدائم لتسجيل المنظمات المصرية لحقوق الإنسان، وهو دليل إضافي على ما ذهبنا إليه.

الواقع الاقتصادي يفرض تغيراً لمصلحة المؤسسات الأهلية

عاش الاقتصاد المصري من انحدار خطير في عام 1990، وواجه الرئيس مبارك عندئذ الحاجة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، وتخفيف إحكام قبضة الحكومة على الاقتصاد، وذلك بتشجيع القطاع الخاص، ومكافحة الفقر، والبطالة، والتضخم، والديون الدولية التي بلغت مستوى خطيراً. وكان من طرائق القيام بذلك، تكوين صندوق اجتماعي للتنمية في مصر، بمساعدة البنك الدولي. وقد اجتذب هذا الصندوق أكثر من بليون دولار من المساعدات الآن، وذلك لإعادة تدريب العمال. وتحسين النقل العام، ومكافحة الفقر، وكان من كبار الشركاء في هذا الصندوق المنظمات الأهلية المصرية.

تشابه التوقعات الكبيرة التي تعلقها الحكومة المصرية والبنك الدولي على المنظمات الأهلية المصرية في تحييد آثار الخصخصة والتكييف الهيكلي– تشابه في بعض الجوانب التوقعات المناظرة من المنظمات الأهلية الفلسطينية في تطوير الاقتصاد الفلسطيني الراهن. من الواضح، في كلا الحالين، أن المنظمات الأهلية هي شريك مهم للدولة، وبخاصة في حالات عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات التنمية والرفاه الاجتماعي. وفي حين يشهد المرء تخليا للحكومات، في مختلف أرجاء العالم، عن أدوارها (أو العجز عن القيام بها). فإن كثيراً من هذه الحكومات تعجز عن التخلي عن إحكام قبضتها على المجتمع أو عن توفير بنية الدعم السياسي الضرورية لإتاحة الفرصة أمام المنظمات المجتمعية في ممارسة قدر أكبر من حرية الاجتماع والكلام أو الانخراط في النشاطات التنموية. إن مصر، لسوء الحظ، تعكس هذا النمط القديم من التفكير، ومع ذلك فإن فيها إمكاناً كبيراً، الآن في التحرك صوب الشراكة مع المنظمات الأهلية كما لو كانت خصوماً للحكومة. ويكمن هذا الإمكان في روح النشاط السائد في البلاد، وليس في التشريعات التي أجيزت منذ وقت قريب (أيار 1999).

النضال من أجل تعديل قانون الجمعيات في مصر

استمرت الحملة من أجل تعديل قانون الجمعيات في مصر (قانون المنظمات الأهلية) سنوات عدة، وكانت الغاية منها تعديل القانون سيئ الصيت، الذي يحمل رقم 32 لعام 1964، أو إلغائه، وكان الرئيس عبد الناصر قد سنّ هذا القانون للتحكم في المنظمات الشعبية (المنظمات الأهلية، والمؤسسات الخاصة، وغيرها من المؤسسات الواقعة خارج نطاق الدولة). وقد دأب قادة المنظمات الأهلية وخبراء التنمية الدوليون على إبراز دور هذا القانون في تدمير المنظمات الأهلية، والمجتمع المدني، والتنمية الاقتصادية بوجه خاص، وكان هؤلاء القادة يسعون إلى تعديل هذا القانون أو إلغائه، وكانت منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات النساء، والمنظمات الإسلامية، وغيرها من المنظمات قد بقيت سنوات طوالاً تحاول الالتفاف على هذا القانون وذلك لأن الحكومة كانت ترفض تسجيل هذه المؤسسات أحياناً (كما هو الحال في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والإخوان المسلمين) أو تقوم بحلها وتسوغ ذلك بهذا القانون (كما في جمعية تضامن النساء العربيات). وفي بعض الأحوال، قامت هذه الجماعات بتسجيل نفسها باسم شركات غير ربحية في إطار القانون المدني. وقد حدّ هذا كثيراً من قدراتها على العمل بصفة منظمات أهلية للتنمية أو الحقوق المشروعة. ولذلك بقيت الجهود قائمة لتعديل القانون رقم 32.

وفي عام 1997، ارتأى الكثيرون من نشطاء حقوق الإنسان وغيرهم من قادة المنظمات الأهلية أن من الأفضل عدم مناقشة تعديل القانون رقم 32 خشية أن يكون إدخال الحكومة لتعديلات عليه قد يزيد الحال سوءاً. وما كان أبعد نظر هؤلاء النشطاء! فإن هذا هو عين ما وقع من بعد.

وفي 27 أيار من عام 1999، أجاز مجلس الشعب المصري بالإجماع القانون رقم 153، التي شدد سيطرة الحكومة على المؤسسات الأهلية، لقد كان هذا القانون، الذي دفع إليه الرئيس مبارك أشد أذى ونكراً للمصريين العاملين لأجل الحريات المدنية وحقوق الإنسان، وذلك لأن الحكومة توجهت إلى مؤسسات المجتمع المدني للمساعدة في وضع مسوّدة القانون. غير أن القانون الذي أجيز في شهر أيار لم يكن له صلة تذكر بالمسودة التي نجمت عن العملية التشاورية مع قادة المنظمات الأهلية العاملين مع موظفي الحكومة. وبعبارة

أخرى، حدث تحول خطير، في وقت ما بين العملية التشاورية التي شارك فيها عدد قليل من ممثلي المنظمات الأهلية، وما فعله مجلس الشعب. إن ما قرأه المعنيون بالمنظمات الأهلية، أو الشركاء، من لغة جديدة في نصوص القانون، لم يكن اقل سوءاً من قانون رقم 32 الأصل الذي اعتبره الجميع قانوناً بالياً وفي حاجة ماسة لتعديل مستمر.

اشتمل القانون الجديد على قواعد إجرائية تتعلق بالجماعات الخاصة التي تعمل في جميع المجالات من الرعاية الصحية والتعليم إلى الحقوق المدنية. وقد منح القانون للحكومة صلاحية حل مجالس الإدارة، وإبطال القرارات، والاعتراض على التمويل الخارجي للمؤسسات.

وكذلك حرم القانون الجماعات الخاصة من المشاركة في النشاط السياسي، هو قيد مع القانون رقم 32، ويحظى بموافقة معظم قادة المنظمات الأهلية، وكانت الأهداف الرئيسة لهذه القيود هي جماعات حقوق الإنسان، والإسلاميين، والجماعات المناصرة للديمقراطية، التي طالما أغضبت الحكومة المصرية، وأربكتها من خلال جهودها الفعالة لتشجيع التنمية، ووعي الجمهور، وحقوق الإنسان.

إذا كانت الحكومة المصرية تحاول مدّ يدها إلى قطاع المنظمات الأهلية بصفته شريكاً في التنمية، فإن العكس هو الذي حدث فعلاً؛ فالطريقة التي كانت تمد الحكومة يدها بها كانت طريقة اليد المقبوضة؛ وقد أدت عملية تكوين بيئة تشريعية جديدة إلى اعتبار كثير من قادة المنظمات الأهلية أن علاقتهم بالحكومة علاقة اضطراب ومواجهة وليست علاقة تعاون واحترام متبادل. ومن المستبعد أن يطرأ تحسن على هذا الوضع.

سيطرة الأردن على المنظمات الأهلية: مشاركون لا شركاء

إذا كان مدخل الحكومة المصرية إلى قطاع المؤسسات الأهلية يقوم على محاربتها والسيطرة عليها، وسحقها أحياناً، فإن مدخل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية يختلف عن ذلك المدخل، ولكنه اختلاف في الأسلوب فحسب. إن حكومة الأردن تسعى أيضاً إلى الهيمنة على المنظمات الأهلية، ولكن من خلال مدخل حمائي أبوي. وبعبارة أخرى، تشجع الحكومة الأردنية نشاطات المنظمات الأهلية ما دامت قادرة على التحكم في تلك النشاطات. ومن ثم، فإن الأردن تعترف بقيمة المنظمات الأهلية بصفتها مشاركة في التنمية، وليس بصفة شركاء فيها بالضرورة. ولذا، فإنها لم تقم بالخطوة التالية في تحرير قطاع المنظمات الأهلية وإتاحة تطورها وفقاً لشروطها الخاصة أو اختيارها لنفسها ما تراه مناسبا من حاجات الشعب الأردني.

وفي الأردن، كما هو الحال في مصر، لا تقوم شراكة كاملة بين الحكومة والمنظمات لأهلية. وفي الواقع، تقسم الحكومة المنظمات الأهلية وغيرها من منظمات المجتمع المدني وتنظمها بحسب رسالة كل منها. فمثلاً، تنظم وزارة الداخلية الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات المهنية، كما تنظم وزارة الثقافة جميع المنظمات الأهلية [الثقافية]، وكذلك تنظم وزارة الشؤون الاجتماعية جميع الجمعيات الخيرية إن كل وزارة من الوزارات تضبط جميع النشاطات الواقعة ضمن دائرة مسؤولياتها، ولا يتاح للمنظمات أن تمارس نشاطات تقع ضمن صلاحيات عدة وزارات؛ وهكذا نجد المجتمع المدني مقسماً ومفتتاً ضمن وحدات إدارية بحسب منطق

التحكم البيروقراطي. وفضلاً عن"الجودة" البيروقراطية، يخدم هذا التقسيم أيضاً المنطق السياسي الذي ساد مع عهد الاستعمار البريطاني والفرنسي صاحب شعار "فرق تسد".

لبنان

يختلف وضع المنظمات الأهلية في لبنان، فبدلاً من التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كثيراً ما تجد نفسها مدفوعة إلى ميدان النشاط السياسي. وهو أمر لا ينبغي للمنظمات الأهلية الخوض فيه، إن لم تكن قد جرى تنظيمها حول قضايا سياسية، أو إنسانية، أو متعلقة بالحقوق المدنية؛ إلا أن وضع لبنان الخاص، باحتلال إسرائيل له، والهيمنة السياسية والعسكرية السورية عليه تجعل حتى المنظمات الأهلية الاقتصادية نفسه مدفوعة إلى خوض المعارك السياسية بالإكراه. وعلى سبيل المثال، حين قررت حكومة لبنان تأجيل الانتخابات المحلية في عام 1997 (أي بعد 34 سنة من عقد آخر انتخابات محلية)، قام النشطاء من 15 منظمة أهلية بتنظيم حملات وعي في أوساط الإعلام، وبين الجماهير، أدت في نهاية الأمر إلى تراجع الحكومة عن قرارها. وبالرغم من نجاح حملة المجتمع المدني هذه في اجتماع عناصرها معا ودفع السياسة العامة إلى الأمام، إلا أن الحدث في ذاته كان أمراً نادر الوقوع في لبنان. ويعود عجز المنظمات الأهلية في لبنان عن تنسيق نشاطاتها إلى الأمور الآتية:

*الريبة طويلة الأمد التي نجمت عن الحرب الأهلية.
*عدم التمكن من السفر بأمان في المناطق التي تحتلها إسرائيل (وسوريا).
*الافتقار إلى تقاليد التعاون بين مختلف القطاعات الدينية والجغرافية والإيديولوجية.

ولن يقوى قطاع المنظمات الأهلية في لبنان على التحرك صوب تكامل أكبر وتعاون داخلي أوثق، إلا حين يتحرر من الاحتلال الإسرائيلي (والسيطرة السورية) وحين تصبح الحكومة مسؤولة أمام الشعب. وعندما تقوم المنظمات الأهلية بترتيب بيتها، وعندئذ فقط يستطيع هذا القطاع أن يقوم بدور شريك كامل مع الدولة اللبنانية. وإلى أن يحين ذلك الوقت، ستظل المنظمات الأهلية متفرقة، حتى لو كانت فعاله وحدها أحياناً، في النضال لمصلحة المشردين، والبيئة والخدمات الاجتماعية.

دور فلسطين في دور القيادة للمجتمع المدني في العالم العربي

يتجه الفلسطينيون إلى التعلم من جيرانهم (أشقائهم) العرب حتى عندما يمضون قدما في سبيلهم الخاص. وقد استطاعت المنظمات الأهلية الفلسطينية القيام بدور الشريك الكامل في التطوير، وذلك لما عرفت به من نشاط، وخبرات، وقوة، وحكمة، وحاجة ملحة في أن تحكم نفسها بنفسها، وتنظم سلوكها وتعدّله، وكذلك فإن القيادة الصامدة لمنظمة التحرير، ورغبة السلطة الوطنية الفلسطينية في التعلم من الأخوات والأخوة في قطاع المنظمات الأهلية في مختلف أرجاء البلاد هيأ الحكومة الفلسطينية للقيام بدور الشريك الكامل في التنمية – وذلك شريطة أن يوجه التشريع الحالي– والممارسة الحالية بتنفيذه صوب التعاون لا المواجهة.

أشكركم على ما منحتموه لنا من وقت واهتمام. نحن (محمد ودنيس) نتطلع إلى مواصلة عملنا مع السلطة الوطنية الفلسطينية ومجتمع المنظمات الأهلية في الشهور والسنوات القادمة.

التحدي في علاقات الحكومة والمنظمات الأهلية
الحالة الإثيوبية

السيد جلال عبد اللطيف، المجموعة الإفريقية، إثيوبيا

الجلسة الثانية: الإطار التنظيمي للمنظمات الأهلية الفلسطينية
مجموعة النقاش الثانية: الوضع القانوني للمنظمات الأهلية في سياق مقارن: نظرة إجمالية.
15 شباط 2000

تعدّ إثيوبيا واحدة من أفقر بلدان العالم، وذلك بالرغم لما حبتها به الطبيعة من ثروات طبيعية، كبيرة غير مستغلة، وهي عبارة عن مناطق شاسعة من الأراضي الزراعية القابلة للاستثمار، وجماعات المواشي والرواسب المعدنية الغنية، ومصادر المياه الوفيرة، والإمكانات الكبيرة لتطوير مصادر طاقة هيدروكهربائية وحرارية أرضية. ولإثيوبيا ثقافة متنوعة ثرية، وهي تحظى بإعزاز المسلمين والمسيحيين. ولكن إثيوبيا، بالرغم من إمكاناتها الكبيرة وكثرة سكانها ونشاطهم، تشتهر بأنها بلد المجاعات المتكررة، والفقر المدقع، والصراعات المتطاولة، والهجرات الجماعية لأناس يسعون إلى تحقيق حياة أفضل. ويعود الفشل في الاستفادة من إمكانات البلد جزئياً على الأقل، إلى الاستبعاد قديم العهد لمعظم مواطنيها من شؤون الحكم والتطوير.

تشغل إثيوبيا حوالي 1,221,000 كيلو متر مربع من القرن الإفريقي. ويقدر عدد سكانها بحوالي 60 مليون نسمة، وهم متنوعو اللغات، لهم حوالي 100 لغة ولهجة منها مجموعات سامية، وكوشية، وأموية، ونيلية، ويعكس هذا أيضاً التنوع الأثني للسكان، الذي يشتمل على حوالي 80 مجموعة إثنية منها مجموعات أورومو، وأمهرة، وتغري، وسداما، والصومال، وبيرتا، وعفار، وغوراج، وغيرها. وإثيوبيا بلد علماني من الناحية الرسمية، ولكن معظم سكانها من المسيحيين، أو المسلمين، أو أتباع الديانات التقليدية لمختلف المجموعات القبلية.

وفي الماضي القريب، عانت إثيوبيا، شأنها شأن جيرانها، من أنظمة الحكم الوحشية، التسلطية، غير المسؤولة التي فرضها في الأغلب الإرهاب والقوة الوحشية، وانعكس حالها في ضعف الكفاءة، والجشع، والفساد، والتمسك بإيديولوجيات سياسية مختلّة الأداء في محاولاتها إضفاء الشرعية على سوء حكمها. ولقد كانت التكاليف البشرية مذهلة حقاً. فمنذ منتصف السبعينيات فقد ملايين من الناس حياتهم في الصراعات المسلحة والمجاعات وما لهما من نتائج مباشرة وغير مباشرة. وكذلك أصبحت أعداد مماثلة في عداد المعاقين بدنياً أو عقلياً. وتشرّد ملايين الناس، في داخل البلاد وخارجها.

لقد أدت الصراعات، والقمع، وسوء الإدارة المزمن إلى إبقاء البلاد تحت أدنى مؤشر نسبي أو مطلق للتنمية البشرية؛ ففي إثيوبيا أعلى معدلات وفيات الأطفال وأدنى مستويات الدخل للفرد؛ وتُراوح مستويات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية في العالم النامي حول الحضيض في قياسات الرتب العالمية. ويتفاقم الجوع

واليأس في الأحياء الفقيرة بالمدن والمناطق الريفية حيث يناضل الفلاحون والرعاة من أجل البقاء إزاء الكوارث الطبيعية المتكررة، والمتزايدة مع انحطاط البيئة، والاقتصاد الذي يعاني من الجور وعدم الكفاية.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج هذه المشكلات تعوق ما يبذل من محاولات للتخفيف من حدتها. ومن الأمور الجديرة بالذكر هنا ضعف التعليم، ذلك أن مستويات التعليم والالتحاق بالتعليم الابتدائي منخفضة جداً، وفي عام 1991–92 لم تتجاوز نسبة الملتحقين فعلاً بالتعليم الابتدائي 20.4 % من أطفال هذه المرحلة العمرية. إن الهبوط الكبير في مستوى معرفة القراءة والكتابة يجعل من العسير التوصل إلى المعرفة، ولا يتوافر هذا التوصل إلا لنسبة ضئيلة المقدار من الناس؛ وفي المناطق الواقعة خارج المدن، يعد المذياع مصدر المعلومات الممكن الوحيد في العادة.

وسنة بعد أخرى، يتخطى نمو السكان السريع، المكاسب المتواضعة المتحققة في الإنتاج الزراعي.مخلفاً جزءاً كبيراً من السكان تحت رحمة المساعدات من الأغذية، وتضطر إثيوبيا إلى استيراد حوالي مليون طن من الأغذية حتى في السنوات التي لا تبتلى فيها بكوارث، وهو وضع غير محتمل، ويزيده سوءاً ما تفعله الإدارة السيئة، التي تحد الإنتاج، من تدمير للأراضي اللازمة. وتقدر بعض دراسات هيئة الأمم المتحدة، أن الأراضي التي تعيل الآن عدة ملايين من الأسر المعيشية، ستصبح خراباً، وفقاً لمعطيات التدهور الإيكولوجي الحالي، مع حلول حام 2000، بل إن تركة الحرب، حتى مع حلول السلام، ستظل تضغط بثقلها على البلاد، فيما تعانيه من تهشيم الاقتصاد والمؤسسات والمعنويات الوطنية، ويزيد ذلك كله سوءا ما تعانيه من تفاقم الفقر والاضطراب في حصول الأسر المعيشية على أقواتها.

أدّى انهيار نظام "الديرغ" في 1991 إلى إنهاء تركة 17 عاماً من الحكم العسكري الستاليني الذي أعقب قرونا من الأوتوقراطية الإقطاعية. كان "الديرغ" قد قضى على كثير من التقدم الذي حققه الإثيوبيون في القرن العشرين وعلى كثير منهم أيضاً؛ وكان الديرغ قد قتل الألوف منهم مباشرة كما قتلت اعداد أكبر في الحروب الداخلية للنظام، ويعتقد أن ملايين قضوا نحبهم بتأثير المجاعات، والأمراض التي انطلقت من عقالها بما عرفه الديرغ من صراعات، وسوء حكم وانتهاك لحقوق الإنسان السياسية في إثيوبيا. وبعد القضاء على الديرغ أصبح السبيل ممهدا لليبرالية السياسية والاقتصادية وبناء الحكم الديمقراطي، وبرزت للعيان قضية جديدة مهمة وهي: ضرورة مشاركة المجتمع المدني بصفتها جانباً أساسياً من جوانب الديمقراطية والحكم السليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.

وقد أتاح تغيّر الحكومة الفرصة للتوجه صوب التكوين الديمقراطي وتطوير الحكم السليم للحلول محل النظام الأوتوقراطي العسكري السابق، غير أنه لم يكن ليضمن ذلك. إنّ من شأن الليبرالية السياسية توفير الفُرص ولكن تحقيقها يحتاج إلى أكثر من ذلك، فهو يحتاج إلى فهم شعبي أفضل لطبيعة الديمقراطية وكيفية المشاركة فيها وتوجيهها.

أصبحت الطريق ممهدة، بعد سقوط الديرغ، أمام إحياء المجتمع المدني الإثيوبي، والبيئة المواتية بقدر أكبر لتحقيقه. وكذلك فعلت إعادة التنظيم التالية في الحكم والمنظمات السياسية التي فتحت النوافذ والآفاق لبروز

المجتمع المدني ونشاطاته، ومنه المنظمات الأهلية، أما العناصر الأخرى في المجتمع المدني فما تزال تعاني من المحدودية والعمل بطرق غير رسمية. وأيا ما كان الأمر، فإن المنظمات الأهلية المعاصرة تشكل جزءاً من البيئة الرسمية ومن ثم تبرز حاجتها إلى العمل في إطار البيئة الإدارية والقانونية الرسمية.

ويتفق وقوع هذا الأمر مع إقرار الدستور الإثيوبي الجديد، الذي يشتمل على نصوص تخدم حماية حقوق الإنسان، وعلى قائمة معضلة بحقوق الإنسان والمؤسسات لفرض احترام حريات الإنسان الأساسية.

ولا تخفى على أحد أهداف القيادة السياسية الجديدة في انطلاقها مع التجارب الديمقراطية، وسيادة القانون، وتوكيدها لتفكيك النظام الإمبراطوري. وقد أخذت تظهر التضمينات المباشرة للدستور الجديد وإعادة تنظيم دولة الإمبراطورية القديمة على أسس إقليمية لغوية، وذلك على نحو يتيح للمنظمات الأهلية ممارسة شؤونها في البلاد.

يمثل هذا الأمر عملية التغيير المهمة والليبرالية السياسية اللتان تجريان الآن في إثيوبيا، حيث التزمت الحكومة الحالية بتوسيع نطاق الحريات السياسية والمدنية. إلى جانب تحول الاقتصاد من نظام اقتصادي شيوعي يتصف بالتخطيط المركزي إلى اقتصاد سوق. ويتيح هذا الأمر، فيما يتيحه من أشياء، الفرص لمناقشة الجمهور سياسة الحكومة وإسهامه فيها. ويتزايد بروز الحاجة إلى مناقشة السياسة العامة، غير أن ذلك لا يصبح ممكناً وعملاً إلا إذا توافر للجمهور المزيد من الوعي بشأن كيفية صنع السياسات، وطبيعتها وأهدافها.

كانت مشاركة المنظمات الأهلية من الخارج تصدر أول الأمر استجابة للمجاعة التي شهدتها إثيوبيا قبل أكثر من ثلاثين عاماً. والآن أخذت التوجهات التنموية والسياسية الجديدة للحكومة تدفع لأنشطة المنظمات الأهلية في البلاد، ولكن القوانين والأنظمة وكيفيات العمل الحالية ما تزال غير كافية.

المنظمات الأهلية في إثيوبيا

اتجهت الإجراءات المبكرة التي اتخذتها الحكومة الانتقالية إلى تشجيع مختلف الجمعيات والمؤسسات الطوعية على استئناف عملياتها المشروعة. وفي صيف 1992، أصدرت الحكومة الإثيوبية الانتقالية نداء رسمياً إلى مختلف الجمعيات والمنظمات الأهلية تدعوها فيه إلى الاتصال الفوري بوزارة الداخلية لتجديد تسجيلها. ولم تكتف بعض المجموعات مثل جمعية الشبان المسيحيين YMCA والكنيسة اللوثرية بتجديد التسجيل، بل إنها وسعت نشاطاتها وأخذت تطالب باسترداد ممتلكاتها التي صادرها الديرغ. لقد منحت الليبرالية السياسية دوراً جديداً وبنّاء للمنظمات الأهلية الإثيوبية الناشئة كما منحت أملاً جديداً للمنظمات الأهلية القائمة.

نمو القطاع

كان الميثاق الانتقالي الوسيلة الأولى لدفع نمو المنظمات الأهلية القديمة والجديدة على حد سواء، وفي ظلّه نشأت أنواع جديدة من المنظمات الأهلية، تقوم على القرابة الإقليمية، ومنها رابطة "غوندر" الطوعية، ورابطة شباب كولفي، وأمثالهما. إن مثل هذا النمط من الروابط لم يكن متاحاً في ظل نظام الديرغ. وكان من أهم الظواهر في هذا الشأن، النمو المفاجئ للمنظمات الأهلية الإثيوبية العلمانية التي تركز على قضية الحكم

والبناء الديمقراطي، ومن ذلك الجماعات التي نشأت لإدارة شؤون التعليم القانوني والمدني في كل من المناطق الريفية الحضرية، ومراقبة الانتخابات، وتوعية الجماهير بقضايا النوع الاجتماعي. وبالرغم مما عانته هذه الجماعات من ضيق النطاق، وضعف القدرات، وتحكم جداول أعمال المانحين بها إلى حدّ ما. بالرغم من ذلك كله، فإن مجرد وجودها يشهد على وجود حيّز إجرائي وقانوني في البلاد، وكذلك وجود آفاق جديدة لعمل المؤسسات الأهلية. وقد منحت عملية نزع المركزية التي أشار إليها الميثاق الانتقالي دوراً إجرائياً جديداً وبنّاء للمنظمات الأهلية الإثيوبية الحديثة النشأة.

وكذلك، وقع نمو أكبر كثيراً بين المنظمات الأهلية التطويرية، وبخاصة في المناطق الساعية إلى توفير التوصل إلى القروض الصغرى، والمشاركة في قضايا البيئة والإغاثة المباشرة. وللمرة الأولى في تاريخ المنظمات الأهلية، شعرت مجموعة من هذه المنظمات القوية وذات الخبرة بضرورة إنشاء مؤسسة مظلّة للمنظمات الأهلية الأصلية وحدها، وهكذا تم تأسيس "مجلس المنظمات الطوعية الإثيوبية" (الذي أغلق فيما بعد). وكذلك أخذت شبكات مماثلة تبرز.بجلاء ومنها "تجمع المنظمات الأهلية لتخطيط الأسرة"، و"جمعية التطوير المشارك في إثيوبيا".

بقيت "رابطة التنمية والإغاثة المسيحية" مؤسسة المظلة الوحيدة في البلاد، وقد دأبت، حتى وقت قريب، على التصرف وكأن قضايا السياسات المتصلة بالإغاثة والتنمية حمى لها وحدها. وكانت تقابل بالنفور محاولات التعاون مع المنظمات المحلية حديثة النشأة. ولهذه الرابطة نفوذ واسع في توجيه الموارد المتجهة إلى المنظمات الأهلية في البلاد. ولا يقتصر دورها على تقديم الخدمات بل إنها تعدّ معبراً لتوزيع موارد المانحين ومن ثم يمكن القول بأنها تصنع المنح لأعضائها، وتحجم بعض المنظمات الأهلية الإسلامية عن التعامل معها للرمز الذي تحمله، وإن تكن الآن مشتملة على عدد كبير من الأعضاء العلمانيين، مما يدفع تلك المنظمات إلى التفكير في الاشتراك في العضوية. وقبل عدة سنوات، قامت "رابطة التنمية والإغاثة المسيحية" CRDA بتعيين المدير التنفيذي الإثيوبي الأول لها. ولعلّ التغير في إدارتها وضغوط المانحين،يؤديان إلى ظهور وجه جديد لهذه الرابطة.

يمنح جدول الأعمال الليبرالي في الاقتصاد والسياسة الذي أعدته "الحكومة الانتقالية الإثيوبية" فرصاً جديدة لقيام عدد كبير من المنظمات الأهلية في أوروبا وأمريكا الشمالية بزيارة المنظمات المحلية واستكشاف إمكانات العمل المشترك معها، وكذلك الحال مع الولايات الحكومية (تشتمل تلك المنظمات على مركز كارتر، والمؤسسة الديمقراطية الوطنية، والمؤسسة الأمريكية الإفريقية، واتحاد المعلمين الأمريكيين، ومؤسسة فريدريتش إيبرت، ومؤسسة كير الكندية، وأوكسفام الكندية، وصندوق السلام، ومراقبة حقوق الإنسان، وإنترنت كندا لحقوق الإنسان، ومؤسسة الإصلاح الجزائي، ومؤسسة الحياة والسلام، وما إليها). وفي حين قامت بعض هذه المؤسسات بفتح مكاتب لها، بقي أكثرها مقتصراً على تمويل المجموعات المحلية ودعمها، وإن كان ذلك يتم بدرجة كبيرة من الانتقائية.

تزايد البحث في شؤون قطاع المنظمات الأهلية

إن ما شهدته البلاد من نمو وتطوير في تقدير حاجات القدرات لدى المنظمات الأهلية، في كمّها وتنوعها– يتقدم على الإصلاحات الإدارية والتشريعية فيها. وقد أدت محاولات المنظمات الأهلية لضمان توسيع الحيز القانوني والإجرائي وكذلك حاجة الحكومة إلى التنظيم– أدت إلى قيام توتر عميق الجذور. وفي الوقت نفسه، أدى النمو الكمي للمنظمات الأهلية في البلاد إلى نمو في عدد القضايا الكيفية المثارة، وأخذت تبرز قضايا واهتمامات جديدة من مثل الضرائب، وخدمات القروض الصغيرة، ومستقبل النشاطات المولدة للدخل.

التصنيف

يمكننا تصنيف المنظمات الأهلية أو المنظمات المدنية في إثيوبيا ضمن تسع فئات ولا يستند هذا التصنيف إلى قدرة التوزيع أو القوة المالية ولكنه أكثر ارتباطا بطبيعة المؤسسات وخصائصها المميزة أي هويتها.

1- المجموعات المنتسبة إلى الكنيسة (غير الأرثوذكسية) ذات الدعم القوي بموارد من خارج البلاد.
2- الكنيسة الإثيوبية الأرثوذكسية : الذراع التنموي لها.
3- المنظمات الأهلية الإثيوبية العلمانية ذات القاعدة الحضرية والوثيقة الارتباط بالمساعدات الدولية: المياتم، والإغاثة، والبيئة، الخ.
4- وكالات المساعدة الدولية.
5- المنظمات الأهلية الحكومية وشركاء التضامن المنتسبون إلى الأحزاب الحاكمة.
6- المنظمات الأهلية الإقليمية حديثة النشوء.
7- المنظمات الأهلية الإثيوبية المهتمة بالحكم والديمقراطية.
8- الجمعيات الإثيوبية المبنية على القيم، أو مؤسسات النفع المتبادل.
9- المنظمات الأهلية الإسلامية أو ذات العقائد الأخرى.

يزيد عدد المنظمات الأهلية العاملة في البلاد على 300 منظمة. وفي أديس أبابا وحدها أكثر من مئتي جمعية مبنية على المجتمع، لا صلة لها بالمساعدات الرسمية. وتشتمل هذه الجمعيات على جمعيات المهن، مثل الفنانين، والمحامين، والموسيقيين، والجوار إلخ. وتمتاز البلاد بالثراء في تنوع أشكال حياة الترابط، في المدن والأرياف على حد سواء.

المجتمع المحلي والمنظمات الأهلية واستراتيجيات التنمية

يتزايد اعتراف الاستراتيجيات المعاصرة للتنمية بضرورة مشاركة المجتمع المدني في التنمية وتخفيف حدة الفقر، ومن ذلك أن مصادر التمويل الأساسية للتنمية مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ووكالات هيئة الأمم المتحدة تولي اهتماماً أكبر الآن بمستوى مشاركة الجمهور في مشروعات التنمية التي يموّلها المانحون، كما أن الحكومات المستقبلة للمنح تعتبر ذلك شرطاً للتمويل الذي تتطلبه. ومن أمثلة ذلك، قيام البنك الدولي بتمويل المشروع الريادي: صندوق التأهيل الاجتماعي الإثيوبي. وصناديق اجتماعية مماثلة في بلدان أخرى. وفي هذا تدليل كافٍ على أن مشروعات التنمية والتأهيل التي يشارك فيها المجتمع المدني أكثر فعالية واستدامة من نظائرها المفتقرة إلى هذه المشاركة. ومن ثم، فإن صندوق التنمية والتأهيل الاجتماعي في إثيوبيا، المنتشر في

جميع أرجاء البلاد، يتصف باعتماده البالغ على المشاركة الشعبية الواسعة في مشروعاته الفرعية. وتتضمن هذه المشاركة دوراً شعبياً متنامياً في الحكم، وإتاحة الفرصة للشعب والمجتمعات في إدارة نشاطاتها الخاصة وتزويدها بالخبرة الضرورية التي تشجعها على تحقيق ذلك.

لقد أسهمت العملية الليبرالية في الاقتصاد والسياسية، بذاتها، في إثارة توقعات الجمهور، وبخاصة في شأن المشاركة في العملية السياسية والإسهام فيها. ينبغي أن يكون دور المجتمع المدني مشتملاً على إثارة التوقعات وعلى الاستجابة لها أيضاً، ويتطلب ذلك وجود تغيرات جوهرية، وقد بدأت هذه العملية، ولكنها ما تزال بعيدة عن بلوغ المتطلبات الدنيا لها.

وقد أدت الجهود المبذولة من أجل البناء الديمقراطي وفرع مركزية السلطة في إثيوبيا إلى توليه اهتمام واسع بالمجتمع المدني وظهور أعداد كبيرة من المنظمات الأهلية الأصلية في حين كان عددها محدوداً للغاية من قبل. ويفتقر الكثير من هذه المنظمات الجديدة إلى الموارد والخبرات. والهيئات المدربة، وفهم الدور التي تقوم به، والحس بالمجتمع والغاية المشتركة. ومن شأن ذلك أن يحد من فعاليتها وقدرتها على العمل معاً، وخفض منزلتها عند كل من الشعب والحكومة.

وفي عام 1994، قامت منظمة "باكت" الأهلية الأمريكية بدراسة حول إمكان الإسهام في بناء القدرات المؤسسية داخل قطاع المنظمات الأهلية المحلي، ويتبين منها قيام حاجة ملموسة، لذلك. بدأ برنامج "باكت" في أواخر عام 1995، متزامناً مع تزايد النشاطات في مجتمع المنظمات الأهلية الإثيوبية. كانت بعض المجموعات مثل المجموعة بين الإفريقية IAG قد استهلت العمل في سلسلة من الحلقات الدراسية والمشاغل في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، واستضافت ندوات للمنظمات الأهلية حول العلاقات بين الحكومة والمنظمات الأهلية. وقد وقع هذا في وقت شهد فيه مستوى ارتياب الحكومة من المنظمات الأهلية ارتفاعاً نسبياً، وافتقر دورها الجديد فيه إلى الوضوح.

تجسد هذا الريب في عدد من الأشكال وكان منها الإشارات المختلطة التي قدمها كبار موظفي الحكومة والتأخير في تجديد تسجيل المنظمات الأهلية، والرجوع المفاجئ عن التسجيل من قبل عدد كبير من المنظمات. وفي هذا السياق، أثيرت في وسائط الإعلام المحلية قضايا الضرائب، وتدقيق الحسابات وعمل التقارير، والاتهامات بشأن النزاهة والاستقامة المالية لدى المؤسسات الأهلية.

وكانت هذه المشكلات تستند بقدر كبير إلى سوء الفهم. غير أن سلسلة الحلقات الدراسية والمشاورات المستمرة مع كبار صناع السياسات، وبخاصة البرلمان ولجانه القانونية، أدت جميعاً إلى توضيح طائفة متنوعة من القضايا، وإلى تحسن ملحوظ في مناخ العلاقات بين الحكومة والمنظمات الأهلية.

تصورات الحكومة للمنظمات الأهلية

كثيراً ما عانت الحكومة الإثيوبية، في مختلف المستويات، كما هو الحال في سائر إفريقيا، من صعوبات في إدراك مفهوم المنظمات الأهلية، والحاجة إلى وجودها، وكثيراً ما كانت هذه المنظمات تحسب جماعة منافسة للحكومة على التمويل الخارجي، وتحدياً لسلطتها في بعض الأحيان.

وقبل قيام ديكتاتورية الدبرغ، كان عدد المنظمات الأهلية بمختلف أنواعها قليلا جداً، وكانت أنشطتها ومجال عملها محدودين للغاية. ومع ذلك، فإن الموجود منها عانى في عهد الديرغ، من الإضعاف والتدمير، أو التحول إلى ذيل للنظام.

وتدل دراسة حديثة حول البيئة التمكينية لقطاع المنظمات الأهلية الإثيوبية، فرغ منها عام 1998، على أنّ كثيراً من المشكلات ما تزال قائمة، وهي تحد من تطوير المؤسسات الأهلية وعملها، وتضييق الخناق عليها.

وبينت الدراسة نفسها أن قطاع المنظمات الأهلية، في مجمله، ينقسم انقساما حاداً ضمن صدوع مختلفة تستبعد ظهور ملمح مجتمعي قابل للتحديد، وكانت الصورة التي أعطتها الدراسة لتلك المنظمات صورة هزيلة هامشية الدور في عملية التنمية. وفي الحقيقة، يبدو أن المشكلة الرئيسة للمنظمات الأهلية في إثيوبيا هي كيفية توثيق علاقاتها بعملية التنمية. إن التحرك صوب وثاقة الصلة هذه يستلزم تغيير رؤية المنظمات وأهدافها، وأسلوب عملها،وصورتها، وإحداث زيادة ملحوظة في قدراتها، وإعادة التفكير في علاقاتها مع كل من الحكومة والمنظمات الأهلية الدولية.

وقد أدّت التحديات الجديدة في الحكم والتنمية، في البلاد، إلى إبراز الحاجة لمعالجة قضايا صورة المنظمات الأهلية، وتصوراتها ودورها وإسهامها في قطاع المنظمات الأهلية. وكذلك عُجّل العمل في إعداد قواعد سلوك للمنظمات الأهلية بقدر ملحوظ من المشاركة والتشاور مع المنظمات الأهلية والمعنيين بها ويعني هذا، باختصار أن الاهتمام بالتنظيم الذاتي وقانون المنظمات الأهلية أصبح أمراً مهماً.

قواعد السلوك للمنظمات الأهلية في إثيوبيا

نتجت العملية التي أدت إلى صناعة قواعد سلوك المنظمات الأهلية عن سلسلة المشاغل المنفصلة التي نظمتها "المجموعة بين الإفريقية" و"رابطة التنمية والإغاثة المسيحية" و"مجلس المؤسسات الطوعية الإثيوبية". وكان الهدف من ذلك هو الكشف عن طرق لمخاطبة القضايا القانونية، ذات التأثير في عمل المنظمات الأهلية، ومشكلاتها مع الحكومة، وقضايا خضوعها لتنظيم، وهي مشكلات نجم معظمها في الأساس، عن فقدان إطار تنظيمي واضح وملائم للمنظمات الأهلية. كانت الحاجة واضحة تماماً لوجود إطار تنظيمي ذاتي للمنظمات. ويستلزم كون هذا الإطار مقبولاً وعملياً أن تقوم بإعداده المنظمات الأهلية ذاتها. أما المشاغل فقد قصد منها تحديد الاتجاه واستهلال العمل..

كان المقصود من تجربة الترويج لقواعد سلوك للمنظمات الأهلية العاملة في إثيوبيا تشجيعها على التفاعل فيما بينها ضمن قواعد جديدة:

- قاعدة توثيق صلة مؤسسات المجتمع المدني بمسؤولياتها تجاه الجمهور الذي تهدف إلى خدمته.
- قاعدة التركيز وإعادة التعبير عن القيم الأساسية المشتركة لدى المنظمات الأهلية، والتي تود هذه المنظمات التمسك بها.
- قاعدة ترتيب بيت المنظمات الأهلية.
- قاعدة استمرار التفاعل الخلاق مع الحكومة.

وكان في هذه التجربة أيضاً عهد بالبناء والتحسين للشفافية والمساءلة اللتين من حق الجمهور الإثيوبي توقع قيامهما.

وفي 24 أيلول عام 1998، اجتمع حوالي مئتين من ممثلي المنظمات الأهلية لمناقشات ختامية حول قواعد السلوك وصادقوا على المسودة النهائية بصفتها وسيلة للتنظيم الذاتي. وفي أثناء المداولات قدّم رئيس اللجنة القانونية لمجلس النواب الإثيوبي السيد عبد العزيز أحمد، بيانا رئيساً أوضح فيه دعم الحكومة وتقديرها لأعمال المنظمات الأهلية وتطوير قواعد السلوك بقوله:

" إن مجتمع المنظمات الأهلية الذي يتحمل مسؤولية الالتزام بالقيم المشتركة المتجهة إلى حكمه الداخلي، وممارسة عملياته الداخلية، ويتعهد بالمساءلة إزاء الجمهور الذي يسعى إلى خدمته، يسهم كثيراً في الارتقاء بالمسؤولية المدنية، ويعزز تعاوناً أكبر مع الحكومة، وجميع شركاء التنمية وسيؤدي هذا بدوره إلى إيجاد بيئة عمل أفضل للتنمية ومخرجات ناجعة في تخفيف حدة الفقر".

وزاد على ذلك بتأكيده أن المنظمات الأهلية سوف تستشار في الوقت المناسب بشأن مشروع تنظيم المنظمات الأهلية الذي تعده الحكومة الإثيوبية.

يمثل الاتفاق حول قواعد سلوك المنظمات الأهلية خطوة مهمة إلى الأمام، ومؤشراً على النضج المتزايد في مجتمع المنظمات الأهلية الإثيوبي، بيد أن الأمر يستلزم متابعة هذه القواعد، وتطويرها، وتنفيذها واستعمالها في تحسين الصورة العامة للمنظمات الأهلية وعلاقاتها مع الحكومة. وكما تقول دراسة "باكت" الأمريكية:

"إن التحدي الذي يواجه مجتمع المنظمات الأهلية هو إبلاغ الحكومة الفعال بقيمها وأهميتها دون التخلي عن استقلالها وهويتها في المجتمع المدني.

وقد أسهمت تجربة صياغة قواعد السلوك في بناء الثقة، وحققت تقدماً صوب تكوين شبكة المنظمات الأهلية وبناء التحالف في إثيوبيا.

الفرص الناشئة:

تتصف الحكومة الإثيوبية بتوجهها إلى التنمية، مع ميل قوي منها إلى دعم المجتمعات الريفية. وتركز سياساتها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة، وعلى تخفيف وطأة الفقر، ومخاطبة الحاجات الأساسية لقطاعات السكان الأكثر فقراً، والأكثر تعرضاً للمخاطر نتيجة للتأثيرات السلبية التي تركها التعديل البنيوي المهم في اقتصاد البلاد. ومن ملامح استراتيجيات التطوير التنموية لتخفيف مدة الفقر وبرنامج صندوق التنمية والتأهيل الاجتماعي الإثيوبي الذي يدعمه البنك الدولي واستراتيجيته الشامل لتحقيق الأمن الغذائي.

يمكن القول بأن التخفيف المستديم لوطأة الفقر هو الهدف الأساسي في الاستراتيجية التنموية الحكومية، ويتم تحقيقه من خلال تركيبة تجمع بين النمو الاقتصادي المستديم، وإدخال التحسينات في الخدمات الاجتماعية الأساسية، والإجراءات التي تستهدف بوجه خاص تحسين الدخول، والاعتماد على النفس، ونوعية الحياة لدى المجموعات الأكثر فقراً ومجتمعات الأرياف.

أما المركز الأساسي للاهتمام في الصندوق الاجتماعي بصفته جزءاً من هذه الاستراتيجية فهو تخفيف حدة الفقر بين الناس الأكثر فقراً وحمايتهم من أسوأ النتائج التي يمكن أن يلحقها "برنامج التعديلات البنيوية". وتتطلب الاستراتيجيات والخطط التي يشتمل عليها مشروع الصندوق الاجتماعي مستوى مرتفعاً من مشاركة المنتفعين في التخطيط والإدارة والاستثمار في الأنشطة لتتحقق لهم الفائدة وتشجع هذه المشاركة، بذاتها، على إحياء المجتمع المدني بصفته عنصراً أساسياً من عناصر التطوير، وتخفيف حدة الفقر.

يستلزم إحياء المجتمع المدني ذي النشاط العارم، بعد جيل من القمع والاضطهاد، أن يفهم أفراد المجتمع المدني حقوقهم، والمبادرات التي يمكنهم القيام بها، والإسهامات التي يمكنهم تقديمها من أجل تأهيلهم وتطويرهم. وتحتاج المنظمات الأهلية إلى توسيع نطاق نشاطاتها من أجل الإسهام في ذلك الفهم وتشجيع مشاركة المجتمع المدني على تأسيس الحكم الديمقراطي وتوطيد دعائمه. وأخيراً، عليها أن توسع نطاق عملها من أجل دعم المجتمع المدني في قيامه بدور فعال في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد.

النتيجة

يحظى دور المنظمات الأهلية في توزيع خدمات التنمية بقبول متزايد، ولكن هذا لا ينطبق بالدرجة نفسها على المناصرة والتأييد، حيث يقابل دور المنظمات الأهلية في ذلك بالشك والمقاومة، ويصدق هذا على المنظمات الإثيوبية بوجه خاص. وبالرغم من محدودية المجال، فإن الحاجة كبيرة لتعزيز احترام الحريات الأساسية.

وكذلك يتعزز الاتفاق في مختلف المستويات على أن مشكلات التخلف الاجتماعي والاقتصادي الحاد في إثيوبيا تقتضي إجراء تغيرات جذرية، كما يتضح أكثر فأكثر أن التغير الحقيقي لا يمكن إنجازه دون مشاركة كاملة من المجتمع المدني الإثيوبي. إن كثيراً من المنظمات الأهلية تسعى إلى القيام بدور العامل المساعد في الانتقال الجوهري من خلال مساعدتها في التعرف، والتحليل، والتوجه إلى المشكلات الأساسية التي يقوم

عليها التخلف التنموي في البلاد؛ ويتم ذلك من مدخل متعدد القطاعات يجمع بين البحث، والحوار، وتوعية الجمهور، والمناصرة.

وقد شهدت السنوات الخمس الماضية تحسناً كبيراً في نضج المنظمات الأهلية ومكانتها، ومن الجوانب المهمة لذلك الاتفاق بشأن قواعد سلوك تلك المنظمات، والتحسن الملحوظ في العلاقات بينها وبين الحكومة، وخفض حدة التوترات السابقة، ووقوع تحسن كبير في قدرات المنظمات الأهلية الإثيوبية ونضجها؛ كما أظهر القطاع تقدماً في بناء الشبكات والتحالفات، وزيادة الارتباط والإسهام في الأهداف التنموية الوطنية. إن قواعد السلوك، والتنظيم الذاتي، وقوانين المنظمات الأهلية هي جميعاً وسائل لتحسين الحوار بين الحكومة والمواطنين المنتسبين إلى منظمات دون التحكم فيهم.

وزارة التربية الفلسطينية
والمنظمات الأهلية:
التعاون والشراكة الممكنة

السيد خليل محشي، المدير العام للعلاقات العامة والدولية، وزارة التربية

الجلسة الثالثة: الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية : علاقات المبادرة والإمكانات المستقبلية
جلسة مجموعة النقاش الأول: نماذج من التعاون القطاعي
14 شباط 2000

خلاصة إجرائية

يهدف هذا الخطاب إلى تقديم مراجعة تحليلية للتعاون بين وزارة التربية والمنظمات الأهلية. تأسست وزارة التربية في آب من عام 1994. وقد آمنت وزارة التربية بقوة، منذ تأسيسها، بضرورة التعاون مع المنظمات الأهلية التربوية الموثوقة. وبادرت إلى عقد أول اجتماع مع المنظمات الأهلية في تشرين الثاني 1994. لدراسة اشتراطات التنسيق وآلياته.

ومنذ ذلك الحين، حظي التعاون بين وزارة التربية والمنظمات الأهلية بالنجاح في عدة مشروعات تنموية. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الأهلية ممثلة في جميع لقاءات "مجموعة العمل في القطاع التربوي" (SWG) التي تجري فصليا، ويحضرها ممثلون عن المانحين. وفضلاً عن ذلك، دعت وزارة التربية ممثلي المنظمات الأهلية للمشاركة في عدد من النشاطات ذات الصلة بصياغة سياساتها وخططها التنموية.

بعد أن وضع أساس الائتمان والثقة المتبادلة بين وزارة التربية والمنظمات الأهلية، أصبح من اللازم القيام بعمل منهجي متسق من أجل بناء علاقة شراكة وتكامل بينهما. إن المنظمات الأهلية التربوية ما تزال محدودة العدد والقدرات، وعليها أن تقوم بتشبيك أفضل، وتتفادى الازدواجية، والتنافس فيما بينها، كما أن على وزارة التربية خلق آليات أفضل لإشراك المنظمات الأهلية في التخطيط، وصياغة السياسات، ونشاطات التنمية.

وعلى الطرفين أن يعملا بجد في إعداد رؤية تربوية وخطط تنموية بحسب الحاجات الفعلية التي يتم تعرفها من خلال الحوار مع المجتمع، وأن يترجما ذلك إلى خطط تنفيذ مفصلة يكون دور المنظمات الأهلية واضحاً فيها. وعلى الطرفين أيضاً أن يقوما بدور الشركاء مع المانحين في تجسيد الخطط التنموية المتفق عليها.

وفي هذه التقدمة مراجعة لحالة عيانيّة للتعاون بين وزارة التربية وإحدى المنظمات الأهلية التربوية. وقد اختتمت بتوصيات ملموسة لتحسين التعاون والشراكة بين وزارة التربية والمنظمات الأهلية، وهذه التوصيات مدرجة في ثلاث فئات:
الاستراتيجية، المفاهيم / السيكولوجيا، والجوانب الإجرائية/العملية.

خلفية: الاتفاقات ذات الصلة بين م. ت. ف وإسرائيل
استهلت عملية السلام في الشرق الأوسط بمؤتمر مدريد في تشرين الأول 1991، الذي عقد الفلسطينيون والإسرائيليون من بعده عدة محادثات سرّية في أوسلو برعاية الحكومة الدنماركية. وأدت هذه المحادثات السرّية إلى اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت ويسمى أيضاً اتفاق أوسلو، الذي وقع عليه رسمياً في 13 أيلول 1999 في البيت الأبيض في واشنطن.

واستمرت المفاوضات بين م. ت. ف وإسرائيل لتنفيذ "إعلان المبادئ في أيلول 1993"، وجرت محادثات واسعة ومضنية في أماكن مختلفة (القاهرة، طابا، باريس، أوسلو، وغيرها) تتوّجت في نهاية المطاف، باتفاق غزة – أريحا، الذي وقع عليه في القاهرة في 4 أيار 1994. وقد غطى الاتفاق قضايا من مثل الانسحاب المجدول للقوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وقوات الأمن الفلسطينية، والممرات الآمنة بين قطاع غزة والضفة الغربية؛ كما اشتمل الاتفاق على إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، وبنيتها وتركيبها، ونطاق سلطاتها، وحقوقها، وصلاحياتها، ونقل سلطة الإدارة المدنية من إسرائيل إليها في قطاع غزة ومنطقة أريحا.

وأعقب ذلك، توقيع م. ت. ف وإسرائيل في 28 آب 1994، على اتفاق النقل التمهيدي للسلطات. واشتمل هذا الاتفاق على نقل السلطة من الإسرائيليين إلى السلطة الوطنية الفلسطينية في مجالات التربية، والثقافة، والصحة، والرفاه الاجتماعي، والسياحة، والضرائب المباشرة، وضريبة القيمة المضافة على المنتوجات المحلية في الضفة الغربية، فضلاً عن غزة وأريحا؛ وحدد الاتفاق نطاق السلطات الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية.

إنشاء وزارة التربية
أنشئت وزارة التربية والتعليم العالي من الصفر في آب 1994، بعيد اتفاق غزة – أريحا؛ وأصبحت مسؤولة عن التعليم في جميع المستويات. وفي عام 1996،نقلت مسؤولية التعليم فوق الثانوي إلى وزارة التعليم العالي الجديدة التكوين وأعيدت تسمية وزارة التربية والتعليم العالي لتصبح وزارة التربية.

النظام لتربوي الموروث:

بعد الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1948، أصبح قطاع غزة تابعاً للإدارة المصرية وتم توحيد الضفة الغربية مع الأردن. وأدخل من ثم نظام التعليم المصري والمنهاج المصري في القطاع، ونظام التعليم الأردني والمنهاج الأردني في الضفة الغربية. وبقي هذا النظام التربوي الثنائي قائماً حتى بعد حرب 1967، عندما خضعت الضفة والقطاع للاحتلال الإسرائيلي. وكان العسكريون الإسرائيليون يشرفون على التعليم في البدء، ثم نيطت هذه المهمة بالإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة والقطاع، وفرضت الرقابة على الكتب المقررة، بالحذف والتعديل بكل ما يتصل بالهوية الوطنية الفلسطينية والقضية الفلسطينية. وفي آب 1994، بعد توقيع اتفاق نقل السلطات، حوّلت جميع المؤسسات التربوية القائمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وأدخلت بعض التعديلات الممكنة على نظام التعليم الثنائي، الذي ما يزال قائماً، في انتظار إدخال المناهج الفلسطينية الموحدة التي هي قيد الإعداد.

الوضع التربوي في عام 1994

تسلمت وزارة التربية الفلسطينية عند إنشائها في عام 1994 جهازاً تربوياً في وضع الانهيار تقريباً، وقد عانى النظام معاناة شديدة من مدى الإهمال في صيانته وتوسعة في سنوات الاحتلال. وفيما يأتي سنقدم قائمة موجزة بالمشكلات الرئيسة التي عانى منها قطاع التربية عند نقله من إسرائيل إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

مباني المدارس

عانت البنية التحتية من نقص في الغرف الصفية واكتظاظ المدارس بالطلبة. وكان معظم المباني المدرسية متداعياً كما كان بعضها يعاني من مخاطر تهدد حياة الطلبة وصحتهم. وكان كثير منها مباني مستأجرة.

وكان كثير من مباني المدارس في المناطق الريفية غير كافٍ، ووضع المرافق الخاصة بالطالبات سيئاً؛ وفي مواجهة هذا النقص في المرافق والأبنية كانت مدارس كثيرة تعمل حسب نظام الفترتين وبعضها عمل بنظام الفترات الثلاث في اليوم.

التجهيزات والمختبرات

عانت المدارس، في التجهيزات والمواد الضرورية للتعليم والتعلم الصالحين، من فقدان الضروريات مثل المقاعد السليمة، وطاولات الطلبة، وآلات النسخ، والحواسيب، والوسائل السمعية والبصرية، ومختبرات العلوم، والمكتبات، وكتب المكتبات، والتربية الرياضية، ومواد التربية الفنية، وغيرها من المواد التعليمية، حتى الألواح التي يكتب عليها المعلمون في بعض الحالات.

المنهاج والكتب المقررة

عرفت المناهج والكتب المقررة نظامين مختلفين هما: النظام الأردني في الضفة الغربية، والنظام المصري في غزة. وفضلاً عن ذلك، خضعت الكتب المقررة للرقابة في كل ما يتصل بالهوية الفلسطينية والقضية الفلسطينية.

هيئات التدريس

لم تتوافر للأغلبية العظمى من المعلمين والمعلمات المؤهلات الضرورية للتدريس. كانت معرفتهم ببعض الأنظمة المعرفية قديمة غير متطورة، وكان مشرفو الموضوعات محدودي العدد في مستوى المدارس. وفضلاً عن ذلك، لم تتوافر لكثير من مديري المدارس ومديراتها المؤهلات الرسمية أو التدريب الرسمي في التعليم، ناهيك عن القدرات الإدارية والقيادية.

المدارس المهنية

كان معظم المدارس المهنية الثانوية، والكليات المهنية والتقنية فوق الثانوية على حافة الانهيار والإغلاق؛ وافتقرت هذه المدارس إلى التجهيزات، والمشاغل ذات التجهيز السليم. وكانت العلاقة بين التعليم وحاجات السوق والاقتصاد غير قائمة، وبخاصة في مجال التعليم التقني والمهني، ومن ثم فقد كانت هذه المدارس تعاني من قلة أعداد المتقدمين لها من الطلبة.

إغلاق المدارس

يعود تدني النوعية العامة للمدارس أيضا إلى إغلاق المدارس الذي استخدمته سلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتباره وسيلة من وسائل العقاب الجماعي للطلبة والشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

التعامل مع وضع الطوارئ

كان جهاز التعليم مهلهل الوضع عندما تسلمته وزارة التربية كما ذكرنا آنفاً. وكانت الخطوة الأولى التي اتخذتها الوزارة هي وضع خطة طوارئ لمنع الجهاز التربوي من الانهيار. وفي السنة الأولى، لم تدخل تغييرات ذات شأن، وكانت الغاية من ذلك هي منح زمن كاف لدراسة الواقع التربوي وصياغة الخطط المناسبة لعكس اتجاه التردي فيه، وإصلاح الجهاز وتحسينه.

المدارس

تنقسم المدارس في الضفة والقطاع إلى ثلاثة أنواع: المدارس الحكومية، والمدارس الخاصة، ومدارس وكالة الغوث، تدير وزارة التربية والتعليم القسم الأكبر منها. وفي عام 1998 / 99 بلغت نسبة مدارس الحكومة 73% ، ووكالة الغوث 16%، والمدارس الخاصة 11%، وفي الفترة بين 1995 /1996 و 1998 / 1999 ازداد عدد المدارس الكلي بنسبة 15%، وبوجه خاص مدارس الحكومة التي بلغت زيادتها 14.95% في حين زادت مدارس الوكالة بنسبة 4.74%، والمدارس الخاصة بنسبة 33.33%. أما بشأن أعداد الطلبة فقد بلغت نسبة الطلبة في المدارس الحكومية 67.6% وفي الوكالة25.9% وفي المدارس الخاصة 6.5%.

رياض الأطفال

في السنة الدراسية 1998/ 1999 بلغ عدد رياض الأطفال 823 روضة فيها 77173 طفلاً. وفي الفترة بين 1993 /94 و 1998/ 99 ازداد عدد الأطفال المسجلين بنسبة 82.3% أي بمعدل 16.5% في السنة، في حين ازداد معدل تسجيل الأطفال في سن الروضة من 30.2% إلى 35.8%. وفي عام 1994 كان عدد رياض الأطفال في قطاع غزة 13 روضة فقط، فيها 1389 طفلاً، أما في 99/1998 فازداد عدد رياض

الأطفال فيها ليصبح 206 روضة فيها 24969 طفلاً. وتجدر الإشارة إلى أن إدارة جميع رياض الأطفال تتبع المنظمات الأهلية أو القطاع الخاص.

إنجازات وزارة التربية بين 1994 و 1999

عمدت وزارة التربية، فور إنشائها إلى إدخال الإجراءات الهادفة إلى وقف الانهيار في الجهاز التربوي، وانطلقت في إعداد خطط لعكس الاتجاه السائد وإصلاح الموقف. وسأذكر فيما يأتي أهم الإنجازات بإيجاز.

واجهت الوزارة، قبل كل شيء التحدي الأكبر في إدارة نظامي تعليمي مختلفين، منتهزة فرصة تاريخية بإدخال مناهج فلسطينية جديدة وموحّدة، بحيث تلبي حاجات جميع الفلسطينيين ومطامحهم. وقد بدأ العمل في المناهج الجديدة على الفور تقريباً. ويتوزع إدخال هذه المناهج في التدريس في فترة خمس سنوات تبدأ في السنة الدراسية 2001/2000.

وكذلك منحت أولوية عليا لتدريب المعلمين ورفع مستواهم، وبناء على ذلك، انخرطت الوزارة في برنامج واسع النطاق لتدريب المعلمين، وحددت المؤهلات الدنيا اللازمة لتوظيف المعلمين الجدد.

ومن أجل سد النقص في الغرف الدراسية، انخرطت الوزارة في برنامج واسع لبناء المدارس وإعمارها. واشتمل العمل على 152 مدرسة جديدة، و1842 غرفة صفية تضاف إلى المدارس القائمة، و 150 وحدة صحية، هذا إلى صيانة 412 غرفة صفية وتأهيلها، وقد فرغ من كل ذلك تقريبا. وفضلاً عن ذلك، زوّد عدد كبير من المدارس بمواد وتجهيزات حديثة، وأدخلت أنشطة غير منهجية للطلبة باعتبارها جزءاً مكملاً للعملية التربوية.

وكذلك وضعت وزارة التربية استراتيجية مشتركة بتطوير التعليم المهني والتقني والتدريب اللازم لهما، بالاشتراك مع وزارة العمل، ووزارة التعليم العالي، وبالتشاور مع القطاع الخاص. وقد تمت ترجمة هذه الاستراتيجية إلى خطط عمل لدى الوزارات الثلاث. وفي سبيل تحقيق إدارة أفضل للجهاز التربوي، قامت الوزارة بإدخال نظام إلكتروني لإدارة المعلومات، وشرعت في بناء قاعدة إلكترونية للخرائط المدرسية.

الإيمان بالتنسيق والتعاون

طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي، دأبت المؤسسات التربوية الخاصة، والمنظمات الأهلية ولجان المعلمين واتحاداتهم على حماية حقوق الأطفال في التعليم، وكافحت ضد إغلاق السلطات العسكرية للمدارس والجامعات، وعمل هؤلاء بجد أيضاً للحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية والوقاية من انحطاط نوعية التعليم بسبب الإهمال والقيود والعقوبات الإسرائيلية. وفي الحقيقة، تقف المؤسسات التربوية الخاصة وراء جميع التطورات الإيجابية الملموسة في التربية في الفترة الواقعة بين 1976 – 1994، وأهم هذه التطورات هي:

1) تأسيس التعليم العالي وانتشاره.
2) التوسع والتحسين في نوعية برامج الطفولة المبكرة.
3) التوسع والتحسين في نوعية برامج تعليم الكبار.

4) التوسع في برامج التعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
5) تأسيس مشروعات ريادية مصممة لتحسين التعليم الرسمي.
6) النشاطات المصممة لإعلام المجتمع الدولي بأحوال التعليم في ظل الاحتلال الإسرائيلي والتشبيك مع المؤسسات التربوية في الخارج.

وقبيل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي انتظار قيام وزارة التربية، اجتمع أعضاء شبكة المنظمات الأهلية التربوية عدة مرات لمناقشة التغيرات المتوقعة في أدوارها، ونشاطاتها، وأولوياتها، التي يقتضيها قيام مثل هذه الوزارة. وأعربوا عن استعدادهم التام للتعاون مع وزارة التربية القادمة من أجل تطوير التعليم في فلسطين، وتوصلوا إلى استنتاج أنّ عليهم التركيز في المرحلة الأولى من علاقاتهم مع وزارة التربية القادمة على الحاجة إلى إعداد رؤية تربوية مشتركة. ومن الضروري أن تنعم هذه الرؤية بالمشاركة والدعم المجتمعي في الضفة والقطاع ولدى الفلسطينيين عموماً.

وكان موقف وزارة التربية منذ إنشائها مبنياً على الحاجة إلى التنسيق مع المنظمات الأهلية والقطاع الخاص في جهودها لتحسين الجهاز التربوي وإصلاحه. وقد اتخذت الوزارة هذا الموقف لأسباب ثلاثة:

1- الإيمان بأن بناء مجتمع مدني معاصر وديمقراطي يستلزم مشاركة المنظمات الأهلية وازدهارها.
2- الاعتراف بالدور المهم الذي قامت به المنظمات الأهلية في التربية وغيرها من الخدمات في إبان الاحتلال الإسرائيلي، وبحاجة وزارة التربية إلى الاستفادة من خبرة المنظمات الأهلية في تلك الفترة.
3- التحقق من أن وزارة التربية لا تقوى على إنجاز المهمات الهائلة اللازمة للتربية دون دعم ومشاركة من المجتمع، والمنظمات الأهلية والمؤسسات التربوية الخاصة.

اللقاءات الأولى للتنسيق والتعاون

بعد وقت قصير من بدء وزارة التربية أعمالها، قبل اكتمال تأسيسها، دعت شبكة المنظمات الأهلية التربوية للاجتماع معها لدراسة طرق التنسيق ومجالات التعاون اللازمة والممكنة. وفي الواقع، عقد اللقاء الأول بين وزير التربية والمنظمات الأهلية التربوية في وزارة التربية برام الله في 14 تشرين الثاني 1994. وفي هذا الاجتماع تعهدت المنظمات الأهلية بإعداد ورقة موقف تقترح فيها آليات للتنسيق بين وزارة التربية والمنظمات الأهلية. وبعد أشهر قليلة، قدمت ورقة موقف مختصرة إلى وزارة التربية، وعقد اجتماعان بين الطرفين لمناقشة موضوع التنسيق. ولم يتمخض أي شيء ملموس، عن هذه المناقشات والمحاولات، غير أنه تم الحفاظ بين الطرفين على تفاهم مشترك بشأن الحاجة إلى مواصلة التنسيق والتعاون.

التعاون الفعلي في المشروعات

توجه كثير من المنظمات الأهلية إلى وزارة التربية بطلب الموافقة على تنفيذ نشاطاتها ومشروعاتها في المدارس الحكومية أو المشروعات التي تستهدف مديري تلك المدارس أو معلميها ومعلماتها أو طلبتها. وكانت معظم المنظمات الأهلية قد قدمت مشروعات، معدة بالتفصيل، وحاصلة على التمويل اللازم من المانحين،

وهي في انتظار التنفيذ المباشر فور موافقة وزارة التربية عليها، غير أن قلة من المنظمات الأهلية، سعت إلى إشراك وزارة التربية في تصميم أنشطتها ومشروعاتها وتنفيذهما. وبالرغم من أن هذه المشروعات استلزمت وقتاً أطول في تصميمها، إلا أنها أدت إلى بناء ثقة متبادلة، وحس بالشراكة واستعداد للمزيد من التعاون القائم على النجاحات المشتركة.

وقد حظيت معظم المشروعات التي قدمتها المنظمات الأهلية بموافقة وزارة التربية. وكانت هذه المشروعات تغطي حاجات ومجالات تربوية متنوعة، مثل: تدريب المعلمين والمعلمات في مختلف الموضوعات، والمباحث، والإرشاد، وتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والإسعاف الأولي والتربية الصحية، وحل الصراعات، وحملات القراءة، والطفولة المبكرة، والتربية المهنية، وتعليم حقوق الإنسان، والدراسات وإصلاح المدارس؛ وتجنبت وزارة التربية الموافقة على المشروعات التي ارتأت أنها تشدد الخلافات بين الطلبة أو تمس قضايا سياسية لا تحظى بإجماع واسع في المجتمع. وكانت وزارة التربية شديدة التردد، في بداية عملها، إزاء الموافقة على المشروعات المشتركة بين الطلبة والمدارس الفلسطينية والإسرائيلية. ولكنها أخذت تسمح الآن بقيام المشروعات ذات الصلة بتربية السلام، بعد التروّي والدرس الكافي، في الداخل والخارج. غير أن هذه المشروعات، تتأثر أبلغ التأثر بالوضع السياسي السائد في فلسطين وإسرائيل.

المشاركة المحدودة للمنظمات الأهلية في صياغة السياسات التربوية

كان أكثر ما شغلت به وزارة التربية، منذ تأسيسها، الاستجابة للطوارئ في جهاز التربية الناتجة في سنوات الاحتلال الإسرائيلي. وفي قليل من الحالات ارتبط عمل الوزارة بإصلاح جهاز التربية، وتطوير رؤية تربوية، وإعداد خطط طويلة الأمد وصياغة سياسات. وكانت لهذا الواقع إستثناءات قليلة تنتمي إلى المجالات الآتية:

1)إنتاج المنهاج الفلسطيني الأول، و(2) إعداد الخطة الخمسية للتطوير التربوي وأخيراً (3) تقييم في نهاية العقد للتربية للجميع. وفي هذه الحالات الثلاث، دعت وزارة التربية المنظمات الأهلية والمجتمع بعامة، بدرجات مختلفة إلى المشاركة في لقاءات التشاور. بيد أنّه لا توجد آلية مستمرة وواضحة لمشاركة المنظمات الأهلية والمجتمع في التخطيط وصياغة السياسات، بل دأبت وزارة التربية، حتى الآن على الدعوة إلى هذه المشاركة كلما وجدت ذلك ضرورياً وممكناً من الناحية العملية.

مجموعة العمل في القطاع التربوي: التمثيل الدائم للمنظمات الأهلية

تعد مجموعة العمل في القطاع التربوي (SWG) الاستثناء الوحيد للمشاركة المتفرقة للمنظمات الأهلية في عمل وزارة التربية، فيما يتصل بالتخطيط وصياغة السياسات. وتمثل هذه المجموعة المانحين، وهيئة الأمم المتحدة، ووكالات التمويل والوزارات ذات الصلة بالقطاع التربوي في فلسطين. وقد أنشئت هذه المجموعة في 1995، وراعيها فرنسا، وضابط عملها وزارة التربية، وسكرتيرها اليونسكو، وفيها ممثلون عن وزارة التعليم العالي، ووزارة العمل، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، وهي تجتمع في الوقت الحاضر 3 –4 مرات في العام، وإن كانت اجتماعاتها أكثر تكرراً في بداية عملها. وتناقش هذه المجموعة القضايا ذات الصلة بالتنسيق وتحسين مساعدات المانحين لقطاع التربية في فلسطين. وقد أنشأت هذه المجموعة لجنة توجيه من أعضائها، تقوم بالإعداد لاجتماعات المجموعة وبعصف ذهني لتعرف الطرق التي تهيئ لقيام حسّ أفضل

بالشراكة بين المانحين والوزارات ذات الصلة. ويعود الفضل في كثير من النجاحات النسبية التي حققتها مجموعة العمل التربوية بالقياس إلى مجموعات العمل الفلسطينية الأخرى إلى عمل لجنة التوجيه. ومن أبرز ما تقوم به لجنة التوجيه محاولاتها لدفع مجموعة العمل التربوي في اتجاه البناء الاستراتيجي المشترك واختيار مدخل متعدد القطاعات في تطوير القطاع التربوي.

وقد قررت مجموعة العمل التربوي، منذ اجتماعها الأول، دعوة شبكة المنظمات الأهلية التربوية لانتخاب ممثل عنها لحضور اجتماعاتها وليصبح عضواً في لجنة التوجيه. ويتركز الكثير من عمل مجموعة العمل حالياً على تطوير خطط التنمية الخمسية في القطاعات الفرعية، وعلى كيفية تحقيق التكامل لهذه الخطط في خطة قطاعية واحدة، وعلى كيفية الربط بين هذه الخطة الواحدة وخطة التنمية الفلسطينية. وفي هذا السياق، يعدّ حضور ممثل للمنظمات الأهلية التربوية بصفة عضو لمجموعة العمل ولجنة التوجيه التابعة لها – الآلية الملموسة المستديمة الوحيدة لمشاركة المنظمات الأهلية وتعاونها في العمل الاستراتيجي لوزارة التربية.

حالة متقدمة غير ناجحة للاستعداد للتعاون – مركز الطفولة المبكرة

قد يستخلص المرء مما سبق، خاطئاً، أن فقدان آليات للتنسيق والتعاون بين وزارة التربية والمؤسسات الأهلية يعني غياب الاستعداد والإرادة الفعلية للتعاون لدى أحد الطرفين أو كليهما. وفي العادة يميل النقاد إلى توجيه اللوم إلى وزارة التربية بشأن هذا الفشل، بصفتها الطرف الأقوى. وقد يكون هذا صحيحاً جزئياً. إلا أنه لا يقوم أي دليل يدعم هذا الاستنتاج. ولدينا حالة نستطيع الاستشهاد بها للدلالة على عكس هذا القول وهي: حالة تعليم الطفولة المبكرة.

تعترف وزارة التربية بأن المنظمات الأهلية تحملت المسؤولية لأية تطويرات إيجابية جدية في "تعليم الطفولة المبكرة" في الضفة والقطاع في إبان الاحتلال الإسرائيلي. وفضلاً عن ذلك، وكما ذكرنا في القسم السابع في أعلاه، تزود المنظمات الأهلية والقطاع الخاص جميع برامج "تعليم الطفولة المبكرة"، وتجدر الإشارة هنا إلى أن لوزارة التربية دائرة خاصة مسؤولة عن ترخيص رياض الأطفال وتطوير برامجها التعليمية وهيئاتها التدريسية.

وقد أدركت وزارة التربية، منذ وقت مبكر، أن من الضروري العمل لتطوير سياسات من أجل توجيه الترخيص، والإدارة، والتطوير في مجال "تربية الطفولة المبكرة". ودعت الوزارة المنظمات الأهلية الأكثر خبرة في هذا المجال لتزعم العمل في صياغة السياسات. وكانت استجابة المنظمات الأهلية فورية وإيجابية، وعقدت عدة اجتماعات ولكنها لم تتمخض عن أي شيء ملموس ذي شأن. كان الاستعداد والرغبة قائمين لدى كل من الجانبين، ومع ذلك، لم تحرز الفكرة إي نجاح حتى الآن.

وكنت قد تحدثت إلى أشخاص من كلا الجانبين، وأنا أعد لكتابة هذه التقدمة. وقد عبر الجميع عن خيبة أملهم من العملية وليس من النوايا. كانت الاجتماعات تطول وتطول، دون أن تؤدي إلى نتائج ملموسة. وكان الأشخاص المشاركون ممن لا تتيح لهم مشاغلهم الكثيرة مواصلة الاجتماعات دون إحراز أي تقدم. وهكذا توقفت الاجتماعات دون الاتفاق على ذلك.

وتعدّ هذه حالة نادرة، أبدت فيها وزارة التربية استعدادها، وعملت بموجب ذلك، لكي تسلم المقاليد إلى المنظمات الأهلية حتى في صياغة السياسات. ويبدو أن الأسباب ذات الصلة بالسوقيات والإدارة هي المسؤولة عن عدم إحراز النجاح حتى الآن.

خطة التنمية التربوية الخمسية 2000 – 2004

إن النجاحات التي أحرزت، حتى الآن، في مجال تحسين جهاز التربية، بضعفه الموروث عن فترة الاحتلال الإسرائيلي، تعدّ غير كافية بالرغم من أهميتها. ومن الضروري إجراء مراجعة كاملة ورفع مستوى لجهاز التربية لتزويد الشباب الفلسطيني بالمهارات اللازمة لبناء دولة فلسطينية مستقلة، ومجتمع مدني ديمقراطي معاصر، وتحقيق التكامل الكريم مع المجتمع الدولي، وتحقيق القدرة، في خاتمة المطاف، على المنافسة في الأسواق الدولية.

ومن أجل هذه الغاية، أعدّت وزارة التربية خطة لعملية إصلاح تربوي واسعة النطاق، يتم تنفيذها في فترة السنوات الخمس الممتدة في السنوات الدراسية بين 2000 / 2001 و 2004 / 2005.

ويأخذ الإعداد لخطة السنوات الخمس في الاعتبار أهداف خطة التنمية الفلسطينية، والتحديات الأربع الكبرى التي تواجه الفلسطينيين، وذات التأثير المباشر في التربية، وهي:

1- التحرر وتحقيق سلام عادل ودائم.
2- الإعمار وبناء الدولة.
3- تشجيع القيم.
4- التنمية والتمكين.

يتمحور نظام التربية الجديد، الذي تتصوره خطة التنمية الخمسية، حول خمسة مبادئ أساسية تعكس الرؤية الفلسطينية للتربية في بداية القرن الحادي والعشرين ودورها في إطار الدولة الفلسطينية المستقلة. وهذه المبادئ الأساسية التي تستند إليها خطة التنمية التربوية الخمسية (2000–2004) هي:

1) التربية حق من حقوق الإنسان.
2) التربية أساس المواطنة (الصبغة الوطنية للتربية).
3) التربية أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4) التربية أساس القيم والديمقراطية.
5) التربية عملية تشاركية ومتجددة ومستمرة.

وبالتناغم مع المبادئ الأساسية الخمس المذكورة آنفاً، وضعت خمسة أهداف لإحداث الإصلاح والتحسينات اللازمة في جهاز التربية الفلسطيني، وتمكينه من تلبية المتطلبات الجديدة التي برزت إلى حيز الوجود مع فجر القرن الحادي والعشرين، وهي:

1)تمكين جميع الأطفال من التوصل إلى التعليم.

2)تحسين نوعية التعليم.
3)تطوير التعليم الرسمي وغير الرسمي.
4)تطوير نظام إداري للتخطيط، والإدارة والمالية.
6) تنمية الموارد البشرية في جهاز التربية.

وفي إطار الهدف العام الثالث، تسعى وزارة التربية إلى توسيع انخراط المجتمع وتشجيع المدارس الخاصة وتطويرها.

وفي الوقت الحاضر، تقوم وزارة التربية بترجمة وثيقة الخطة الخمسية إلى خطة إجرائية تنفيذية. وينبغي أن يتم ذلك في تموز 2000. ومن المهم إعداد آليات ملموسة لمشاركة المجتمع المستمرة، بوجه عام، والمنظمات الأهلية التربوية، بوجه خاص، في إعداد الخطة الخمسية. إن ضمان بناء علاقات تعاون منتجة، وفعالة، وجيدة، يستلزم أن نأخذ في الحسبان العبر المستخلصة من السنوات الخمس السابقة التي عاشتها وزارة التربية، وهي ما سنتحدث عنه، في الفقرة التالية ضمن التوصيات.

من التنسيق إلى الشراكة

أدت محاولات التنسيق والتعاون السابقة في مشروعات محددة بين وزارة التربية والمنظمات الأهلية التربوية، إلى قيام احترام متبادل وائتمان نسبي متبادل؛ ولكنها لم تؤد، على كل حال، إلى خلق آلية للتبادل المنتظم في الآراء، والتشاور، وتكامل الأدوار، وقيام حِسّ فعلي بالشراكة في خدمة المجتمع.

ليس من الممكن تحقيق الشراكة من خلال التعاون الانتقائي التدريجي في عدد محدود من النشاطات والمشروعات؛ إن العبر التي استخلصت من الخبرات الناجحة لمجموعة العمل في القطاع التربوي بشأن الحاجة إلى وضع الاستراتيجيات، والتخطيط، والتنفيذ معاً مع وجود تعريف وتوزيع واضحين للأدوار في المسؤوليات، إن هذه العبر ينبغي أن تؤخذ في الحسبان من أجل المستقبل.

يمكنني تقديم توصياتي مدرجة تحت العناوين الثلاثة الآتية:

أ) الاستراتيجية

1- الحاجة إلى قيام وزارة التربية والمنظمات الأهلية بصياغة رؤية مشتركة للتربية. وينبغي أن يتم التوصل إلى هذه الرؤية بعد مشاورات جمة مع المجتمع من خلال عملية تشاركية مع الأخذ بالحسبان لحاجات الشعب ومطامحه.
2- ينبغي إجراء ترجمة مشتركة للرؤية إلى خطة تنفيذ واقعية مع إطار زمني واضح وتوزيع للمسؤوليات والأدوار.
3- ينبغي أن تراجع الخطط التنفيذية دورياً للتوجه إلى المشكلات والاتفاق بشأن طرق التغلب على الصعوبات.
4- ينبغي أن توصل الخطط دورياً إلى ممثلي المجتمع للحصول على مدخلاتهم.

5- يفضل، عند إجراء مفاتحة مشتركة للمانحين، أن تؤخذ مدخلاتهم في الحسبان بطريقة تشاركية. ومن الأمور الجديرة بالدرس هنا ما أحرزته مجموعة العمل التربوي من خبرات.

ب) المفاهيم/السيكولوجيا

1- ينبغي أن يؤمن كلا الطرفين بأهمية المشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي.

2- ينبغي أن يتوافر لكلا الطرفين حسّ الخدمة والرسالة، ويؤدي كلاهما الخدمة للمجتمع بدلاً من تحديدها بالنيابة عنه.

3- ينبغي أن يؤمن كل طرف بقدرة الطرف الآخر على الإسهام وتقديم الخدمات. إن الإيمان بقيمة خبرات الطرف الآخر وقدراته متطلب سابق من متطلبات الشراكة.

4- إن الاعتراف بإنجازات الطرف الآخر الماضية والحاضرة يدعم الائتمان ويعد ممهّداً للشراكة.

5- ينبغي أن يؤمن كلا الطرفين بأن توفير القيادة للمجتمع في التنمية والتغيير التربويين يعني القيام بالمبادرات، وإشراك الآخرين وتفعيلهم، وإحراز افضل ما لديهم، وتقبل النقد، والقيام بمخاطرات تربوية.

6- ينبغي أن ينطلق الطرفان من التحقق بأن فلسطين ليس لديها سوى موارد بشرية ومالية محدودة، وينبغي ألا تهدر في الازدواجية، ونقص التعاون، والمنافسة غير اللازمة.

ج) الجوانب الإجرائية / العملية

1- خلق آليات ملموسة للمشاركة، والتمثيل، وعمل المجموعات وليس اللقاءات المتفرقة.

2- إعداد مسودات مكتوبة بجداول الأعمال، والمحاضر، والمقترحات، والتوصيات، وعدم الاكتفاء بالاعتماد على الذاكرة والبلاغات اللفظية.

3- البحث عن طرق لتدفق المعلومات وتبادلها بفعالية، ومما يسهل التشبيك استخدام البريد الإلكتروني والإنترنت.

4- تعّرف الأشخاص المركزيين في كل من المنظمات الأهلية ووزارة التربية. ويفصل أن يتلاقى هؤلاء وجهاً لوجه وأن يتعرف بعضهم بعضاً تعرفاً جيداً.

5- انتخاب رؤساء جلسات أكفياء في الاجتماعات، وتفادي الاجتماعات المطوّلة، والاهتمام بالتوصل إلى نقاط عمل ملموسة في الاجتماعات.

6- العهد بمسؤولية المتابعة في نقاط العمل لأشخاص معينين وتذكير هؤلاء بذلك قبل عقد الاجتماع التالي.

7- الإجابة عن الأسئلة على الفور. إن تأجيل الإجابات تسبب في خلق الكثير من الإحباط في العلاقات بين المنظمات الأهلية ووزارة التربية.

8- التركيز على المخرجات والأمور العملية في مناقشة خطط العمل.

9- توافر الشفافية وتوفير تقارير مدققة بطريقة مستقلة لجميع المعنيين.

أود أن أقول إنني من أشد المؤمنين بإمكان حدوث الشراكة وبالحاجة الماسة إليها بين وزارة التربية والمجتمع، ومنه المنظمات الأهلية. إن عمل وزارة التربية الحالي في خطة التنمية التربوية الخمسية 2000–2004 ونشاطاتها ضمن الإطار العربي للعمل من أجل تلبية احتياجات التعليم الأساسي للسنوات 2000 – 2010 يوفّران فرصاً ذهبية لهذه الشراكة. وقد أكدت الأخيرة أهمية الحاجة إلى المشاركة، وإلى التعاون العربي، والعمل المشترك من أجل توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال وتحسين نوعيته من أجل تحقيق التهيئة الفضلى لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

القطاع غير الربحي في جنوب إفريقيا
السياق والتحديات
السيد زانه دانغور (مركز موارد التنمية)
السيد بريان موهولو (شبكة قطاع المدن)

الجلسة الثالثة: الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية: علاقات المبادرة وإمكانات المستقبل.
مجموعة النقاش الثانية: دور المنظمات الأهلية في التخطيط الوطني والمحلي.
14 شباط 2000

مقدمة:
في جنوب إفريقيا مجتمع مدني عارم النشاط. وهو يشتمل على تشكيلة كبيرة من النقابات، والمنظمات المدنية المحلية، والمنظمات التي تقدم مساعدات الرفاه للمحتاجين، والمنظمات السياسية والمناصرة التي تمثل مدى واسعاً من الإيديولوجيات والمعتقدات. إن هذا التنوّع وما يكمن فيه من صراعات وخلافات هو الذي يَسِمُ النشاط العارم للجمعيات في جنوب إفريقيا.

وقد ذاع صيت هذا النشاط العارم في كثير من أجزاء العالم وطلب من نشطاء المنظمات الأهلية في جنوب إفريقيا مشاطرة مكوّنات هذا النشاط في مختلف البلدان. أما الأمر الذي قلما يتحدث عنه الناس فهو الهشاشة الكامنة في هذه المنظمات والتحديات التي تواجهها في محاولتها التكيف مع بيئة دائمة التغير. وستكون هذه التحديات واستجابة المؤسسات لها موضوعاً لمشروع بحث في سنة 2000 سوف ينشر في كتاب يعكس التغيرات في مجتمع جنوب إفريقيا في السنوات القليلة الأخيرة.

وستقدم هذه الدراسة بعض التعليقات على هذه القضايا فضلاً عن نظرة تاريخية إجمالية للقطاع غير الربحي.

خلاصة تاريخية
يشير كتاب "القطاع غير الربحي في جنوب إفريقيا" الذي أصدره مركز موارد التنمية عام 1995 إلى قيام ثلاث مراحل، بوجه عام، برزت فيها المنظمات الأهلية إلى حيز الوجود، التي صنفت إلى "الجليلة" و "الطوارئ" و "الانتقالية". وقد تأسست "الجليلة" منها في الفترة 1900 –1985. وكانت هذه المنظمات موجهة أساساً إلى الرفاه، ومتجهة إلى التعاون مع الخدمات الرسمية التي تقدمها حكومة التمييز العنصري؛كانت

منظمات الرفاه الرسمية تتجه إلى الارتباط مع الدولة من خلال وظائفها في تزويد الخدمات، وكانت تعاني بوجه عام من ارتياب الكثير من المجتمعات السوداء.

بيد أنه ليس من الصواب الاستخفاف بأهمية هذه المنظمات. لقد برزت المنظمات الجليلة باعتبارها منظمات خيرية تقليدية، وقامت بدور بالغ الأهمية في تقديم خدمات بالحاجات الأساسية لكثير من المجتمعات. وقد اصبح هذا الدور أكثر أهمية وتحديداً في الأهداف، مع قيام مشاركات وشراكات بين منظمات الرفاه "التقليدية" وغيرها من المنظمات الربحية في تخفيف وطأة الفقر وتقديم المساعدات الأخرى للفقراء، والأطفال، والمسنين، وغيرهم من قطاعات المجتمع المحتاجة إلى المساعدات. كانت المساعدات التي تقدمها هذه المنظمات هي المساعدات التي لم تقدم ما يكفي منها الدولة والمجتمع، الذي أدى اعتناقه لاقتصاد سوق جامد بدرجة ما إلى وجود قيم وسياسات عامة لا يتسع صدرها للمخالفين في الاتجاهات.

أما منظمات "الطوارئ" فيقصد بها المنظمات التي تكونت بين 1986 و 1990 خلال فترة الطوارئ التي أعلنت عنها حكومة التمييز العنصري. وقد تكوّن الكثير من المنظمات في هذه الفترة لملء الثغرات التي أوجدتها القيود على المنظمات السياسية. وعرفت هذه الفترة نمواً سريعاً في مكاتب الإرشاد التي تقدم خدمات قانونية وغيرها. كما شهدت هذه الفترة نمواً لم يسبق له مثيل في المنظمات المدنية التي نشأت للمرافعة ضد السلطات السوداء المحلية في المدن. ويطلق على هذه المنظمات أحياناً، اسم "منظمات النضال" ويعود ذلك إلى الطبيعة السياسية لهذه النشاطات.

وحين يدور الحديث حول النشاط العارم لمنظمات المجتمع المدني في جنوب إفريقيا سيكون المقصود في أغلب الأحوال منظمات الطوارئ هذه؛ وهي مؤسسات أتقنت، بمعنى ما، فنّ حشد الناس حول القضايا "الصغيرة" التي أثرت في حياة الناس في ظل نظام التمييز العنصري. واشتمل ذلك على تنظيم النساء لإقامة مراكز رعاية، وتحسين عيادات الرعاية الصحية، وتنظيم الحملات ضد التجنيد الإجباري للشبان البيض، وكثير جداً من القضايا الأخرى. إن هذه الحشد الواسع حول قضايا يعتقد أنها تصدر عن المسار التنموي والسياسي الذي يوجهه التمييز العنصري، وكذلك نشاطات الحركات النقابية، وعمل مجموعات الخبراء – كل ذلك شكل تهديداً قوياً من قبل المجتمع المدني لحكومة التمييز العنصري.

أما المنظمات "الانتقالية" فهي التي تكوّنت في الفترة 1991 – 1995، أو التي غيرت دورها في الفترة التي كان البلد يسير فيه على طريق الديمقراطية. ويغلب على نشاطات هذه المنظمات الارتباط بعمل السياسات الذي يعزز الديمقراطية ويسهل عمل التنمية ومن أمثلة المنظمات التي تكونت في هذه الفترة، مركز موارد التنمية وتحالف المؤسسات الأهلية القومية في جنوب إفريقيا، وشبكة قطاع المدن، ومركز التطوير والمشروعات الحديثة التكوين وهو مجموعة من الخبراء المهتمين بالسياسات المتعلقة بتطوير المدن.

المنظمات الأهلية والمنظمات المبنية على المجتمع

فضلاً هن هذه الأنواع من المنظمات يتسم القطاع غير الربحي في جنوب إفريقيا بالانقسام إلى ما يسمى المنظمات الأهلية والمنظمات المبنية على المجتمع. ويميل النوع الأول من هذه المنظمات إلى أن يكون مزوداً

للخدمات أو المنظمات وسيطة معتمدة على المدن يسهل توصلها إلى مراكز التمويل ويعرف عنها احتواؤها على موظفين مهرة بوجه عام. وفي الماضي، كانت الهيمنة في قيادة هذه المنظمات للذكور البيض، وكان كثير من هذه المنظمات تجبي الأموال بصفة وسطاء أُعدّوا لبناء قدرات المنظمات المبنية على المجتمع.

أما المنظمات المبنية على المجتمع فهي منظمات صغيرة ضعيفة التوصل إلى المهارات والتمويل. وتميل هذه المنظمات إلى التواجد في البلدات الحضرية والريفية، وتسلم الحضريّين زمام القيادة فيها. ومن سوء حظ هذه المنظمات التفاوت بينها وبين المنظمات الأهلية فيما يتم التوصل إليه من تمويل، وهي دائبة النشاط في دعوة المانحين إلى عدم دفع الأموال إلى الوسطاء وتسليمها مباشرة إليها.

غير أن التمييز بين المنظمات الأهلية والمنظمات المبنية على المجتمع، من الصعوبة بمكان، في كثير من المجالات؛ فمن المنظمات ما تتماثل في مستويات المهارات وتساوي الفرص في التوصل إلى التمويل، وممارسة نوع العمل نفسه بوجه عام، ومع ذلك يطلق على هذه منظمات أهلية، وعلى تلك منظمات مبنية على المجتمع.

وبصرف النظر عن الفروق الفعلية، فإن مصطلح المنظمات المبنية على المجتمع أصبح مصطلحاً سياسياً صادقاً في التعبير عن كثير من المنظمات. إن كثيراً من المنظمات تعد نفسها وتسمي نفسها منظمات مبنية على المجتمع أملاً في أن تحظى بأموال أكثر من المانحين.

وبوجه عام يمكن القول بأن التمييز بين المنظمات الأهلية والمنظمات المبنية على المجتمع هو نتاج لتاريخ جنوب إفريقيا، ويستلزم الأمر بذل الجهود لضمان تطوير المنظمات المبنية على المجتمع لبناها التحتية ومهاراتها لتمكينها من العمل بمزيد من الفعالية. وعلى كل حال، تجدر الإشارة إلى أن تخليد هذه الأنواع المختلفة من المنظمات غير الربحية باعتبارها أمراً غير مرغوب فيه يضعف من قدرة القطاع على العمل معا في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

السياق المتغير والتحديات التي تواجه المنظمات

واجه القطاع غير الربحي تحديات ذات شأن في السنوات الست الأخيرة منذ قيام الانتخابات الديمقراطية الأولى في البلاد. وتشتمل هذه التحديات على تقليص التمويلات الأجنبية، والمداخل الجديدة في التنظيم والبرمجة. ويصدق هذا الوضع بوجه خاص على المنظمات التي سميناها منظمات طوارئ آنفاً، وإن لم يقتصر عليها وحدها.

التمويل وعلاقات المانحين، والبرمجة

في الثمانينيات وما قبلها، توافرت في البلاد صناديق تضامن ذات شأن. وكانت المصادر الرئيسة لهذه الأموال أوروبا والولايات المتحدة، وقد خصصت لدعم توجيه هذه النشاطات وللدعم المؤسسي للمنظمات التي تقود هذه النشاطات.

إن السهولة النسبية التي تمكنت المؤسسات بها من التوصل إلى صناديق التضامن، تتجلى في أن كثيراً منها لم تُدْعَ إلى القيام بتخطيط واسع في البرامج أو التركيز على الإدارة والاستدامة. وقد نتج عن هذا الوضع مشكلات كبيرة في هذه الأيام،حيث يتطلب كل من المانحين المحليين والأجانب خطط عمل شاملة وإدارات تتصف بالجودة والفعالية. وقد كانت المنظمات التي عجزت عن تحقيق ذلك، وهي تحاول الحفاظ على ذاتها، وعاش كثير منها وضع المأساة منذ عام 1995.

وفي حين أوقف الكثير من منظمات "الطوارئ" أعمالها لتحققها من أنها قد أنجزت ما أعدت نفسها لتحقيقهن فإن غيرها من المنظمات فشلت في عملها بسبب المطالب المختلفة بمعارضة التمييز العنصري والعمل في ظروف تدعو الحاجة فيها إلى إغناء التكوين الديمقراطي وتسهيل التطور. ولا غرو إذن في أن كثيراً من منظمات "الطوارئ" كانت ذات بنى مضارعة للحركات السياسية التي تعمل في ظروف غير مواتية. كانت تنظيماتها، تسير دائماً، وفق تراتبية صارمة ذات إدارات وقيادات مركزية. وقد تكون مثل هذه المنظمات مناسبة، في الأوضاع الخاضعة للقمع. غير أنها برهنت على عدم فائدتها في البيئات الديمقراطية حيث تكون المهمات الرئيسة المواجهة لمنظمات المجتمع المدني هي العمل مع الحكومة، والقطاع العامل للربح، وغيرهما من أجل إغناء الديمقراطية، والإسهام في برامج التنمية الهادفة إلى تخفيف حدة الفقر والتفاوت.

ومن جهة أخرى، وكما هو الحال في سائر أرجاء العالم، كان المانحون يسعون إلى إقامة علاقات رسمية مع الدولة الديمقراطية ودعم الأولويات التي أعدتها الحكومة. ولذا، فإن المنظمات الأهلية التي لم تكن برامجها تسهم في هذه الأولويات عانت من المصاعب في التوصل إلى هذه الأموال. وكان السبب الثالث، ولعلّه أهم الأسباب جميعاً، هو مسألة الشرعية المثيرة للإزعاج، فهل الحاجة قائمة إلى نشاطات منظمات أهلية/مؤسسات مبنية على المجتمع بعد قيام قيادة منتخبة ديمقراطياً في كل من المستويين المحلي والقومي؟

كان شعار الانتخابات الذي رفعه المؤتمر الوطني الإفريقي ANC في عام 1944 هو برنامج التنمية والإعمار بجنوب إفريقيا. وكان المقصود من ذلك تقديم خدمات واسعة للمجتمعات السوداء التي استبعدت قبلاً. وغني عن البيان أن حكومة المؤتمر الوطني الإفريقي كانت قد وعدت ببناء مليون مسكن في السنوات الخمس الأولى من الحكم. وقد وضع الكثير من البرامج في قطاعات أخرى من مثل الصحة والتعليم، والأمن والسلامة، كما أقيم مكتب لبرنامج التنمية والاعمار لضمان التنفيذ السريع والفعال لهذا البرنامج. وكذلك كانت بعض المؤسسات والمجتمعات تميل إلى اعتقاد أنه سيكون بوسع الحكومة تقديم خدمات واسعة، واستدعى ذلك إثارة المسائل حول ضرورة تمويل المنظمات الأهلية والمنظمات المبنية على المجتمع.

الموارد البشرية

في السنوات الأولى من عهد الديمقراطية شهدت المنظمات غير الربحية في جنوب إفريقيا انتقال الموظفين الكبار وأولي الخبرة من المنظمات الأهلية وقيادات المنظمات المبنية على المجتمع إلى قطاعات أخرى وبخاصة القطاع الحكومي. ويمكن أن يرد ذلك إلى حقيقة أن معظم هؤلاء الناس كانوا يبحثون حقاً عن العمل مع الحكومة من أجل ضمان نجاحها، وكذلك لما للديمقراطية في أنفسهم من أهمية وافتراض اتصاف الحكومة بها.

وشهدت بعض المنظمات الأهلية تبدلاً في هيئاتها تتراوح نسبته بين 30 – 40 % خلال سنتين من الحكم الديمقراطي. وقد أوقفت معظم المنظمات الأهلية عملها لعدم تمكنها من مواجهة التحديات التي اقتضتها المطالب المتغيرة من وكالات المانحين وكذلك التحديات الجديدة بتقديم الخدمات.

وفي أوساط المنظمات التي نجحت في التكيف مع البيئة الجديدة، تبدو التغيرات التالية عوامل حاسمة في تحقيق النجاح. لقد استلزم الأمر أن توظف المنظمات مختصين ومهنيين في مجالات عملها، وهذا التحرك صوب المهنية مكّن الكثير من المؤسسات غير الربحية من التنافس مع بعض المنظمات الربحية الكبيرة على العقود الحكومية والعامة. وكذلك صاحب توظيف المهنيين، تزايد تركيز الاهتمام على القدرات الإدارية في تطوير خطط الأعمال وأنظمة الإدارة المالية من أجل مواجهة المتطلبات الجديدة وزيادة المصداقية والمساءلة لدى المنظمات الأهلية. ومما اسهم في هذا التوجه والحاجات المساقات الإدارية العامة في التنمية التي قدمتها الجامعات الكبرى في جنوب إفريقيا؛ أو هكذا تمكنت المنظمات الأهلية التي اختارت هذا السبيل من اجتذاب الأموال من المانحين وكذلك كسب دخل ذي شأن من أعمال التعاقد والاستشارات.

بالرغم من أن معظم المؤسسات التي "تمهنت" ، أسهمت إسهاماً جيداً في الأفكار المستجدة حول الديمقراطية والحكم والتنمية، إلا أن بعض النتائج المثيرة للاهتمام قد وقعت؛ ففي عملية التكيف مع السياقات المحلية، والدولية، استلزم الأمر أن تقوم المنظمات الأهلية التنموية بمراجعة قضية إن كان النمط التقليدي للمنظمات الأهلية ما يزال ذا جدوى، أو إن كان هو الشكل الوحيد للمنظمات القادر على التأثير في التنمية بالاستناد على أساس قيمي تقدمي. وفي حين اقتضت مطالب المهنية والفعالية أن تتجه المؤسسات صوب تنفيذ المشروعات والبرامج على غرار ما تفعله الوكالات العاملة للربح، استلزم الأمر كذلك مواصلة الحفاظ على قيم المشاركة والتمكين وكان لذلك نتائج غير مقصودة غير كاملة النفع.

كان كثير من المنظمات المبنية على المعرفة، ومنها كثير من المؤسسات التي سميت "الانتقالية" من قبل يفتخر بتكوين "كادر تنمية" في كل من المؤسسات والأفراد. وقد أدت إعادة هيكلة هذه المنظمات إلى جعلها غير مقتصرة على المهنيين القادرين على "دفع" رواتبهم أو قدر كبير منها من خلال كسب العقود وإقرارها مع كل من الحكومة، والمنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة، ووكالات المانحين؛ وعلى الرغم من أن الوقت ما يزال مبكراً على إصدار أحكام قاطعة، إلا أن هذا المدخل يبدو مقيداً لقدرات المنظمات على تطوير قيادات جديدة، أي قيادات سياسية، وأناس قادرين على المضي بروح الجمهور وعزيمته إلى الأمام، مما عرفته الحيوية التي شهدتها المنظمات المدنية في السبعينيات والثمانينيات، إن على أقسام من القطاع غير الربحي التصدي لهذه القضايا، وتطوير استراتيجيات تصون القيم وجوانب القوة المعروفة لدى المؤسسات الأهلية التقليدية من الضياع في زحام السعي الضروري للتكيف مع البيئة الاقتصادية والسياسية المتميزة. ولكيلا ننسى ، نذكرّ بأن هذه القيم وجوانب القوة هما اللتان قامتا بدور مهم في التبشير بالديمقراطية، وتقديم الكثرة من القيادات السياسية الجديدة في المجتمعات.

البيئة التمكينية للمنظمات الأهلية والمنظمات المبنية على المجتمع.

كما ذكرنا آنفاً، قامت التساؤلات دون انقطاع حول الحاجة إلى قيام منظمات أهلية في إطار الديمقراطية الناشئة. ومن جهة أخرى، كانت التشريعات الوحيدة الخاصة بالمنظمات الأهلية في فترة التمييز العنصري تهدف إلى الحد من قدرة هذه المنظمات على الحصول على أموال من المانحين. على أنه حدثت مبادرات مهمة، منذ عام 1995 من جانب قطاع المنظمات الأهلية، لضمان قيام بيئات مواتية لتمكين هذه المنظمات من الإسهام في التنمية، كان أولها تشكيل تحالف المنظمات الأهلية لجنوب إفريقيا، الذي قام بدور مظلة لعمل المنظمات الأهلية في مختلف القطاعات، وقد تسجل فيه حوالي 4000 منظمة أهلية عام 1996، وكان له دستور ونظام أخلاقي التزم به جميع المشاركين. وكانت ثانية هذه المبادرات حملة مطالبة المنظمات الأهلية بإجراء تغييرات تشريعية، ومن ذلك مشروع عدم الربح الذي أصبح قانوناً في عام 1988. وأحرزت المنظمات الأهلية مكسبين رئيسين وهما: اعتراف الحكومة بأن لها دوراً في عملية التنمية وبحريتها النسبية في جباية الأموال لحل مشكلاتها الخاصة. ومع ذلك، بقي لتشريع الضريبي بحاجة إلى تعديلات من أجل ضمان أن تستعمل الأموال الممنوحة من مجتمع المانحين، وكذلك الأموال التي تمتلكها المنظمات الأهلية– لأغراض أعمال المؤسسات الأهلية بدون ضرائب. وقد رفعت مطالب بهذا الشأن، ونأمل أن تتم النتائج المتوخاة في أثناء عام 2000.

والمبادرة الثالثة هي التي قامت بها سانغوكو SANGOCO في شراكتها مع قطاع الأعمال بضمان توصل الأعضاء إلى الفوائد التي لم تكن تقدم لهم بالضرورة من قبل. إن شراكة عدم الربح التي اشتملت على المؤسسة الأجنبية المانحة (مؤسسة المساعدات البريطانية)، ورابطة المانحين في جنوب إفريقيا، والمنظمات الأهلية المنتمية إلى سانغوكو تمكنت من التفاوض مع البنوك وشركات التأمين، لمنح المنظمات الأهلية مكاسب من مثل معدلات فائدة منخفضة، ومكاسب طبية تنافسية، وسياسات تقاعدية جيدة، لهيئات المنظمات الأهلية.

وفي حين تشاهد المنظمات الأهلية وهي تنطلق في جهودها لضمان تمويل سليم وقاعدة مالية تستند إليها في أعمالها، نشاهد أيضاً تطوراً مهماً آخر وهو العمل مع الحكومة. ومن الناحية التاريخية كانت العلاقة بين القطاع غير الربحي والحكومة علاقة غير محمودة. وقد أدى هذا إلى تغيير معظم المنظمات الأهلية كما فعلت شبكة قطاع المدن ولجنة الأراضي الوطنية في اختيار طريق استراتيجية في دعم قدرة الحكومة على وضع الأسس لقيام ديمقراطية ناضجة. بيد أنه تجدر الإشارة هنا إلى قيام الشكوك والريب بين الجانبين، فقد أخذ موظفو المنظمات الأهلية السابقون الذين أصبحوا يشغلون مناصب حكومية رفيعة ينظرون بعين الريبة إلى قدرات المنظمات الأهلية، وتغلّب الميل إلى توظيف خدمات منظمات القطاع الخاص التي اعتبرت "مهنية". وكذلك اعتبرت المنظمات الأهلية القول بالندّية أو الشراكة المتكافئة في التنافس على عطاءات الحكومة قولاً مجافيا للصواب. كانت المنظمات الأهلية ترى في الموظفين السابقين أناساً غير متعاونين أو أناساً تم احتواؤهم. وبالرغم من هذا كله، أدى التحدي من أجل التقديم المبكر للخدمات، إلى تطلع كلا الطرفين إلى أفضل الطرق للعمل معا. وكانت نتيجة ذلك كله هي تغير أدوار المنظمات الأهلية، بحيث أصبحت الآن من البناة الأكفياء للحكومة والمجتمعات (وبخاصة الحكم المحلي)، والمتعهدين عند شروعهم ببيع خدماتهم، والقائمين بدور معبّئين ودعاة للتغيير في السياسات والتشريعات.

ملاحظات ختامية

تعد هذه الدراسة "كما ذكرنا آنفا، تخطيطاً موجزاً للطبيعة المتغيرة لبعض المنظمات غير الربحية في جنوب إفريقيا. إن مجتمع جنوب إفريقيا يشهد تغيرات سريعة الآن، وهو بذلك يجر معه سائر المجتمع ومنه مؤسسات التطوير الأهلية إلى عبور هذا التحول. أما الاختلاف بين المنظمات الأهلية في الثمانينيات والآن فهو غير الاختلاف بين مؤسسات "الطوارئ" آنذاك ومعها النقابات بشأن قيادة التحول؛ ويمكن اعتبارها، في معظم الأحوال، معتقنة لسياسة رد الفعل والتكيف للمحافظة على قيمتها. ويعني هذا إعادة هيكلة الأشكال التنظيمية وتفحص العناصر الاقتصادية والاجتماعية، والقصص الإعلامية التي وجهت النشاطات في الماضي، من أجل القيام بدور مهم في عالم أكثر تعقيداً ومطالب.

وقد أدى التوجه صوب "المهنية" في جنوب إفريقيا. في خاتمة المطاف، إلى وجود نواة تنظيمية وحسنة الإعداد للقيام بدور مهم في تغيير مجتمع جنوب إفريقيا. إن هذا الانتقال لم يكن انتقالاً سهلاً؛ فقد أغلق الكثير من المؤسسات أبوابها، وانتقلت القيادات إلى اهتمامات أخرى في الحياة وبخاصة شغل المناصب الرفيعة في الحكومة ودوائر الأعمال. أما القيادات والمنظمات المتبقية فينبغي أن تضمن استمرار تغذيتها بحيث يتم توسيع طرز أنشطة الترابط في خارج نطاق الحكومة والأعمال الكبيرة. وفي مؤسسات هذه المجتمعات المدنية، يمكن تعلم القيم والمهارات الضرورية للثقافة الديمقراطية المستمرة وتجربتها. ويصدق هذا الأمر سواء أكان في تجربة المرء له بصفته عضوا في فريق كرة قدم يجادل في تفصيلات دستور النادي أم قي إطار خبراء السياسات الذين يسعون إلى تغيير السياسة العامة.

من الملِّح أن نفهم أن تحديات الانتقال والتحول من مجتمع عانى من الاضطهاد ردحاً طويلا من الزمن، تتطلب قيام مسؤولية مشتركة لكل من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني من أجل إعادة بناء المجتمع. ومهما يكن من أمر، فإن تعريف الأدوار أمر بالغ الأهمية في سياق عمليات إعادة الهيكلة ضمن المجتمع المدني في جنوب إفريقيا. وفي حين كان التمييز العنصري ملتقى نداءات جميع التشكيلات التقدمية والناشطة، فإن حماسة النضال والجهود المبذولة لا تكفيان لمرحلة التنفيذ التي انتقلت فيها السلطات الآن.

السعي إلى الاستدامة: دراسة العملية

السيدة جيني هيات. مؤسسة المساعدات البريطانية

الجلسة الرابعة: منظورات المؤسسات الأهلية، والحكومة الفلسطينية، والمانحين لتمويل قطاع المؤسسات الأهلية.

مجموعة النقاش الأولى: قضايا الاستدامة لدى المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

16 شباط 2000

البحث مستمر

أصبح السعي إلى تحقيق استدامة المنظمات الأهلية، في العقد الماضي، شبيهاً بإحدى ملاحم هوليود– إنديانا جونز والسعي إلى بقاء المنظمات الأهلية. وقلما تنأى كلمة "مستديمة" عن شفاه الممولين، وصناع السياسات،

ومنظمات المجتمع المدني؛ بيد أنه توجد فروق متميزة في كيفية قيام هؤلاء الناس بالبحث. إن الكثيرين يرون "الإجابة" كامنة في التحويل، ويمكننا تسمية هؤلاء بمدرسة "أبا" في الاستدامة.

المال، المال، المال
متعة لا شك فيها
وفي دنيا الأغنياء
المال، المال، المال
شروق دائم
في دنيا الأغنياء
أها أها ها،
لا يعجزني شيء
إذا كان لدي شيء من المال
هذه دنيا الأغنياء
المال، المال، المال
"أبا"

ويمكننا بناء دعوى على غرار الأغنية، أي إنه إذا وجدنا مصادر تمويل كافية، وثابتة(والأفضل أن تكون محلية)، فإن قطاع المنظمات الأهلية يكون مستديماً آنذاك. ويتبع ذلك سلسلة من النشاطات العارمة لبناء مؤسسات المجتمع، وتأسيس المنح، وإدخال برامج التمويل الأصغر، ومواصلة التزاحم على أموال المنح في إطار متزايد التنافس.

بيد أن هذه الاستراتيجيات كثيراً ما تكون عرضة لعيوب أساسية في البلدان "التحويلية". فهي، أولاً، تميل إلى وضع المدى القصير، وهو أمر غير واقعي في مجتمعات تعبر مرحلة تحولات جوهرية في الهوية، تسود فيها حالة عدم اليقين بدلاً من الاستقرار؛ وهي ثانياً تعتمد اعتماداً مسرفاً على بنى تحتية اقتصادية أضعف من أن تقوم عليها بنى تمويل جديدة في المستوى المحلي؛ وهي ثالثاً تؤكد دور الإحسان في مجتمعات لم تتعرف نشاطات الإحسان إلا منذ وقت قريب جداً؛ وهي رابعاً كثيراً ما تواجه أطراً تشريعية وسياسية لا تتعاطف مع تشجيع الإحسان، وعلى سبيل المثال، ما نعرفه في تقييم ماريانا ميلوشيفا لمحاولة تكوين ست مؤسسات مجتمعية في بلغاريا في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، حيث نجد التعليقات الآتية:

"اعتبرت منظورات جباية الأموال وتطوير الموارد العامل الأكثر حسماً للتنمية. وكان معظم المؤسسات أكثر قلقاً بشأن الفرص المحدودة في جذب الموارد المحلية بسبب قيود البيئة الحالية. ويشتمل هذا على غياب إطار تشريعي لجباية فعالة للأموال؛ وفقدان أموال حكومية متيسرة، مع تنامي العداء تجاه المؤسسات؛ وكذلك وجود ثغرات في العرف تجاه الإحسان وصعوبة إقناع الناس بدعم المبادرات المجتمعية.

ما من شك في أن موارد التمويل هي جزء من الاستدامة، ولكنها تمثل واحدا من ملامحها فحسب؛ إن التركيز على المال، على سبيل المثال، لا يخاطب قضية إن كانت جميع المؤسسات الأهلية واجبة الاستدامة.

وإذا أردنا تعرّف الأصل اللغوي لكلمة مستديم "Sustainable" في اللغة اللاتينية، فإننا سنجدها مشتقة من جذرين Sub بمعنى فوق، تحت، و tenere بمعنى يمسك؛ ويكون المعنى الاشتقاقي لها "يرفع"؛ ولكن حال المنظمات الأهلية لا تشير إلى كلمة "يرفع" في الواقع، بل لعل الصواب هو "يخضع" أو "يوضع". وهذا هو حال المنظمات الأهلية التي تؤكد أهمية التمويل وبقائها، دون فهم مدلول الاستدامة بأنها نظام دينامي مفتوح.

البحث يتسع

إن جميع المحاولات من أجل وصف النظام الدينامي المفتوح تميل إلى إظهار هذا النظام بصفة سكونية. وإذا أخذنا هذا الأمر في الحسبان، فإن الشكل المرافق يعد طريقة من طرائق فهم استدامة المنظمات الأهلية، وذلك من خلال العلاقة البينية القائمة بين عدد من العناصر في النظام الدينامي المفتوح. وهذه العناصر هي:

- الحاجات/ المصالح/ القضايا التي تتوجه إليها مجموعة أو منظمة.
- الأشكال التنظيمية المتنوعة التي يمكن استعمالها في التوجه إلى هذه الحاجات/ المصالح/ القضايا
- العلاقات بين منظمة/ جماعة والمعنيين الأساسيين
- الموارد المتوافرة/ للمنظمة/ المجموعة.
- البيئة التشريعية/ الضريبية التي تعمل المجموعة/ المنظمة من خلالها.
- البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تعمل المنظمة/ المجموعة من خلالها.

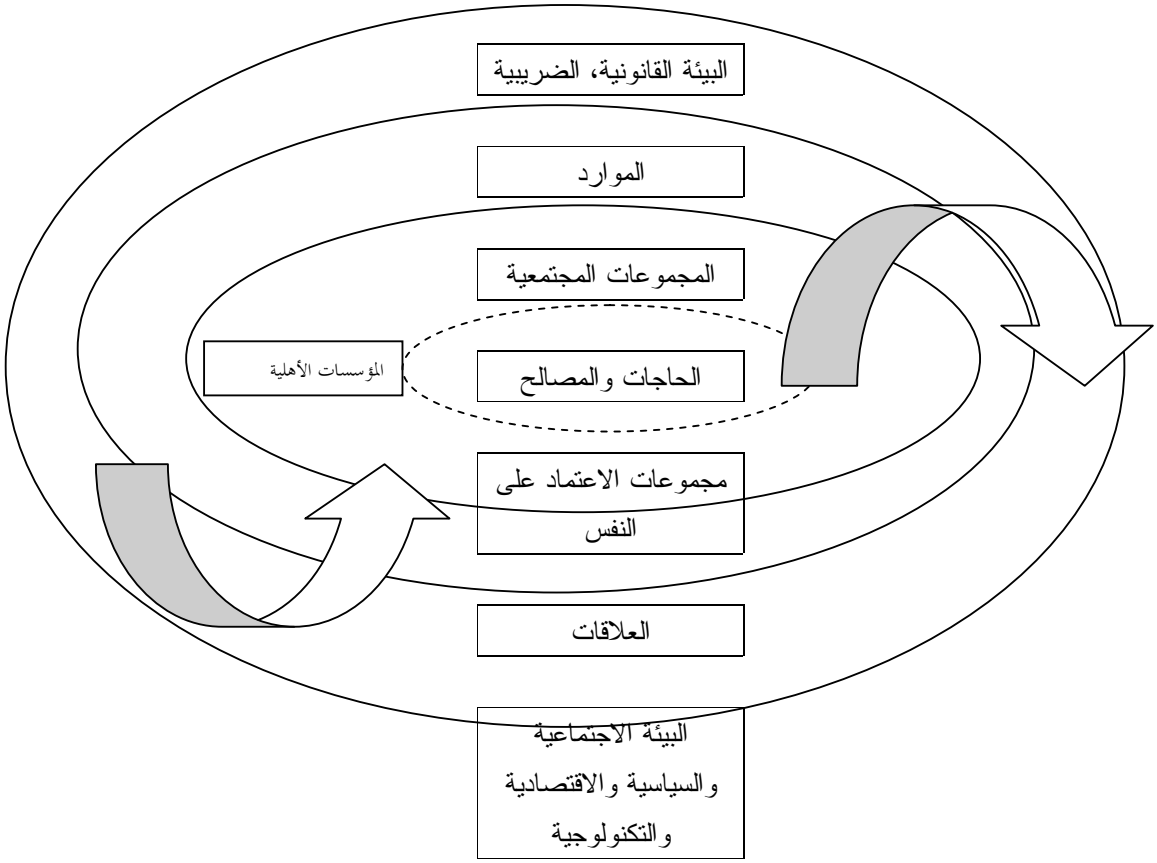

إن الاستجابة والتفاعل بين هذه العناصر تمثلان صميم الاستدامة. وفي القسم التالي من هذه الدراسة سنناقش كلا من ملامح الاستدامة هذه والعلاقات القائمة فيما بينها.

في ذهن المكتشف

إن المنظمات والمجموعات ما هي إلا **وسائل لتلبية طائفة من الحاجات والمصالح**. فعند مولد المنظمة أو المجموعة يكون هذا الأمر واضحاً تماماً. وعلى سبيل المثال، نجد مجموعة آباء الأطفال المصابين بمرض محدد تأتي معاً للضغط من أجل الحصول على خدمات تلبي حاجات أطفالهم على نحو أفضل أو يقومون هم أنفسهم بتزويد هذه الخدمات. بيد أن هذه المنظمات والمجموعات نفسها تميل مع ازدياد نموها، إلى تزايد تركيزها على بقائها الذاتي على حساب الحاجات والخدمات التي أعدت نفسها لتقديمها.

لقد اشتغلت في كثير من عمليات تطوير للمؤسسات، كانت منها قائمة اهتمامات المؤسسة، بادئ ذي بدء، مقصورة على القضايا الداخلية: مثل: عمل افضل للطريق أو إدارة أقوى، أو أنظمة مالية جديدة. كثيراً ما كانت المؤسسات تضطر إلى المكافحة من أجل تعرّف كيف يؤدي تحسين ما في الأداء الوظيفي الداخلي إلى تلبية الحاجات، والمصالح لدى جماعاتها الانتخابية. وكذلك، كان الكثير من المؤسسات لا تفكر تلقائياً في مشاركة جماعاتها الانتخابية في تصميم الخدمات والنشاطات، والتخطيط، والتوزيع. وقد لاحظ "جوناثون بوريت" أن:

"التنمية المستديمة والمشاركة المجتمعية تسيران جنباً إلى جنب. لا يمكنك الحصول على إحداهما دون الأخرى. ويمكننا أن نُلبس جميع الأشياء النافعة في المستوى المحلي لبوس التنمية المستديمة، بيد أنه ما لم تكن هذه الأشياء النافعة متجذرة في المجتمعات المضيفة ومستمدة غذاءها منها على نحو دائم، فإنها لن تقوى على توزيع الأرباح الاجتماعية. الطويلة المدى..."

للاستدامة ملمح آخر هو "**طبيعة المؤسسة**" التي أعدت لمخاطبة حاجات ومصالح مختلفة. وهنا تجدر الإشارة إلى أربعة أمور مهمة.

أولاً: ينبغي الاعتراف بأن الحاجات والمصالح المختلفة تحظى بأفضل الخدمات من خلال **أشكال تنظيمية مختلفة** يمكن أن تتغير بمرور الزمن، من مثل: مجموعات الاعتماد على الذات، والتحالفات غير الوثيقة، والمنظمات الأهلية والمجموعات المجتمعية. وأود أن أقدم مثالين على ذلك، يختص أولهما بكثير من المنظمات الأهلية التي تكونت أول الأمر في هيئة مجموعات اعتماد ذاتي مشتركة في ظرف معين. لقد عملت مع مجموعة من آبا. الأطفال المعاقين الذين حرموا من التوصل إلى المؤسسات بسبب "مصاعبهم السلوكية البالغة"، وقامت هذه المجموعة من الناس بعملها سنوات عديدة قبل تأسيسها منظمة أهلية لتقديم الخدمات البديلة لأطفالهم وأطفال غيرهم؛ والمثال الثاني هو تلك التحالفات التي تبرز في إطار الكفاح من أجل قضية ما من مثل التهديد الذي يواجه غابة قديمة، وفور انتهاء الحملة (لنقل بالتحول عن تدمير الغابة أو ضمانه)، ينحل التحالف في العادة.

والأمر الثاني هو كيفية تعريف "**الأداء الوظيفي الفعال للمؤسسة**" فنجد يعيش في عهد يميل فيه الناس إلى تعريف الجودة التنظيمية والفعالية التنظيمية من خلال المصطلحات الإدارية. وأعني بذلك تطبيق العمليات والمهارات الفنية من مثل التخطيط، وتحديد معايير النوعية والرقابة/ التقويم. إن لهذه المهارات والعمليات أهميتها دون شك؛ بيد أنها تؤلف جزءاً مهما يمنح للمؤسسة صفة الاستدامة ولقد اكتشفت فئتين أخريين من الصفات التنظيمية أراهما أكثر حسما بشأن استدامة المؤسسات.

أولى هاتين الفئتين هي التي أسميها تطوير: "منظمة الحواس"، أي المنظمة التي تمتلك الحواس الخمس المعروفة للناس. أو الحواس التي نرتبط بها نحن والمنظمات ، مع العالم الخارجي وندركه. وسنقدم تفصيلاً لهذا النموذج في دراسة أخرى، ولكنني سألخصها هنا على النحو الآتي:

- الإبصار – أي رؤية الفرق الحقيقي الذي تريد المنظمة تحقيقه بالنسبة لفئات الحاجات والمصالح التي تتوجه إليها.
- السمع– أي الاستماع إلى الحاجات والمصالح الحقيقية لدى مختلف الجماعات الانتخابية التي تتعامل معها المنظمة.
- الذوق– أي أن المنظمة لا تخشى تجربة أشياء جديدة، مثل: المخاطرة، أو مقاربة ما هو "أجنبي" بذهن مفتوح.
- الشم–أي استنشاق ما يجري في البيئة، مثل: استعمال شبكات واتصالات لفهم ما يجري أو سيجري من خطط.

- اللمس– أي الحفاظ على اتصال وثيق مع الجماعات الانتخابية الرئيسة– سواء بالاقتراب منها أو إتاحة الفرصة لاقترابها هي.

وكما هو الحال لدى الناس، فإن الحواس التنظيمية يتوسط عملها ذهن قادر على القيام بتفكير استراتيجي والعمل بالاعتماد على ما تقدّمه الحواس من معطيات.

أما الفئة الثانية من الصفات الجوهرية للاستدامة فهي مجموعة حميمة الارتباط بالمنظمة الحاسّة، وهي صفات لا "حافات" لها، تتوافر لدى هيئة المؤسسة ولا سيما هيئتها العليا. وكنت قد فصلت القول في هذا النموذج في مواقع أخرى، أما فيما يخص هذه الدراسة فإنني سأقدم أشكال المهارات التي لا "حافات" لها فيما يأتي:

الفعل والتفكير الاستراتيجيان
المشاهدة
التحليل والتشخيص
الحكم
النزاهة والممارسة الأخلاقية
بناء الثقة والتحالفات
الإدراك وتبني المنظورات المتعددة
التسهيل
العمل بديناميات سياسية واجتماعية
الحساسية الثقافية
التقديم
العمل بالتنوع
مهارات التغيير
الاتصالات
حلّ الصراع
المناصرة الاجتماعية
بناء الثقة

هذه هي القدرات الحاسمة التأثير التي نعمل على تطويرها من خلال "مدرسة التطوير".

والأمر الثالث في موضوع الاستدامة وطبيعة المنظمة الأهلية هو قدرة المنظمة على تبني "مركز اهتمام واضح ومستقل". إن تجربتي الخاصة وكذلك حال المجتمعات المدنية الأكثر نضجاً، أسهما في إقناعي بأن الاستدامة تصبح عرضة للتهديد في حال غياب المركز الواضح للاهتمام وغياب الاستقلال. وسأقدم ثلاثة أمثلة للتدليل على ذلك، أولها: المنظمات التي تتعهد عدداً كبيراً من المشروعات والبرامج التي لا يتوافر التماسك العام في رؤيتها الأساسية، وثانيها: المنظمات التي تخلط بين وظائف من الأفضل الفصل بينها، وأظهر أمثلة

هذا النوع هو المؤسسات التي تزود كلا من التمويل ونشاطات بناء القدرات؛ ويشير هذا إلى سوء فهم خطير لكيفية تطور المنظمات الأهلية. وثالثها، المؤسسات التي تسرف في الاعتماد على العقود، أو تصبح منظمات ضخمة (ولا سيما من الحكومات أو المنظمات الأهلية الدولية الكبيرة) مما يضر بقدراتها على العمل بدور النصير المخلص للحاجات والمصالح التي تخدمها. وهي تصبح في حقيقة الأمر وكالات توزيع خدمات، كما يرى المرء في كثير من حالات تمويل نشاطات المنظمات الأهلية في البوسنة.

والأمر الرابع في موضوع الاستدامة وطبيعة المؤسسات هو مدى وجود "قيم حية" لدى المنظمات. لقد سمعنا في هذا المؤتمر بفلسطين عن منظمات أهلية تنادي بالديمقراطية ولكنها لم تقم بانتخابات داخلية فيها طوال عشر سنوات، كما سمعنا عن تركيز الاهتمام بمساواة النوع الاجتماعي دون وجود أي إجراءات فاعلة لمشاركة النساء. وأنا أشير، بهذا الصدد، إلى مشكلة النوع الاجتماعي لدى المتكلمين في المؤتمر في هذا الأسبوع. إن القيم أمر محوري في استدامة المنظمات الأهلية لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً برؤية المنظمة نفسها. والقيم التي تبقى حبراً على ورق دون ترجمة إلى ممارسة عملية لن تحدث أي أثر في قضية العدل الاجتماعي. وبهذا المعنى، تكون الاستدامة في جوهرها أمراً متعلقا بالمخرجات أي الاختلاف الواقع في العالم، وليس محض بقاء المنظمة.

وللاستدامة ملمح ثالث هو الموارد. إن أعظم الموارد المتوافرة للمنظمات الأهلية (لاحظ صورة المصباح المرافقة) هي الأفكار والإبداع اللذان لا تتحقق الاستدامة لأية منظمة من دونهما. وقد لاحظ زاديك وغاتورد في محاكاة لتطور المنظمات الأهلية في التسعينيات أنه:

"عانى الكثير من المنظمات الأهلية الكبيرة من مصاعب متزايدة، بعد فترة من النمو السريع. كان المال يعدّ لبّ المشكلة، وإن كان يمثل في تلك الأحوال قمة جبل الجليد. وكانت المنظمات إذا حصلت على المال ازداد تشابك القيود، أما إذا لم يتم ذلك فإن بيروقراطياتها العملاقة تزداد جوعاً وغضباً ورعباً. لقد حدثت حالة إدمان للتبعية. كانت الحاجة إلى المزيد من المادة تتفاقم، وإن بدا واضحاً أنه كلما زادت الكمية المجلوبة، زاد تعرض القيم وغيرها من عناصر قوة المنظمات الأهلية للأخطار.

أود أن أتحدث عن ثمانية أمور تتعلق بالتمويل في الظروف التحويلية، وأنا أعدها مما يلحق الضرر باستدامة المنظمات الأهلية.

- **الجرعة الزائدة قصيرة المدى.** وبخاصة في المواقف التي تعقب الأزمات. ومن ذلك ما حدث في كوسوفو عندما قدمت وكالة التنمية الأمريكية مبادرة لسنة واحدة بمبلغ عشرة ملايين دولار للنساء. وفي تلك الفترة كان عدد المنظمات الأهلية النسوية في كوسوفو خمس عشرة منظمة، وكان بوسع هذا المبلغ تحقيق الاستدامة لأعمال هذه المنظمات طوال جيل كامل أو أكثر (بافتراض أن يكون المبلغ في هيئة تمويل منح). وما حدث فعلاً هو أن مبادرة الوكالة أدت إلى تكوين مراكز نسوية في مختلف أرجاء كوسوفو تنازعت جميعاً من أجل البقاء خلال خمس سنوات.

- **الكسب غير المشروع.** حيث يركز جميع الممولين على أولويات التمويل ذاتها، ومن أمثلة ذلك، الشعبية التي حظيت بها "قضية روما" في أوروبا الشرقية والوسطى. وما من شك، في أن هذا سيؤدي إلى قيام جماعات جديدة متنوعة كثيراً ما تكون صلاتها واهية تماماً مع الحاجات والمصالح الفعلية لمجتمعاتها.
- **عوائق التطوير.** إن الكثيرين من الممولين لا يدركون أن التطور عملية تعلمية معقدة تشتمل على مفارقات. ويتمثل ذلك في هيمنة التصورات القبلية – ولعلها تمثل أكبر فشل للتصور ومنه ممارسات التمويل في العقد الأخير. إن التصورات القبلية وكثيراً من سياسات التمويل الأخرى تفترض إمكان تحديد النتائج الأساسية للمشروع أو البرنامج مسبقاً. وما من شك في أن بعضها كذلك. بيد أن ما يتمخض عنه تطبيق المشروع أو البرنامج كثيراً ما يكون أكثر الجوانب اختلافاً في نظر المعنيين –وذلك في المهارات، والمداخل التي يتعلمونها في التعامل مع السياقات، والتعقد، وغير المتوقع من الأمور.
- **تفادي المخاطرات.** غني عن البيان أن الممولين يردون معرفة ما سينالونه في مقابل أموالهم، غير أن الاستثمار في مجال التغيير الاجتماعي يختلف اختلافاً جوهرياً عن استثمارات القطاع الخاص. ففي مجال الأعمال، يتوقع المخاطرون من أرباب رؤوس المال أن ينجح مشروع من عشرين من المشروعات التي يمولونها، أما في عالم المنظمات الأهلية، فإن الممولين يتوقعون فشل واحد من عشرين في بيئات هي بطبيعتها أكثر اتصافاً بالاضطراب والتسييس.
- **ثقافة التبعية.** في وسع الممولين الدوليين اتخاذ كثير من الإجراءات لمنع المنظمات الأهلية في الظروف التحويلية من التعويل عليها في الموارد. ويستطيع هؤلاء الممولون، بحسن التقدير، منذ البدء القيام بتمويل تنموي . أي بتقديم مبالغ متزايدة ذات علاقة واقعية بظروف الأمة ومرتبطة بالإنجازات المناسبة للسياق الإجرائي. ومن الممكن أيضاً أن يشجع الممولون جباية أموال موازية وتحفيز أعمال البرّ والإحسان المحلية. وفي وسعهم أيضاً، بحسن التقدير، الإسهام في تطوير استراتيجيات تمويل قومية مكمّلة، بالاعتماد على آليات من مثل منتديات المانحين. ولقد عملت قبل عدة سنوات في مشروع، وصفه الممول بقوله "يحاول الأمريكيون الحصول على موطئ قدم هنا، ولكن هذا المشروع سيساعد في رفع العلم البريطاني". ويمكنني القول بالاعتماد على خبرتي، إن التحفيز المبكر للمنظمات المحلية وبناء قدرات صنع المنح في البلدان التحويلية هما أمران جوهريان في تحقيق الاستدامة طويلة المدى.

- **البيروقراطية القاتلة.** يقوم بعض الممولين بتشغيل إجراءات تطبيقية تتطلب درجة الدكتوراه لإتمامها. وبالرغم من أنها قد تكون صالحة، في حالة المؤسسات والمنح الكبيرة، إلا أنها لا تناسب كثيراً من المنظمات الأهلية الصغيرة (وبخاصة المنظمات التي لا تتوافر فيها المهارات الإنجليزية). ومنذ وقت قريب، اشتركت في إعداد رأس مال لدعم مجموعات ومؤسسات شعبية في صربيا، والجبل الأسود، وكوسوفو، واعتمد أسلوب عملنا على إنشاء مكتب محلي يشتمل على مستشارين ومديري منح مدربين من جميع أرجاء المنطقة، وكذلك على توثيق المنح باللغات المحلية. كانت التكاليف الإدارية لصندوق مبادرات مجتمعات البلقان منخفضة، وقد تمكنا من تقديم الدعم لمشروعات مجتمعية صغيرة بوسعها العمل من أجل الحصول على أموال من مصادر أخرى.
- **الوسطاء وخطورتهم.** يحتاج الممولون الدوليون إلى وسطاء من أجل وصول أموالهم إلى مختلف البلدان والمجتمعات. بيد أن بوسع هؤلاء الوسطاء أحياناً العمل بسلطات ومداخل تضارع أسوأ ممارسات المانحين

الأجانب. ولعل من الأفضل أن يتسع الاعتماد على تجمعات التمويل التي تستند إلى بناء القدرات في تقديم المنح مما يلطف من حدة الإسراف الشائن في إساءة استعمال السلطة.

- **الشراء الكامل.** كنا قد أوضحنا آنفاً أن من شأن تمويل المنظمات الأهلية لتصبح موزعة خدمات للحكومة، ووكالة التطوير الدولية الكبرى، أن يعرض للخطر قدره تلك المنظمات على القيام بدور المناصر المستقل لحاجات المجتمع ومصالحه. ومنذ وقت قريب، أدهشني في جمهورية سربسكا وجود مجموعة من مديري المنظمات الأهلية الذين اعتبروا دورهم التنفيذ المأجور لبرامج أجنبية. وإزاء توقع تقليص التمويل، لم يكن لدى هؤلاء الناس فكر يستحق الذكر حول الحاجات الحقيقية لمجتمعاتهم إلا في كيفية تكوين المنظمات التي تلبي هذه الحاجات. إن التمويل التنموي يركز على دعم مبادرات المجتمعات المحلية لإحداث الاختلافات التي يختارونها في بيئاتهم المحلية. وما تزال هذه الاستراتيجيات في التمويل نادرة الوجود، ولكنها ناجحة كل النجاح حيث توجد. وفي بلغاريا، قامت جمعية الخبرات الخيرية بإدخال مثل هذه الاستراتيجية وكان لها فوائد ذات شأن في مجال الاستدامة المستقبلية للمشروعات المجتمعية الصغيرة.

والعامل الرابع المهم في الاستدامة هو العلاقات، وهي تنقسم على اربع مجموعات تحتاج إليها المنظمات الأهلية لتحقيق الاستدامة. وأولى هذه المجموعات تنتمي إلى داخل القطاع. وفي حين يبدو أن المحن السياسية تسهم في تماسك قطاعات المنظمات الأهلية، كما وقع في عهد نظام الحكم السابق في سلوفاكيا، إلا أن المحن الاقتصادية تبدو مشجعة لتوليد الفردية. إن بوسع المنظمات الأهلية في المجتمعات التمويلية الاستفادة من أخذ زمام المبادرة في استعراض مختلف نماذج التعاون ومنها المشروعات المشتركة، والتحالفات لأغراض المناصرة، والاندماج أحياناً.

والمجموعة الثانية هي العلاقات مع الحكومة، وقطاع الأعمال، وينبغي أن تكون هذه علاقات أصيلة ومكشوفة لا تستعمل فيها كلمات مثل المساءلة، والشراكة، والشفافية لتكون ستاراً يخفي وراءه العرض الذكي، والاحتيال، وفقدان الثقة، وعلى سبيل المثال تعلمت المنظمات الأهلية في رومانيا التمويه بالاعتماد على "سباغا" أو "رشوة" الحكومة، والموظفين من خلال عناوين ميزانية أكثر جاذبية. غير أننا نعلم أنّ كثيراً من المنظمات الأهلية لم تكن لتقوم بوظائفها دون استعمال هذه الطريقة. ينبغي أن تقوم الشراكة على تساوي السلطات، والنفع المتبادل، والصراحة والثقة. ولعل هذه أن تكون أكثر المنطلقات ملاءمة لتطوير العلاقات مع الحكومة ورجال الأعمال.

والمجموعة الثالثة من العلاقات هي مع وسائط الإعلام، فالمصداقية لدى الجمهور أمر حيوي في تحقيق استدامة المنظمات الأهلية. لقد عانى الكثير من المنظمات الأهلية، في أوروبا الوسطى والشرقية من وسائط الإعلام المعادية. وتجدر الإشارة هنا إلى نشوء علاقات أكبر مردوداً في هنغاريا، حيث تقوم وسائط الإعلام بدور حيوي في الدعاية لضريبة الواحد في المئة، التي يتبرع الجمهور بموجبها بنسبة واحد في المئة من ضريبة دخله لمنظمة يختارها من بين المنظمات الأهلية.

وأما المجموعة الرابعة من العلاقات فهي مع الممولين. إن كثيراً مما ذكرناه آنفاً حول العلاقات مع الحكومة ورجال الأعمال يصدق هنا أيضاً، بيد أن مجالاً آخر له أهميته هنا من حيث الاستدامة، ذلك أن الممولين يهمهم أن تكون المنظمات الأهلية مسؤولة عن استعمالها لأموالهم. وإذا كان الممولون، ملتزمين، أيضاً، بالاختلافات الاجتماعية الفعلية التي يمكن أن تصنعها مواردهم، فإن من شأنهم تطوير علاقات تمكن المنظمات من إبراز ما تشهده من فشل أو نجاح، ولا يقتصر أمرها على مجرد صياغة الرسائل التي تعتقد أن الممولين يسرون بسماعها.

والملمح الخامس للاستدامة هو البيئة الضريبية والقانونية التي تعمل المنظمات الأهلية في إطارها. إن هذه المنظمات عند مواجهتها بإطار ضريبي ومالي يعوق جهودها، في جباية الأموال من القطاع الخاص مثلاً، ستجد استدامتها عرضة للمخاطر آنذاك، وقد كتبنا عن هذا الجانب ما يكفي آنفاً؛ ولذا فإننا سننتقل إلى الموضوع التالي في هذه الدراسة.

والملمح السادس والأخير للاستدامة هو البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية الأوسع التي تعمل المنظمات الأهلية في إطارها. إن الفهم والقدرة على العمل ضمن سياقات متغيرة هما من الأمور المركزية في الاستدامة. وقد شهدنا في جنوب إفريقيا وسلوفاكيا، حاجة المنظمات الأهلية إلى التحوّل من العمل في بيئات سياسية غير مواتية إلى بيئات تقوم بدور مشروع فيها. وفي يوغوسلافيا السابقة اضطرت المنظمات الأهلية المعادية للحرب إلى تحويل توجهاتها من معارضة الصراع إلى العمل في مجال الإعمار. وفي كوسوفو، خرجت المنظمات الأهلية من ساحة إدارة عمل مجتمع مدني مواز يخضع لسيطرة الصرب إلى أضواء المسرح الدولي. وفي فلسطين، نشهد الآن توجه المنظمات الأهلية إلى معالجة التغيرات المحتملة في دورها بتقديم الخدمات من حيث علاقتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولا يعني هذا بالطبع، أن جميع المنظمات الأهلية قادرة على التعامل مع التغيرات السياقية. وفي الحق، إن المنظمات الأهلية التي نشأت استجابة لسياق معين ربما لا تكون أكثر الهيئات ملاءمة للعمل ضمن سياق مختلف؛ فمن الصعب، مثلاً تحويل ذهنية تنظيمية من المعارضة إلى التعاون، غير أن المسألة الأساسية التي ينبغي أن تطرحها جمع المنظمات الأهلية على نفسها هي: أما يزال لنا دور نقوم به؟ يجب أن نكون جميعاً صادقين في الحكم على الحاجة إلى استدامتنا.

بناء قدرة الاستكشاف

يتصف تطوير القدرة على الاستدامة بأنه مجال واسع جداً، وسأتحدث عنه في أوراق أخرى. بيد أنني أود التحدث بإيجاز كبير عن ثلاث مسائل هنا، هي: قدرة من سيبني؟ وما القدرات التي سنبنيها، وكيف؟ وما التأثير الذي نتوقعه؟

قدرة من على الاستدامة سنبني؟

ينبغي أن يصبح دور وكالات التطوير الدولية، في المجتمعات التحويلية، تكوين الاستدامة لدى المنظمات الأهلية المحلية القائمة على فهم شامل لعمليات التطوير. وفي كوسوفو، على سبيل المثال، 450 مؤسسة دولية

وأقل من 50 منظمة أهلية محلية. ومن سوء الحظ، أن هذه الصورة ليست صورة شاذة في الظروف التحويلية، وبخاصة ظروف ما بعد الأزمات. وعلينا أن نسأل أنفسنا: استدامة من هذه التي تتحدث عنها هنا؟

ما القدرات التي نبنيها وكيف؟

أود أن أتحدث هنا عن ثلاثة أمور حول كل من بؤرة تطوير القدرة على الاستدامة وعملياتها: الأمر الأول هو إدراك أن قدرة البناء الفعالة في المجتمعات التحويلية هي عملية طويلة الأمد، وتتطلب، على الأقل، جيلاً كاملاً لإتاحة التحول في المداخل والسيكولوجيات. وإذا استطلعنا حال مداخل الكثير من الممولين الدوليين ووكالات التطور في تحويل المجتمعات المدنية فإننا نلحظ اعتماداً على خليط من التدخلات قصيرة الأمد (وبخاصة التدريب) والبرامج المستوردة، ثقيلة القمة، ومحددة الحياة. ويمكننا تسمية هذا المدخل بمدخل الريشة والمطرقة الثقيلة الذي يجمع بين ملاسة الحافات وتهشيم التطور في القاعدة.

والأمر الثاني هو الحاجة إلى إدراك أن القدرة لا يمكن تحديدها بالاقتصار على المصطلحات الإدارية وحدها. إن بناء "منظمات الحواس" و "المهارات غير ذات الحافة" سيهيء المنظمات الأهلية بما يمكنها من التعامل مع التغيرات الدائمة في السياقات. وما من شك في أن المهارات الفنية أمر حيوي في دعم عمليات التطور، ولكنها لا تقدم تعريفا للتطوير.

والأمر الثالث هو أهمية إصلاح حالات الفشل والتعلم منها بصفتها ملمحاً أساسياً من ملامح بناء القدرة محل الاستدامة. وقد عبر عن هذا الأمر تعبيراً رشيقاً "إيان سميلي" في قوله:

"إن أهمية تعلم ما يَعْمَل وعلّه عمله ، ضرورية للنجاح، بل تكاد تكون معرفة ما لا يَعمل أكثر أهمية. إن بعض الأشياء تدعو (دون المال) إلى نشر دروس إيجابية حول التطوير، في حين تدعو أسباب كثيرة ، أكبر تأثيراً، إلى إخفاء الدروس السلبية بدلاً من مأسستها وتذكرها ونشرها.

ما التأثير الذي نتوقعه؟

من الجوانب الأساسية في بناء القدرة على الاستدامة، تشجيع المنظمات الأهلية على تقييم أعمالها. ولهذا التقييم ثلاثة مداخل أساسية هي: التقييم من أجل المساءلة، والتقييم من أجل المعرفة، والتقييم من أجل التطوير. إن استعمال الأطر القبلية المفصّلة والتحديد الدقيق المسبق للمدخلات والمخرجات (الذي لا يحظى بالفهم في العادة) يعطّل التطوير من خلال توكيد المساءلة. وأنا أعلم أن المدخل المستورد في التقييم قد أدى في كثير من بلدان أوروبا الشرقية والوسطى إلى تقييم يعدّ أداة تحكم بدلاً من كونه عملية تعلم. ويمكننا مواصلة الجدال، والقول بأنه قد علّم بعض المنظمات الأهلية كيفية التفنن في الكذب. ومن المضحك فيما أرى اعتقادنا أن بوسعنا طرح سؤال "هل أنتم ماضون نحو الهدف ؟ على مجتمع مدني تحويلي. وستثير هذه المسألة بالطبع مسألة هدف من؟ ومقاييس أي مجتمع محلي هما موضوع الحديث؟

ما يزال البحث متواصلاً

أود أن أقدم تلخيصاً لهذه الدراسة، باقتراح بعض المجالات الرئيسة التي ينبغي متابعتها في سعينا إلى تحقيق الاستدامة.

- امتلاك المجتمع فحوى التغير وشكله اللذين يرغب في إحداثهما في إبان حياته.
- التركيز على بناء قدرات المجتمعات على إحداث تلك التغيرات.
- مشاركة المنظمات الأهلية في الحاجات والمصالح التي تخدمها في جميع جوانب عملها.
- تكوين قدرة المنظمات على القيام بدور منظمات حسّاسة من خلال استعمال المهارات غير ذات الحافة.
- ضمان ترجمة القيم المعطاة لمنظمات المجتمع المدني في جميع مجالات الممارسة.
- استعمال مداخل أكثر تطويراً وأطول مدى في تمويل المنظمات الأهلية في المجتمعات المدنية التحويلية.
- ضمان أن تعكس سياسات التمويل الحاجات الفعلية وألا يخشى الممولون من الاختلاف والقيام بمخاطرات.
- التأثير في تفهم صناع القرارات والممولين ودعمهم لعمليات التطوير.
- تفادي التبعية في تمويل المنظمات الأهلية وذلك من خلال تشجيع أسس متنوعة للتمويل وتعاون المانحين.
- تطوير أنظمة تمويل تصل إلى من هم له أمسّ الحاجة إلى الدعم وتبني قدرات صنع المنح والتمويل المحلي.
- إدراك أن مبالغ صغيرة من أموال حسنة التوظيف يمكنها أن تنجز ما تنجزه مبالغ أكبر، وأحياناً أكبر من ذلك.
- التفكير الإبداعي بشأن العلاقات بين منظمات المجتمع المدني، من الاشتراك في المعلومات إلى الاندماج، حيث يدرك الجميع أن التعاون سيجلب، في نهاية المطاف فوائد أكبر للحاجات والمصالح المعنية.
- تعيين فحوى الشراكة مع الحكومة وقطاع الأعمال، واعتبارها أسسا للبناء عليها.
- بناء المصداقية لدى الجمهور، وثقته، ومشاركته في المنظمات الأهلية.
- الدعوة إلى خلق بيئات ضريبية وقانونية ملائمة لعمليات المنظمات الأهلية.
- تحسين قدرات المنظمات الأهلية في التعامل مع التحولات الأساسية في البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتكنولوجية، ومن ذلك مناقشة الحاجة إلى استدامتها الذاتية.
- الدعوة إلى التغيير في البيئة الكبرى للمصلحة الاجتماعية.
- إعادة التفكير في دور وكالات التنمية الدولية في المواقف التحويلية.
- استعمال المهارات الفنية بصفتها وسيلة دعم لعمليات التطوير وليست بديلاً لها.
- النظر إلى الفشل باعتباره وسيلة أساسية للتعلم.
- إعادة التوازن في استعمال التصميم بصفته عملية تطويرية وليس محض إطار للمساءلة.
- وضع تفهم السياق في الموضع الجدير به، بصفته شيئاً فريداً وجوهرياً في كل موقف من المواقف التطويرية.
- إلقاء الأطر القبلية المفصلة في أكوام النفايات، بعد أن عرفها التاريخ فترة زمنية قصيرة كان العالم يناضل فيها للتحكم في اللايقين بدلاً من التعايش معه.

وختاماً أقول، إن التعريف الضيق للاستدامة يقوم بدور سترة ضاغطة للفكر والإبداع والنشاطات، وسيؤدي فيما أعتقد إلى أن تفقد المنظمات المجتمعية ماء حياتها، والقضاء على الاستكشاف في الزمن المعاصر. أما إذا عرّفنا الاستدامة على أنها طريقة فهم وتعامل مع التعقيدات، والمفارقات اليومية، من أجل تحقيق العدل الاجتماعي، فعندئذ أعتبر نفسي واحدة من الملتزمات الجادات بمتابعة البحث.